الأمم المتحدة

A/73/352/Add.3*

الجمعية العامة

Distr.: General
8 October 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية والبعثات الأخرى

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٩ لتسع بعثات سياسية خاصة مصنَّفة ضمن المجموعة المواضيعية للمكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية والبعثات الأخرى المنبثقة عن مقررات مجلس الأمن.

وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ للبعثات السياسية الخاصة المصنَّفة ضمن هذه المجموعة، ما مقداره ٠٠٠ ٣١٥ ٣٠٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

141118 141118 18-16732 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – استعراض مالي عام ٣

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة ٤

ألف – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ٤

باء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ١٧

جيم – بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ٣٢

دال – مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا ٥٤

هاء – فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ٦٠

واو – مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان ٦٩

زاي – مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ٨١

حاء – بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ٩٠

طاء – بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ١١٣

أولا – استعراض مالي عام

١ – تبلغ الموارد المقترحة في عام ٢٠١٩ للبعثات السياسية الخاصة المصنفة ضمن هذه المجموعة ما مقداره ٠٠٠ ٣١٥ ٣٠٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويتضمن الجدول ١ مقارنة بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ والاحتياجات لعام ٢٠١٨ على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨			٢٠١٩		الفرق (٢٠١٨-٢٠١٩)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٩
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق المقدّر	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الزيادة/(النقصان)	
فئة الإنفاق	(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(١)	(٧)=(٤)+(٣)
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	١٤ ٢٢٤,٨	١٣ ٨٩٧,٦	(٣٢٧,٢)	١٢ ٨٩١,٣	١٧,٢	(١ ٣٣٣,٥)	١٢ ٥٦٤,١
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو	١٧ ٨٥٤,١	١٩ ٤٩٣,٩	١ ٦٣٩,٨	١٧ ٠٥٢,٥	١٨١,٥	(٨٠١,٦)	١٨ ٦٩٢,٣
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال	٩٥ ٩٠٩,١	٩٧ ٧٣٥,٢	١ ٨٢٦,١	١٠٤ ٩١٦,٨	٨ ٥٠١,٣	٩ ٠٠٧,٧	١٠٦ ٧٤٢,٩
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا	٢ ٩٩٧,٧	٢ ٩٦٩,٦	(٢٨,١)	٣ ٠٧٣,٤	١٠٢,٣	٧٥,٧	٣ ٠٤٥,٣
فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	٣ ٩١٥,٤	٣ ٩٢٣,٦	٨,٢	٣ ٥٨١,٧	١,١	(٣٣٣,٧)	٣ ٥٨٩,٩
مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان	٨ ٢٠١,٤	٩ ٠٣٧,٥	٨٣٦,١	٨ ٩٠٠,٦	٩٣,٧	٦٩٩,٢	٩ ٧٣٦,٧
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا	٧ ١١٧,٤	٧ ١٤٣,٤	٢٦,٠	٧ ٣٤٨,٥	–	٢٣١,١	٧ ٣٧٤,٥
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	٧١ ٦١٩,٥	٧١ ٤٧٥,٣	(١٤٤,٢)	٧٨ ١٥٤,٨	٤٥٤,٩	٦ ٥٣٥,٣	٧٨ ٠١٠,٦
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا	٧٠ ٧١٧,٦	٦٨ ٣٠١,٨	(٢ ٤١٥,٨)	٦٦ ٣٩٥,٤	٣٨٥,٤	(٤ ٣٢٢,٢)	٦٣ ٩٧٩,٦
المجموع	**٢٩٢ ٥٥٧,٠**	**٢٩٣ ٩٧٧,٩**	**١ ٤٢٠,٩**	**٣٠٢ ٣١٥,٠**	**٩ ٧٣٧,٤**	**٩ ٧٥٨,٠**	**٣٠٣ ٧٣٥,٩**

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة

ألف – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

(٣٠٠ ١٢٨٩١ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢ – في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مدّد مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (انظر S/2016/1129). وفي عام ٢٠١٧، أناط المجلس بالمكتب مسؤوليات إضافية تتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (انظر S/PRST/2017/2) وبمهام الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (انظر قرار مجلس الأمن ٢٣٩١ (٢٠١٧)). ودعا المجلس في قراره ٢٣٤٩ (٢٠١٧) الكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها المكتب، إلى مضاعفة دعمها للحكومات، ودعا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى التصدي لما ينتج عن العنف الذي تمارسه جماعة بوكو حرام من آثار على السلام والاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي أعقاب تقليص حجم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨، على التوالي، كُلّف المكتب بأن يتيح مساعيه الحميدة، حسب الاقتضاء، لحكومتي كوت ديفوار وليبريا، ولمنسقَي الأمم المتحدة المقيمَيْن في كلا البلدين (انظر S/PRST/2017/8 و S/PRST/2018/8).

٣ – ويضطلع المكتب بالمسؤولية عما يلي: (أ) رصد التطورات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والقيام بالمساعي الحميدة والمهام الخاصة باسم الأمين العام للمساعدة في بناء السلام ومواصلة جهود الحفاظ على السلام وتعزيز القدرات دون الإقليمية في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ (ب) تعزيز القدرات دون الإقليمية على مواجهة الأخطار العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما الاضطرابات المرتبطة بالانتخابات، والتحديات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، والإرهاب والتطرف العنيف؛ (ج) دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنسيق الارتباطات الدولية والإقليمية في منطقة الساحل؛ (د) تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٤ – يواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل شراكته النشطة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة خليج غينيا، واتحاد نهر مانو، بهدف تحقيق ما يلي: تطوير وتنسيق القدرات الإقليمية على منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات وبناء السلام؛ والمضي في تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان؛ والمضي في تعزيز المنظور الجنساني ومشاركة الشباب في العمليات الديمقراطية؛ ودعم الاستجابات الإقليمية للتصدي للمخاطر العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن، بما فيها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، ونزعة التشدد، والتطرف العنيف والإرهاب. ويواصل المكتب أيضا

التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين في إطار مهام المساعي الحميدة التي يقوم بها، بما في ذلك من خلال البعثات المشتركة الرفيعة المستوى، فضلا عن بعثات التقييم التقني وتقصي الحقائق.

٥ - وبغية التصدي للصعوبات المتعددة الأوجه التي تواجهها المنطقة، يواصل المكتب تعزيز أوجه التآزر، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب الإقليمية، مع كيانات الأمم المتحدة بما فيها الوكالات والصناديق والبرامج (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب دعم بناء السلام، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وشركاء إقليميون ودوليون آخرون. ويتعاون المكتب على نحو وثيق مع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو).

٦ - ويتواصل التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ولا تزال مشاركة المكتب متسقة مع أولويات الاستراتيجية، مع التركيز على تهديدات السلام والأمن العابرة للحدود وعلى الجهود الرامية إلى مكافحة نزعة التشدد. وخلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ساهم المكتب، بالتنسيق الوثيق مع الجهات الوطنية والإقليمية صاحبة المصلحة، في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بقيادة نائب الأمين العام، لتعديل الاستراتيجية ووضع خطة دعم لمنطقة الساحل. كما تعمل منظومة الأمم المتحدة معا ضمن إطار الاستراتيجية لدعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منطقة الساحل، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٧ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن القضايا التي تمس غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك التهديدات التي تشكلها جماعة بوكو حرام، والنزاعات المتصلة بالرعي، والقرصنة، والأمن البحري في خليج غينيا. ويعمل المكتب بشكل وثيق مع المنسقِين المقيمين في منطقة بعثته، مركِّزا في ذلك على خطة الحفاظ على السلام. وفي هذا السياق، واصل المكتب تعزيز تنسيقه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع مكتب دعم بناء السلام بشأن التدخلات المحددة الأهداف.

٨ - وفي عام ٢٠١٩، سيواصل المكتب رئاسة اجتماعات لجنة السياسات الرفيعة المستوى وسيواصل توفير خدمات الأمانة لاجتماعاتها المتعلقة بتنفيذ مبادرة سواحل غرب أفريقيا، وهي برنامج مشترك مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) يرمي إلى بناء القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في مجالات إنفاذ القانون، والأدلة الجنائية، وإدارة الحدود، وفي الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتعزيز مؤسسات العدالة الجنائية.

٩ - ويواصل المكتب تقديم الدعم الإداري واللوجستي إلى لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، كما يقيم معها ترتيبات لتقاسم التكاليف. ويسهم أيضا في أنشطة مراكز الخدمات العالمية والإقليمية فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالمشتريات في إطار دائرة الدعم التشغيلي الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء. كما يواصل المكتب المشاركة في استخدام طائرة ثابتة الجناحين مع اللجنة ومكتب الأمم

المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو للسفر داخل المنطقة. وتوفر الحكومة المضيفة أماكن عمل المكتب في داكار مجانا.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٨

١٠ – اتسم عام ٢٠١٨ بالجهود المبذولة لتوطيد الديمقراطية والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال الحل السلمي للتوترات المتصلة بالانتخابات في سيراليون؛ والمبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي في توغو؛ وإعادة تفعيل هيكل السلام في نيجيريا قبل بدء الدورة الانتخابية في عام ٢٠١٩؛ وتقديم الدعم المتواصل للحفاظ على السلام في بوركينا فاسو وغامبيا؛ والجهود الأخرى المبذولة في عدد من بلدان غرب أفريقيا، من بينها بنن، وغينيا، والنيجر، لإدخال إصلاحات سياسية. ورغم إحراز بعض التقدم في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، لا تزال الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل هشة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة جماعة بوكو حرام، لا يزال حوض بحيرة تشاد يواجه أزمة إنسانية خطيرة وقصورا في التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال انتشار عدم الاستقرار من مالي إلى شمال شرق بوركينا فاسو وغربي النيجر يشكل مصدر قلق بالغ، على الرغم من الجهود الإقليمية المبذولة لوقف العنف. ولا تزال الأنشطة الإرهابية والجريمة العابرة للحدود، ولا سيما القرصنة والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، تشكل تهديدات إضافية لاستقرار المنطقة. واطّلع الأمين العام، خلال زيارة له إلى مالي يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو، على الوضعَ السائد وأذكى التوعية بالأزمة التي تشهدها منطقة الساحل. وجاءت هذه الزيارة مباشرة على إثر المناقشات التي أجراها مجلس الأمن في ٢٣ أيار/مايو بشأن تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

١١ – وواصل الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، دعمه للجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في عدد من بلدان المنطقة، بوسائل منها تعزيز ودعم الحوار السياسي الوطني الشامل للجميع، والإصلاحات الدستورية والديمقراطية، وإجراء العمليات الانتخابية في أجواء من الشفافية والسلام.

١٢ – وقام الممثل الخاص أيضا بعدد من بعثات الوساطة المشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك إلى سيراليون وغينيا. وظل يتعاون على نحو فعال، بصفته الممثل الرفيع المستوى إلى نيجيريا، مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في البلد وذلك ضمن عدد من المجالات منها ما يتعلق بجهود تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر في حوض بحيرة تشاد وإعادة تنشيط اللجنة الوطنية للسلام في نيجيريا.

١٣ – وواصل المكتب العمل مع منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية، ولجنة خليج غينيا، واتحاد نهر مانو، بغية تعزيز السلام والاستقرار والحوكمة الرشيدة، وتعزيز القدرات الإقليمية على التصدي للمخاطر المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن، ومواجهة التحديات الهيكلية الطويلة الأجل مثل انعدام الأمن الإقليمي وخطر اندلاع العنف المتصل بالانتخابات.

١٤ - وشارك المكتب، بالتنسيق مع الحكومات الوطنية ولجنة حوض بحيرة تشاد وكيانات الأمم المتحدة والشركاء المتعددي الأطراف، في اجتماعات مختلفة بشأن التدابير الإقليمية اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجهها منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي ٢٨ شباط/فبراير، شارك الممثل الخاص في المؤتمر الدولي المعني ببحيرة تشاد الذي عُقد في أبوجا. وعاد إلى نيجيريا من أجل دعم الاجتماع الأول لمحافظي المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام الذي عقد يومي ٨ و ٩ أيار/مايو في مايدوغوري. وساهم المكتب في الإعداد للقمة المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي عُقدت يومي ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه في لومي، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بشأن السلام والأمن والتشدد والتطرف العنيف في غرب ووسط أفريقيا.

١٥ - وفي عام ٢٠١٨ أيضا، وضع المكتب الصيغة النهائية لدراسة عن الرعي والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وناقش النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومعاهد البحوث وكيانات الأمم المتحدة بهدف تعزيز التحليل المشترك واتباع نُهج مشتركة لمعالجة هذا التهديد الناشئ. وفي أعقاب الدورة العادية الثانية والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، طُلب من المكتب أن يقدم الدعم لمفوضية الجماعة الاقتصادية في وضع خطة عمل إقليمية بشأن الترحال الرعوي. وعلاوة على ذلك، وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، شارك المكتب في اجتماع للوزراء والخبراء نظمته الجماعة الاقتصادية بشأن النزاعات بين الرعاة والمزارعين في غرب أفريقيا وخرج بتوصيات منها تنشيط وتنفيذ بروتوكولات الجماعة الاقتصادية القائمة حاليا بشأن الترحال الرعوي وحرية التنقل.

١٦ - وبتنسيق وثيق مع منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، بما في ذلك مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها والشركاء الخارجيين، ساعد المكتب على المضي في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وعُقدت اجتماعات اللجنة التوجيهية للاستراتيجية في عام ٢٠١٨ لمناقشة خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل وتنفيذ الاستراتيجية. وشارك المكتب أيضا في اجتماعات رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واجتماعات وزراء الشؤون الدينية في دول المجموعة الخماسية. وركز المكتب أيضا، بما في ذلك عبر خلية الاتصال التابعة له في نواكشوط، على بناء قدرات بلدان المجموعة الخماسية من أجل دعم جهودها المبذولة لمنع التطرف العنيف وإنشاء آليات للإنذار المبكر وتحليل التهديدات. ويواصل المكتب العمل على تقديم الدعم التقني إلى الخلية المعنية بمنع نزعة التشدد والتطرّف العنيف التابعة للمجموعة الخماسية، وعلى إعداد دراسة عن المؤشرات المجتمعية التي تنذر بالتطرف العنيف. وقام المكتب أيضا بتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والكيانات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٨، نظم المكتب اجتماعين بين كيانات الأمم المتحدة والأمانة العامة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تباعا في ٢٩ كانون الثاني/يناير، في نواكشوط، وفي ١٣ آذار/مارس، في نجامينا، لتنقيح إطار التعاون البرنامجي بين الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية وكذلك لكفالة التآزر بين برنامج الاستثمارات ذات الأولوية التابع للمجموعة الخماسية، وخطة دعم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس، قدم المكتبُ وبعثة الاتحاد الأفريقي إلى مالي ومنطقة الساحل الدعم للسلطات التشادية في تنظيم اجتماع لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل. وقام المكتب أيضا بتقديم الدعم إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تعزيز التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة ويسرت الاتصالات مع مكتب مكافحة

الإرهاب الذي ساهم في تنفيذ مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب، التي يمولها وينفذها مكتب مكافحة الإرهاب بالتنسيق مع المكتب في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

١٧ - وفيما يتعلق بعمليات إصلاح قطاع الأمن، قدم المكتب، خلال عام ٢٠١٨، بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، الخبرة التقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ إطارها للسياسة العامة بشأن إصلاح قطاع الأمن والحوكمة، وذلك من أجل وضع نهج منسَّق لإصلاح قطاع الأمن في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم إلى الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في بوركينا فاسو وغامبيا وغينيا من أجل النهوض بعملياتها الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وذلك بتوفير المشورة التقنية.

١٨ - وفيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات، واصل المكتب إقامة شراكات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الموجودة في المنطقة، والحكومات الوطنية من أجل إدماج المنظورين الجنساني والشبابي في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات، وذلك على نحو ما طلبه مجلس الأمن في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي قراراته اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك في قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وواصل المكتب العمل على وضع برنامج توجيهي من أجل تعزيز مشاركة الشباب في الجهود دون الإقليمية لإحلال السلام والأمن، كما عمل بشكل وثيق مع المجموعات النسائية في تشاد وتوغو وكابو فيردي في هذا الصدد.

١٩ - وبالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استضاف المكتب وقدم دعم الأمانة لستة اجتماعات مواضيعية لتبادل الآراء عقدها الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهو منتدى أنشئ عام ٢٠٠٩ لتبادل المعلومات بشأن الإجراءات التي تتخذها مختلف الجهات المعنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات المجلس اللاحقة ذات الصلة، ولتنسيق تلك الإجراءات ومواءمتها. وشارك المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا في استضافة مناسبة رفيعة المستوى بشأن المرأة والعنف والإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. واعتمد المشاركون ”دعوة داكار للعمل“ التي أوصوا فيها بجملة أمور منها أن تتخذ دول وحكومات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تدابير فعالة من أجل إشراك المرأة بشكل منهجي في جميع المبادرات الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. وبالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واصل المكتب أيضا تقديمَ الدعم إلى منتدى المرأة في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي أُنشئ في عام ٢٠١٥، وتوطيد الأواصر بين هذا المنتدى والفريق العامل الأوسع المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٢٠ - وواصل المكتب الدعوة إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون في العمليات السياسية والانتخابية. وواصل بذل الجهود الرامية إلى توعية المؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني بالعلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان وسيادة القانون والسلام والأمن. كما واصل المكتب تعزيزَ الشراكة والتعاون مع المؤسسات الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحوكمة والسلام والأمن. ونظم المكتب، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في الفترة من

١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في داكار، مشاورةً إقليمية لتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العمليات الانتخابية وعمليات الإصلاح السياسي. وفي أيلول/سبتمبر، نظم المكتب في نيامي، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مؤتمرا إقليميا بشأن الإفلات من العقاب. وواصل المكتب أيضا تقديم الدعم إلى أمانة منتدى المنظمات غير الحكومية التي يوجد مقرها في بانجول، والتي تيسر إجراء المشاورات بين المنظمات غير الحكومية قبل انعقاد الدورات العادية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب أنشطة التوعية بالحوكمة الرشيدة والحقوق السياسية من خلال تنظيم مناقشات إقليمية جمعت بين المؤسسات الإقليمية والسلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والممارسين.

٢١ - وواصل المكتب تواصله مع وسائل الإعلام لإطلاعها على ولايته وأنشطته، وزاد من الجهود المبذولة لبناء علاقات مع وسائل الإعلام والحفاظ عليها، ولا سيما في ضوء التطورات السياسية والأمنية في المنطقة. وتعاون كذلك بشكل وثيق مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية وواصلت استخدام أدوات التواصل من قبيل وسائل التواصل الاجتماعي ومجلة فصلية.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٩

٢٢ - سيشهد عام ٢٠١٩ عددا من الانتخابات، منها الانتخابات الرئاسية في السنغال في شباط/فبراير والانتخابات الرئاسية في موريتانيا المجاورة في حزيران/يونيه، ويُتوقع أن تنظم بنن انتخابات تشريعية كذلك. وستهيمن على البيئة السياسية في نيجيريا الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقرر إجراؤها في بداية عام ٢٠١٩، على خلفية تهديدات أمنية متعددة ومناقشات مكثفة حول الوحدة الوطنية. وتخطط الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في نيجيريا، بدعم من الأمم المتحدة، لتعزيز بنية السلام في البلد، من خلال تنشيط اللجنة الوطنية للسلام. وستستمر، في عدد آخر من البلدان في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، عمليات مراجعة الدستور.

٢٣ - ومن المتوقع أن يظل الطلب على بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم للمبادرات الإقليمية الرامية إلى التصدي للتحديات العابرة للحدود في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل كبيرا وأن يتطلب اهتماما مستمرا من الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٩، سيكفل المكتب استمرار مساعي الممثل الخاص للأمين العام في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمنع نشوب النزاعات، وتعبئة الدعم الدولي لمعالجة أسبابها، وتوطيد دعائم بناء السلام والاستقرار السياسي. وسيستمر المكتب في استخدام قدراته في مجالات التحليل والإنذار المبكر والدعوة وتنظيم الاجتماعات من أجل حشد الدول والأطراف الفاعلة الإقليمية من غير الدول سعيا إلى توطيد المكاسب الديمقراطية ودرء الأخطار الناشئة التي تهدد السلام والاستقرار. وبالنظر إلى التوقعات لعام ٢٠١٩، ستكون هناك حاجة ماسة إلى منع نشوب النزاعات والعنف، وتعزيز المكاسب الديمقراطية في سياقات ما بعد الانتخابات، وتعزيز القدرات الإقليمية على معالجة الحالة الأمنية في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

٢٤ - وسيواصل المكتب دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتمشيا مع بيان رئيس مجلس الأمن ذي الصلة (S/PRST/2017/2)، سيواصل المكتب المضي قدما في تحقيق أهداف الاستراتيجية في عام ٢٠١٩، وذلك بالتعاون مع المستشار الخاص للأمين العام بشأن منطقة الساحل. وسيواصل المكتب التعاون الوثيق

مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، لرصد التطورات الإقليمية والاضطلاع بجهود مشتركة لتحقيق الاستقرار في المناطق المعرضة لخطر نشوب النزاعات ولمعالجة مسائل مراقبة الحدود.

٢٥ – وتمشيا مع ولاية المكتب ومفهوم البعثة الخاص به، فإن أهدافه الاستراتيجية لعام ٢٠١٩ ستركز على ما يلي:

(أ) رصد التطورات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبذل جهود المساعي الحميدة والاضطلاع بالمهام الخاصة نيابةً عن الأمين العام؛ وتعزيز القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لمنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر وبناء السلام وتوطيد الاستقرار؛

(ب) الدعوة إلى تعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي من أجل التصدي للأخطار العابرة للحدود والأخطار المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما الاضطرابات المرتبطة بالانتخابات، والتحديات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع، والتطرف العنيف، والإرهاب؛

(ج) دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنسيق الارتباطات الدولية والإقليمية في منطقة الساحل؛

(د) تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان ومراعاة المنظور الجنساني في منع وحل النزاعات، من خلال مبادرات الدعوة والمشورة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وفي إطار التعاون الوثيق مع الشركاء دون الإقليميين ومع المجتمع المدني والجهات الوطنية المعنية؛

٢٦ – ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الجدول ٢

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: الإسهام في صون السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بأساليب منها دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*			
		٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(أ) زيادة جهود المساعي الحميدة والوساطة، وتحسين الإنذار المبكر والتحليل على الصعيد الإقليمي	’١‘ عدد بعثات الإنذار المبكر وتقصي الحقائق الموفدة إلى بلدان غرب أفريقيا بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو اتحاد نهر مانو	الأداء المستهدف ١٠	١٠	٦	٤
		الأداء المقدر	٨	٦	٤
		الأداء الفعلي		٦	٤
	’٢‘ عدد أنشطة المساعي	الأداء المستهدف ٨	٨	٤	٤

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء			
		٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
	الحميدة والوساطة الجارية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الإقليميين من أجل منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا	الأداء المقدر	٦	٤	٤
		الأداء الفعلي		٦	٤

النواتج

- إيفاد ٣ بعثات لتقييم الاحتياجات الانتخابية بالتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام إلى البلدان التي تجري انتخابات في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠
- عقد مؤتمر واحد بشأن التطورات السياسية والأمنية الإقليمية
- تنظيم حوارين مواضيعيين اثنين مع مراكز التفكير والأوساط الأكاديمية والشركاء الآخرين بشأن التطورات الإقليمية والسياسية والأمنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء			
		٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(ب) تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لمنع نشوب النزاعات، وتوطيد الاستقرار، وبناء السلام، وتحسين الحوكمة واحترام سيادة القانون في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل	'١' بدء عمل شعبة التيسير والوساطة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، متضمنةً قائمة خبراء في مجال الوساطة من غرب أفريقيا	الأداء المستهدف نعم	نعم	نعم	
		الأداء المقدر	نعم	نعم	نعم
		الأداء الفعلي		نعم	نعم
	'٢' عدد مبادرات استدامة السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	الأداء المستهدف ٢	٢		
		الأداء المقدر	٢	٢	
		الأداء الفعلي		٢	
	'٣' عدد عمليات إصلاح القطاع الأمني في بلدان غرب أفريقيا التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	الأداء المستهدف ٣	٣	٢	
		الأداء المقدر	٣	٣	٢
		الأداء الفعلي		٣	٢
	'٤' عدد المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون	الأداء المستهدف ١٤	١٤	١٤	
		الأداء المقدر	١٠	١٠	١٠
		الأداء الفعلي		١٠	١٠

النواتج

- إيفاد ٤ بعثات تقنية/استشارية دعما للمؤتمر السنوي لشبكة لجان الانتخابات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- إيفاد بعثتين تقنيتين/استشاريتين لدعم شعبة تيسير الوساطة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- عقد مؤتمر سنوي واحد مع الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي بشأن بناء السلام ومنع نشوب النزاعات
- إيفاد بعثتين تقييميتين شاملتين بشأن استدامة السلام في بوركينا فاسو وغامبيا
- تنظيم ٤ حلقات عمل بالتشاور مع المؤسسات الإقليمية لصالح منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعاملين في مجال حقوق الإنسان بشأن تعزيز حقوق الإنسان.
- دراسة واحدة عن الخطر الذي يشكله انعدام الجنسية على السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- دورة تدريبية واحدة لشبكات المجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان، والحوكمة، وسيادة القانون

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(ج) تعزيز القدرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للتصدي للأخطار العابرة للحدود والأخطار المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن والاستقرار، ولا سيما الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع والتطرف العنيف والإرهاب، فضلا عن مواجهة التحديات في مجال الحوكمة والقدرة على التكيف	'١' عدد المبادرات الداعمة لخطة العمل الإقليمية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا	الأداء المستهدف	١	١	١	
		الأداء المقدر		١	١	١
		الأداء الفعلي			١	١
	'٢' عدد وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية المُنشأة والعاملة في غرب أفريقيا	الأداء المستهدف	٥	٥	٥	
		الأداء المقدر		٤	٤	٤
		الأداء الفعلي			٤	٣
	'٣' عدد القرارات المنفذة من بين القرارات المتخذة في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا	الأداء المستهدف	٢	٢	١	
		الأداء المقدر		١	١	١
		الأداء الفعلي			١	١
	'٤' عدد الوثائق الختامية التي تتمخض عنها الاجتماعات التشاورية مع حكومات منطقة الساحل الرامية إلى التأكد من صحة التقدم المحرز في المشاريع الإقليمية المتعلقة بالحوكمة والأمن والقدرة على التكيف في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل واستعراض ذلك التقدم	الأداء المستهدف	١	١	١	
		الأداء المقدر		١	١	١
		الأداء الفعلي			١	–

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
	’٥‘ عدد الاجتماعات المنعقدة لتعزيز اتساق الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الدولية في منطقة الساحل من خلال منتدى التنسيق الوزاري وفريق الاتصال الدولي غير الرسمي للشركاء المعنيين بمنطقة الساحل	الأداء المستهدف	٦	٦	٦	
		الأداء المقدر		٨	٤	٤
		الأداء الفعلي			٤	٢
	’٦‘ عدد المبادرات الداعمة لآلية التعاون الإقليمي للمجموعة الخماسية بشأن الأمن في منطقة الساحل	الأداء المستهدف	٣	٣		
		الأداء المقدر		٢	٢	
		الأداء الفعلي			١	١

النواتج

- عقد اجتماع نظامي واحد للجنة السياسات التابعة لمبادرة سواحل غرب أفريقيا
- إجراء تقييم سنوي واحد للهجرة والاتجار غير المشروعين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وشركاء آخرين
- تنظيم ٣ حلقات عمل إقليمية مع كيانات الأمم المتحدة وشركاء آخرين بهدف المواءمة بين الأطر الإقليمية ومعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة التطرف العنيف في بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- عقد اجتماعين نظاميين للجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل
- إجراء ٣ مشاورات بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن مالي ومنطقة الساحل؛
- إجراء دورتين للتدريب على بناء القدرات لصالح الخلية المعنية بمنع نزعة التشدد والتطرف العنيف التابعة للمجموعة الخماسية ولصالح فروعها الوطنية؛
- إصدار تقرير سنوي واحد عن التطرف العنيف في منطقة الساحل بالاستناد إلى استعراض لإعلان نيامي.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(د) تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في إطار منع نشوب النزاعات وحل النزاعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتعبئة كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمسائل الجنسانية على الصعيدين الوطني	’١‘ عدد المشاركين في العمليات السياسية والانتخابية الرفيعة المستوى في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل	الأداء المستهدف	٢٠٠	١٥٠	١١٠	٧٠
		الأداء المقدر		١٥٠	١١٠	٧٠
		الأداء الفعلي			١١٠	٧٠
	’٢‘ عدد البلدان التي تشارك فيها النساء والشباب في مبادرات التفاوض والوساطة	الأداء المستهدف	١٠	٨	٦	٤
		الأداء المقدر		٨	٦	٤
		الأداء الفعلي			٦	٤

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
والإقليمي في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛	’٣‘ عدد المشاريع المتعلقة بالمسائل الجنسانية على الصعيدين الوطني والإقليمي التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرون في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل	الأداء المستهدف	١	١	٤	
		الأداء المقدر	١	١	١	١
		الأداء الفعلي			١	١

النواتج

- الاحتفال باليوم المفتوح لعام ٢٠١٩ بشأن المرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- إعداد ورقة مناقشة واحدة عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال مشاركة المرأة والشباب في عمليات السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- إعداد تقرير واحد عن مشاركة المرأة السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- وضع برنامج توجيهي واحد للشباب المشاركين في الجهود المبذولة على الصعيد دون الإقليمي لتحقيق السلام والأمن

العوامل الخارجية

٢٧ - ستتحقق الأهداف على افتراض ما يلي: (أ) عدم نشوب نزاعات أو أزمات جديدة تؤثر على الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو المنطقة دون الإقليمية والتي من شأنها أن تحدث تحولا في الأولويات وفي مجال تركيز الاهتمام، ومواصلة بذل الآليات الوطنية والإقليمية للجهود الرامية إلى دعم إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية؛ (ب) أن يبدي رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التزاما بحشد الموارد من أجل مواجهة التحديات التي تعوق تحقيق السلام والاستقرار، وأن يتحلوا بالإرادة السياسية اللازمة لتوفير الوسائل التي تكفل تفعيل السلام والأمن على الصعيد الإقليمي؛ (ج) تفعيل آلية الإنذار المبكر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والصكوك الإقليمية الأخرى المتعلقة بمنع نشوب النزاعات؛ (د) استمرار الجهود المبذولة من أجل بناء السلام، بما في ذلك في السياقات السائدة في فترة ما بعد الانتخابات، وكذلك في البلدان التي تضرّرت من فيروس إيبولا؛ (هـ) وجود التزام سياسي قوي من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بالعمل مع الأمم المتحدة على تعديل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وحشد موارد كافية لضمان تنفيذها بالكامل.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	٢٠١٨			٢٠١٩		الفرق (٢٠١٨-٢٠١٩)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٩
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق المقدّر	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الزيادة/(النقصان)	
	(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(١)	(٧)=(٤)+(٣)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٦٤,٣	١٤٤,٠	(٢٠,٣)	١٣٩,٣	–	(٢٥,٠)	١١٩,٠
تكاليف الموظفين المدنيين	٧ ٤١٦,٢	٨ ٤٣١,٠	١ ٠١٤,٨	٧ ٦٣٢,٢	–	٢١٦,٠	٨ ٦٤٧,٠
التكاليف التشغيلية	٦ ٦٤٤,٣	٥ ٣٢٢,٦	(١ ٣٢١,٧)	٥ ١١٩,٨	١٧,٢	(١ ٥٢٤,٥)	٣ ٧٩٨,١
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**١٤ ٢٢٤,٨**	**١٣ ٨٩٧,٦**	**(٣٢٧,٢)**	**١٢ ٨٩١,٣**	**١٧,٢**	**(١ ٣٣٣,٥)**	**١٢ ٥٦٤,١**

الجدول ٤

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وأ ع أ ع م	م د-١	م د-٢	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الوظائف الدولية**	موظف فني وطني	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٨	١ ١ –	٢	٧	١٣	٧	–	**٣١**	٧	–	**٣٨**	٦	١٩	–	**٦٣**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩ (١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩)	١ ١ –	٢	٧	١٣	٧	–	**٣١**	٧	–	**٣٨**	٦	١٩	–	**٦٣**
التغيير	**– – – –**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩ (١ تموز/يوليه ٢٠١٩)	١ ١ –	٢	٧	١٣	٧	–	**٣١**	٧	–	**٣٨**	٦	١٨	–	**٦٢**
التغيير	**– – – –**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(١)**	**–**	**(١)**

٢٨ - ويعزى الرصيد الحر المتوقع لعام ٢٠١٨ أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالنقل الجوي عما هو مدرج في الميزانية نتيجة لإعادة التفاوض على عقود الاستئجار وعمليات الأصول

الجوية للمكتب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ (ب) انخفاض معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة للمستشارين العسكريين إلى ١٧٥ دولارا في اليوم مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٢٠٠ دولارا في اليوم. وتقابل الرصيدَ الحر جزئيا زيادةٌ في الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين تُعزى إلى ارتفاع التكاليف العامة للموظفين الناجم عن دفع استحقاقات انتهاء الخدمة واستحقاقات الالتحاق بالخدمة للموظفين الدوليين الجدد، وانخفاض معدل الشواغر الفعلي عما هو مدرج في الميزانية للوظائف الوطنية إلى نسبة صفر في المائة مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد ونسبته ٥ في المائة؛ والاحتياجات الإضافية من المرافق والهياكل الأساسية، بما في ذلك أشغال تجديد وتعديل مبنى المكاتب.

٢٩ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للمكتب لعام ٢٠١٩ ما مقداره ٣٠٠ ٨٩١ ١٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتشمل الاحتياجاتِ المتعلقة بتكاليف مستشارَيْن عسكريَيْن اثنين (٣٠٠ ١٣٩ دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٢٠٠ ٦٣٢ ٧ دولار) لملاك وظيفي يتألف من ٣٨ وظيفة دولية مؤقتة (١ وكيل أمين عام، ١ أمين عام مساعد، ٢ مد-١، ٧ ف-٥، ١٣ ف-٤، ٧ ف-٣، ٧ من فئة الخدمة الميدانية) و ٢٤ وظيفة وطنية (٦ موظفين وطنيين من الفئة الفنية، ١٨ موظفا من الرتبة المحلية) لفترة ١٢ شهرا ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية لفترة ٦ أشهر على النحو المبين في الجدول ٤ أعلاه. ويغطي المبلغ أيضا التكاليفَ التشغيلية (٨٠٠ ١١٩ ٥ دولار) التي تشمل خدمات الاستشاريين (٩٠٠ ٢٥٦ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٠٤٠ ١ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٣٧٥ دولار) والنقل البري (٦٠٠ ٨٩ دولار)، والنقل الجوي (٦٠٠ ٣٦٩ ٢ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٦٩٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٢٩٣ دولار).

٣٠ - ويقدم مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، حالياً طائفة كاملة من خدمات دعم المعاملات لعملائه الرئيسيين من البعثات، وتشمل هذه الخدمات ست بعثات سياسية خاصة فقط. ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من البعثات السياسية الخاصة التي لا يدعمها بعدُ مركز الخدمات الإقليمي. وتحسبا لاعتماد وتنفيذ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، يُقترح أن يوسع مركز الخدمات الإقليمي نطاق تغطية خدماته الكاملة ليشمل جميع البعثات السياسية الخاصة الموجودة في أفريقيا، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩. ولذلك، استناداً إلى مستويات الملاك الوظيفي للعملاء ومع مراعاة نموذج التمويل المرن المطبق حالياً على البعثات المتلقية لخدمات مركز الخدمات الإقليمي، يُقترح إلغاء وظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية (من الرتبة المحلية) في المكتب المتكامل اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩.

٣١ - ويعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٨ أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالعمليات الجوية بسبب إعادة التفاوض على العقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ (ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين بسبب استخدام البعثة لقدراتها الداخلية؛ (ج) انخفاض معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة للمستشارين العسكريين (من ٢٠٠ دولارا في اليوم في عام ٢٠١٨ إلى ١٧٥ دولارا في اليوم في عام ٢٠١٩). ويقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة الاحتياجات من الموظفين المدنيين مما يعكس رصد اعتماد بالدرجة الفعلية ضمن

الرتبة لشاغلي الوظائف الحاليين، ونسبة النفقات الفعلية للتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية للموظفين الدوليين والوطنيين.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٣٢ - في عام ٢٠١٨، اعتمد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على ما هو متاح له من موارد خارجة عن الميزانية لتقديم الدعم لما يلي: (أ) عمليات الانتقال السياسي في المنطقة (٧٠٠ ١٧١ دولار)؛ (ب) مشاركة الشابات والشبان في عمليات السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (٠٠٠ ١١٠ دولار)؛ (ج) منبر التنسيق بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (٥٠٠ ١٢٢ دولار).

٣٣ - وسيواصل المكتب، في عام ٢٠١٩، استكشاف إمكانية الحصول على المزيد من التبرعات الخارجة عن الميزانية من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومن الشركاء الآخرين وذلك من أجل دعم عمل المكتب في المنطقة. ومن المتوقع أن يتم الحصول، في عام ٢٠١٩، على حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية.

باء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

(٠٠٠ ٥٢٠ ١٧ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والأهداف

٣٤ - أنشأ مجلسُ الأمن مكتبَ الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بموجب قراره ١٨٧٦ (٢٠٠٩). وفي وقت لاحق، مدّد المجلسُ ولايةَ المكتب بموجب قراراته ١٩٤٩ (٢٠١٠) و ٢٠٣٠ (٢٠١١) و ٢٠٩٢ (٢٠١٣) و ٢١٠٣ (٢٠١٣) و ٢١٥٧ (٢٠١٤) و ٢١٨٦ (٢٠١٤) و ٢٢٠٣ (٢٠١٥) و ٢٢٦٧ (٢٠١٦) و ٢٣٤٣ (٢٠١٧). ونقّح المجلس في قراره ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، ولاية المكتب ومددها لمدة ١٢ شهراً أخرى من ١ آذار/مارس ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

٣٥ - ودعا مجلس الأمن، في قراره ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، المكتبَ إلى تنفيذ توصيات بعثة الاستعراض الاستراتيجي لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وذلك من أجل إعادة تركيز جهوده الحالية تجاه القدرات السياسية دعماً للمساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، وترشيد هيكله الإداري، وشجع المكتب على العمل بمزيد من الفعالية والكفاءة.

٣٦ - وعلى وجه التحديد، طلب مجلس الأمن إلى يقوم المكتب المتكامل بما يلي:

(أ) دعم التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو، وتيسير إجراء حوار سياسي شامل للجميع وعملية للمصالحة الوطنية، وتعزيز الحكم الديمقراطي، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات العاجلة اللازمة؛

(ب) تقديم الدعم، من خلال مساعيه الحميدة، للعملية الانتخابية لضمان إجراء انتخابات تشريعية شاملة وحرة وذات مصداقية في عام ٢٠١٨ ضمن الإطار الزمني المقرر قانونا؛

(ج) تقديم الدعم، بطرق منها توفير المساعدة التقنية، إلى السلطات الوطنية فيما يتعلق بالتعجيل بعملية مراجعة دستور غينيا - بيساو وإتمامها؛

٣٧ - وأكد المجلس أيضاً أنه بالإضافة إلى الأولويات المذكورة أعلاه، ينبغي أن يواصل المكتب المتكامل والممثل الخاص تقديم المساعدة وتنسيق الجهود الدولية وقيادتها لضمان السلام والاستقرار الدائمين في غينيا - بيساو، وذلك بوسائل منها:

(أ) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو من أجل توطيد المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور؛

(ب) مساعدة السلطات الوطنية والجهات المعنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفي الاضطلاع بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها؛

(ج) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا - بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(د) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو فيما يتعلق بإدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام، بما يتماشى مع قرارات المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وتنفيذ خطة العمل الوطنية التي يعتمدها البلد بشأن المسائل الجنسانية، وذلك بغية ضمان إشراك المرأة وتمثيلها ومشاركتها على جميع المستويات من خلال جملة إجراءات منها توفير مستشارين للشؤون الجنسانية؛

(هـ) العمل، بالتعاون الوثيق مع لجنة بناء السلام، على دعم حكومة غينيا - بيساو في تعبئة ومواءمة وتنسيق المساعدة الدولية (المقدمة خاصة من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي) من أجل تنظيم انتخابات ديمقراطية.

٣٨ - وكان أحد التغييرات الهامة في ولاية المكتب المتكامل يتمثل في ما قرره مجلس الأمن في قراره ٢٤٠٤ (٢٠١٨) بشأن حذف المهام المتصلة بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية من ولاية البعثة، التي كانت ترد في الفقرات ٢ (ج) و ٢ (د) و ٣ (ب) من القرار السابق ٢٣٤٣ (٢٠١٧). والمهام المحذوفة كانت جزءاً من جميع ولايات المكتب المتكامل السابقة، وكانت بمثابة الأساس الرئيسي لعنصر البعثة المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٣٩ - المكتب، بصفته بعثة متكاملة، مكلّف بأن يتعاون وينسق مع الجهات الشريكة، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام، إلى جانب الشركاء الرئيسيين الثنائيين والمتعددي الأطراف (الاتحاد الأفريقي، جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد الأوروبي)، لتحقيق التنفيذ الكامل للأولويات التي حددها مجلس الأمن في قراره ٢٤٠٤ (٢٠١٨).

٤٠ - وسيشمل التعاون مع الأمم المتحدة والكيانات الأخرى ما يلي: (أ) التعاون مع إدارات المقر وأفرقة العمل ذات الصلة المشتركة بين الوكالات على تنفيذ ولاية المكتب المتكامل؛ (ب) التعاون مع مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في المجالات السياسية والإدارية/اللوجستية، بما في ذلك التعاون على القضايا المتعددة

الجوانب مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى دعم خدمات الطيران بموجب ترتيب تقاسم التكاليف؛ (ج) تبادل المعلومات، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن عمليات السلام، مع بعثات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة والمشاركة في مبادرة سواحل غرب أفريقيا ومبادرة فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا؛ (د) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من شركاء الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بشأن مضاعفة الدعم المقدم في مجالي العدالة الجنائية ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غينيا – بيساو؛ (هـ) التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين للنهوض بالأمن البشري في غينيا – بيساو واستدامته؛ (و) التعاون المتواصل مع الفريق القطري من أجل كفالة الاتساق في النهج المشترك، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي؛ (ز) تنفيذ أنشطة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكيانات الأمم المتحدة الميدانية الأخرى الموجودة في المنطقة؛ (ح) تنفيذ أنشطة حقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ (ط) مواءمة هياكل وعمليات الدعم الإداري مع استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، من أجل تقديم الخدمات على نحو فعال وتبادل الخدمات المشتركة/الخدمات العامة (في مجال الطب والأمن والاتصالات) مع فريق الأمم المتحدة القطري.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٨

٤١ - في عام ٢٠١٨، أسهم المكتب المتكامل، بفضل المساعي الحميدة للممثل الخاص، في تحقيق انفراج في المأزق السياسي من خلال التوصل إلى اتفاق تفاوضي بشأن الأزمة السياسية والمؤسسية الطويلة الأمد التي يشهدها البلد. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس غينيا – بيساو قد وافق، خلال مؤتمر قمة استثنائي لهيئة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقد في لومي في ١٤ نيسان/أبريل، على تعيين رئيس وزراء ''يحظى بتوافق الآراء'' وذلك بعد التشاور مع الأطياف السياسية. وأعلن الرئيس أيضاً أن الانتخابات التشريعية ستُجرى في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي أعقاب هذه الإعلانات، اجتمع المجلس الوطني بعد انقطاع دام ثلاث سنوات تقريباً.

٤٢ - ودعمَ المكتب المتكامل تطور العملية السياسية الوطنية من خلال الدعوة إلى بذل جهود لعقد مشاورات وطنية هدفها تشجيع الحوار وتعزيز قدرات الكتلة اللازمة من المسؤولين في الدولة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية، ومن خلال المساعدة في هذه الجهود. وفي هذا السياق، ساعد المكتب المتكامل اللجنةَ التنظيمية للمؤتمر الوطني للسلام والمصالحة من خلال إجراء مشاورات على نطاق البلد مع أزيد من ٣ ٠٠٠ مشارك، وذلك بهدف التوصل إلى فهم مشترك لأسباب النزاع السياسي وعدم الاستقرار المؤسسي في البلد. وبدعم من المكتب المتكامل، نُشرت توصيات هذه اللجنة التنظيمية في تقرير بعنوان ''In the Name of Peace'' (باسم السلام). وعلاوة على ذلك، سيكون تقرير اللجنة التنظيمية بمثابة مرجع لعملية المصالحة في البلد. وبالموازاة مع ذلك، نظم المكتب حلقة عمل شارك فيها ١٠٠ من ممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية لتبادل وجهات النظر حول إجراء حوار سياسي شامل وتحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز قدراتهم كعوامل للتغيير.

٤٣ - وواصل المكتب دعم الجهود الوطنية المبذولة لتمهيد الطريق أمام تنفيذ الإصلاحات المؤسسية العاجلة المنصوص عليها في اتفاق كوناكري وذلك من خلال تشكيل فريق خبراء وطني يتكلف بالأعمال

التقنية المتعلقة بمراجعة قوانين الدولة ودستورها. وقد عمل المكتب مع معهد الدراسات الأمنية (أفريقيا) على تيسير حلقة عمل استمرت يومين وشارك فيها أربعون خبيراً وطنياً من أجل وضع مقترحات ملموسة بشأن تعديل الدستور والقوانين الانتخابية والقانون الإطاري للأحزاب السياسية وتنفيذ إصلاحات أوسع نطاقاً في قطاعات العدالة والدفاع والأمن.

٤٤ - وفي سياق التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عمل المكتب المتكامل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع مشروع للمساعدة الانتخابية في غينيا - بيساو. وهذا المشروع، الذي حظي بتأييد الممثل الخاص وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٨، يقدم مجموعة من خدمات المساعدة التقنية إلى الهيئات الانتخابية حتى تستكمل الخرائط وتسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات في الآجال التي ضبطها الدستور للانتخابات التشريعية. ودعمَ المكتب المتكامل أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعبئة الموارد للمشروع وفي تنسيق جهود الشركاء الدوليين الآخرين عن طريق عقد اجتماعات منتظمة للجنة التوجيهية المعنية بالانتخابات.

٤٥ - واستمر المكتب المتكامل في التفاعل إقليميا ودوليا مع الحالة السياسية في غينيا - بيساو، وذلك بالشراكة مع المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الموجودين في غينيا - بيساو (الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة). ونتيجة لذلك، تم إيفاد أربع بعثات وزارية تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بيساو، في الفترة الممتدة من ١٨ كانون الثاني/يناير إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، للتأكد من مستوى تنفيذ اتفاق كوناكري وتقديم تقرير إلى رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وإلى جانب تقديم الدعم اللوجستي إلى هذه البعثات الموفدة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يسّر المكتب المتكامل أيضاً عدداً من المشاورات التي عقدها شركاء دوليون مع الجهات المعنية والوطنية والقادة الإقليميين، وفيما بين الجهات الفاعلة السياسية الوطنية، سعياً إلى حل المأزق السياسي، وفقاً لاتفاق كوناكري.

٤٦ - وفي عام ٢٠١٨، كثف المكتب المتكامل أنشطته المتعلقة بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وساعد في تعزيز قدرات إدارة عبور الحدود في ثلاث نقاط عبور ويسّر توعية حرس الحدود بالاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي شراكة مع مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام، قدّم المكتب دورات تدريبية ''لتدريب المدربين'' لفائدة عشرين ضابطا منهم خمسة من أفراد شرطة الأمم المتحدة وخمسة عشر موظفاً من الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون. وكان التدريب يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع العنف في الانتخابات والتصدي للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ودرّب المكتب أيضاً ١١٢ من العاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون (شرطة النظام العام والشرطة القضائية والحرس الوطني) على جمع المعلومات الاستخبارية الجنائية وأساليب التحقيق، مما عزز قدرتهم على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي عام ٢٠١٨، نفذ الفريق الوطني المعني بمشروع التخاطب بين المطارات ثماني حالات اعتقال بتهمة الاتجار بالمخدرات في مطار بيساو الدولي. وإجمالاً، أبلغ المكتب عن ١١٣ حالة اعتقال بتهمة الاتجار بالمخدرات، منها ٧٠ حالة حققت فيها سلطات إنفاذ القانون في غينيا - بيساو.

٤٧ - وشجع المكتب المتكامل التعاونَ وتبادل المعلومات الحيوية بين مؤسسات إنفاذ القانون بقيادة فريق تنسيق عمل الشرطة والأمن الداخلي، وحدّد التشريعات الوطنية والدولية الرئيسية بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية التي يلزم استعراضها واستكمالها. وقدم المكتب المساعدة

التقنية إلى فريق مشترك بين الوزارات، بقيادة رئيس الوزراء، عمِلَ على وضع واعتماد إطار قانوني وسياساتي هدفه تحسين تحكم أجهزة إنفاذ القانون في الأمن البحري للبلد وذلك من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وساعد المكتب أيضا الحكومة على وضع خطة أمنية استراتيجية وطنية لمؤسستي الشرطة والأمن الداخلي، يجري تفعيلها حالياً.

٤٨ - ودعماً لإصلاح النظام القضائي، على النحو الذي أوصى به منتدى العدالة الوطنية الرفيع المستوى في عام ٢٠١٧، ساعد المكتب في تدريب ٤٠ من المدعين العامين على تقنيات التحقيق، بما في ذلك بشأن الفساد، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص والجرائم البيئية، وذلك باستخدام التمويل من الشراكة مع وكالة التعاون البرازيلية.

٤٩ - وأجرى المكتب حملات توعية مجتمعية بشأن الوقاية من العنف الجنسي والجنساني، وأحدث مشروع الخط الهاتفي المجاني ومركز الاتصالات الهاتفية لتقديم الدعم لضحايا الجرائم الجنسانية في غينيا - بيساو.

٥٠ - وقام المكتب برصد وتقييم انتهاكات حقوق الإنسان في البلد وأعد تقارير عنها، وصاغ توصيات موجهة إلى الجهات المعنية، استرعى فيها الانتباه إلى حقوق المرأة والشباب في المشاركة في الشؤون العامة، والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي ومكافحة الشطط في استخدام القوة من جانب الشرطة. وراقبت البعثة أيضاً المحاكمات ورصدت قضايا معينة، وقيّمت مدى امتثال البلد لمعايير حقوق الإنسان في إقامة العدل. وعلاوة على ذلك، رصد المكتب مرافق الاحتجاز المدنية والعسكرية والتابعة للشرطة، وصاغ توصيات أسهمت في انخفاض حالات الاحتجاز التعسفي في المرافق التي تشرف عليها شرطة النظام العام.

٥١ - وعمل المكتب المتكامل على تنشيط الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان، الذي وفر منبراً لتنسيق تنفيذ السياسات الرئيسية، بما في ذلك سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وإدماج حقوق الإنسان في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم المكتب في إضفاء الطابع الرسمي على الشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان بوصفها أداة رئيسية للدعوة وآلية للإنذار المبكر. وتلقى التدريب على إدماج مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان ضمن العمليات الانتخابية ١٧٥ تقنيا من بينهم ٥٨ امرأة من اللجنة الوطنية للانتخابات والمكتب الفني لدعم العمليات الانتخابية.

٥٢ - وواصل المكتب المتكامل تيسير تمكين المرأة وتشجيع مشاركتها في العمل السياسي الوطني، بما في ذلك في تصميم الحلول للمأزق السياسي في البلد. وقدم المكتب المشورة والدعم على الصعيدين الاستراتيجي والتقني للعملية التي أدت إلى إنشاء المجلس الوطني للمرأة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الذي هو عبارة عن مجموعة شاملة من النساء هدفها تشجيع مشاركة المرأة في العمليات الوطنية لبناء السلام والمصالحة وفي العمليات السياسية. ويتألف هذا المجلس من ٢٥ امرأة من المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاع الخاص من بيساو والأقاليم، وهو قد انبثق عن فريق التيسير النسائي السابق، الذي نجح في استئناف الحوار المباشر في تموز/يوليه ٢٠١٧ بين الأطراف الفاعلة الرئيسية الضالعة في الأزمة السياسية والمؤسسية.

٥٣ - وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨، وبدعم تقني ومالي من المكتب عبر صندوق بناء السلام، نظم مجلس المرأة أول منتدى وطني للمرأة والفتاة من أجل السلام. وشارك في هذا الحدث ما يقرب من ٨٠٠ امرأة من جميع أنحاء البلد لتقديم توصيات عملية للجهات السياسية المعنية بشأن القضايا التي تؤثر على توطيد السلام في غينيا - بيساو. وفي إطار التحضير لهذا الحدث، عقد المجلس سلسلة من المؤتمرات

الأصغر حجماً في جميع مناطق البلد من أجل نشر رسائل عن الحاجة إلى التماسك الاجتماعي وإلى جمع آراء النساء والشباب بشأن تأثير الأزمة السياسية والمؤسسية على حياتهم. وعُرضت هذه الآراء في المنتدى أمام ممثلي الحكومة، بمن فيهم رئيس الوزراء وأعضاء البرلمان وممثلو الأمم المتحدة والشركاء الدوليون. وساعدت عملية المشاورات وأعمال التحضير للحدث في إضفاء الشرعية على مجلس المرأة بوصفه شبكة لبناء السلام على المستوى الوطني وفي إيصال أصوات النساء والشباب من جميع أنحاء البلد إلى جهات صنع القرار في العاصمة.

٥٤ - وبفضل الدعم المستمر المقدم من المكتب، اعتمد مجلس المرأة، في ٧ حزيران/يونيه، الوثيقة الختامية للمؤتمرات الإقليمية وللمنتدى الوطني للمرأة والفتاة من أجل السلام. وتعرض الوثيقة الطرائق المتفق عليها لمشاركة مجلس النساء سواء في المائدة المستديرة الوطنية التي ستنظمها الحكومة لصياغة ميثاقٍ لتحقيق الاستقرار شاملٍ للجميع، أو في تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية المقبلة. وقدم المكتب أيضاً التدريب على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين لما مجموعه ١٤٠ من الأفراد النظاميين، بمن فيهم ٤٥ من النساء، في بيساو وفي الأقاليم.

٥٥ - ودعم المكتب المتكامل المساعي الحميدة للممثل الخاص من خلال إذكاء الوعي العام بأولويات البعثة تجاه توطيد السلام، بما في ذلك تنفيذ اتفاق كوناكري. وتم حشد وسائط الإعلام في تنظيم حملات توعية عامة شملت ٩ برامج إذاعية تفاعلية (بلغة الكريول الخاصة بغينيا - بيساو وبالبرتغالية)؛ وسلسلة من حملات التوعية المجتمعية؛ و ٣٦ مقالاً صحفياً؛ و ٣٠ إعلاناً على المواقع الإلكترونية؛ و ٢٢٢ إعلاناً على وسائط التواصل الاجتماعي. وتم الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ١١٠ شخص في غينيا - بيساو وفي صفوف المغتربين. وباستخدام صناديق بناء السلام، ساعد المكتب على عقد مؤتمر للصحفيين، وعقد الاجتماع السنوي لشبكة المحطات الإذاعية المجتمعية الوطنية، وإعداد تقرير عن مواءمة قوانين وسائط الإعلام، وقام بالدعوة لتحسين تنظيم القطاع الإعلامي من أجل تعزيز استقلاله. وستقدم وحدة الإعلام والاتصالات الاستراتيجية في المكتب الدعمَ أيضاً لتوعية العموم بالمسائل المتعلقة بإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة خلال عام ٢٠١٨.

٥٦ - وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، سيعمل المكتب المتكامل على ما يلي: (أ) عقد مشاورات إقليمية ودولية يدعو فيها الممثل الخاص إلى التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري، وإلى دعم الانتخابات التشريعية بما في ذلك مبادرات تعبئة الموارد؛ (ب) دعم الجهود التي تبذلها الجهات المعنية الوطنية من أجل زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها السياسية في الانتخابات التشريعية، ومواصلة تقديم دعمه لمسألة تنظيم مؤتمر للحوار الوطني وتيسير إجراء حملة على نطاق البلد لتعزيز مشاركة المواطنين في الحكم الديمقراطي والقيادة التعاونية فيما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ (ج) تقديم الدعم التقني إلى المعهد الوطني لتطوير التعليم من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم الابتدائي، والمشاركة في وضع ونشر وتعميم الإرشاد الحقوقي على الانتخابات واستخدامه استخداماً فعالاً؛ (د) توفير التدريب لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان لدى العناصر الفاعلة الرئيسية المشاركة في العمليات الانتخابية وإصدار تقريرين من تقارير حقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن الحق في المشاركة السياسية.

٥٧ - وعلى الرغم من إنجازات البعثة والنواتج المتوقعة المشار إليها أعلاه، فإنّه قد يتعذر تنفيذ بعض الأنشطة المتوقعة بحلول نهاية عام ٢٠١٨، إذا تفاقمت الأزمة السياسية والمؤسسية المستمرة. ومازال تقديم

الدعم إلى السلطات الوطنية للإسراع بإنجاز الاستعراض الدستوري يشكل تحديا من التحديات الرئيسية، وهناك احتمال في أن يتم تأجيله إلى عام ٢٠١٩. وتتخذ البعثة جميع الخطوات الممكنة من أجل النهوض بالتزام الحكومة المعلن تجاه إجراء الانتخابات التشـــريعية في ١٨ تشـــرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. لذلك، تكتسي التحويلاتُ المالية التي تقدمها الجهات المانحة في الوقت المناسب لمشروع الانتخابات الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية بالغةً.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٩

٥٨ - تولّد زخم جديد تجاه السـلام والمشـاركة الوطنية بفضـل ما تحقق من إنجازات في أعقاب جهود الوسـاطة التي قادتها الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا بالتنسـيق مع المجموعة الخماسـية للشـركاء الدوليين الموجودين في غينيا - بيســـاو. ومع ذلك، لا تزال تحديات عديدة قائمة ولا يزال توافق الآراء السـياسـي الجديد هشـاً. ويظل تحقيق التقارب السـياسـي مهمة صـعبة بعد ثلاث سـنوات من القطبية السـياسـية والاختلال البرلماني. وعلى وجه الخصـوص، لا تزال الحاجة تدعو إلى تحسـين الأداء في تنفيذ العناصـر الرئيسـية لخريطة الطريق من أجل السـلام المتوخاة في اتفاق كوناكري، الموقع في عام ٢٠١٦، ولا يرجح أن يتحقق هذا الأمر قبل نهاية عام ٢٠١٨ بالنظر إلى السـياق الانتخابي الحالي. لذا يتعين في عام ٢٠١٩ النظر في الأسـباب الأسـاسـية لعدم الاسـتقرار، كما حدده الاتفاق، وإجراء الإصـلاحات المتوخاة لهذا الغرض في هذا الوقت.

٥٩ - وفي هذا السـياق، سـتظل أنشـطة البعثة بقيادة الممثل الخاص في غينيا - بيسـاو تكتسـي أهمية بالغة. والوجود المسـتمر الرفيع المسـتوى للمكتب والالتزام الواضـح تجاه المهام ذات الأولوية الصـادر بها تكليف ينبغي دعمهما من خلال دعم نهج لبناء السلام ينطلق من القاعدة ليعزّز المجتمعات المحلية ويوطّد قدرتها على الصـمود ويحدّ من خطر الانتكاس إلى أزمة سياسية وأمنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتمثل دور البعثة في إشراك المجتمع المدني، وخصوصاً منظمات النساء والشباب في المناقشات الوطنية لدعم النهوض بالحوار الوطني بشـأن الإصـلاح. ومن الآن فصـاعداً، سـتكون قدرة الأمم المتحدة على الحشـد عنصـراً لا غنى عنه لتحقيق النتائج في المبادرات الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا ولبناء الائتلافات الدولية المتماسكة التي تدعم غينيا - بيساو.

٦٠ - وسيواصل المكتب المتكامل، من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص والقدرات التكميلية في الوساطة السياسية، حشدَ وتنسيق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمنع دوامة أخرى من الأزمة السياسية والمؤسـسـية في أعقاب الانتخابات التشـريعية. وسـيعطي المكتب الأولوية لدعم إجراء انتخابات تشـريعية شاملة وحرة وذات مصداقية في غضون الإطار الزمني المنصوص عليه قانوناً وإجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩. وستواصل البعثة أيضاً تقديم الدعم، بطرق منها توفير المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية للتعجيل بعملية مراجعة دسـتور البلد واسـتكماله وتيسـير إجراء حوار سـياسـي شـامل للجميع وعملية للمصالحة الوطنية من خلال عمليات المائدة المستديرة وميثاق الاستقرار.

٦١ - وسينفذ المكتب المتكامل والفريق القطري مشاريع لتعزيز الحوكمة الديمقراطية وتنفيذ الإصلاحات العاجلة اللازمة، بما في ذلك على الصـعيدين الاقتصـادي والاجتماعي، والعمل مع السـلطات الوطنية والجهات المعنية في المجتمع المدني من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسـان وتمكين المرأة والفئات الأكثر ضعفاً. وسيواصل المكتب والفريق القطري تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال بناء السلام، بما يتسق

مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وأخيراً، ستبدأ البعثة مرحلة جديدة من جهودها من أجل تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا - بيساو في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك بالتعاون الوثيق مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى.

٦٢ - وبعد حذف المهام المتصلة بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية من ولاية البعثة، والإبقاء على المهام المتصلة بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي أشار إليها مجلس الأمن في قراريه ٢٣٤٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠٤ (٢٠١٨) على أنّها ''تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى الحكومة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة''، يجري إنشاء وحدة جديدة معنية بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية لتنفيذ المهام المذكورة أعلاه. وفي سياق عملية التقويم الداخلي بقيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم، أجري استعراض لقسم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية ولمواصفات الموظفين. وعلى ضوء هذا الاستعراض، يُقترح نقل الوظائف الموجودة في هذا القسم إلى الوحدة الجديدة مع إنشاء وظائف جديدة فيها. وستقدّم الوحدة المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين لحكومة غينيا - بيساو فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٠٤ (٢٠١٨). وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل دعم الانتخابات التشريعية والرئاسية، على النحو المطلوب في الفقرتين ٣ (ب) و ٨ من القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، سيتمكن المكتب المتكامل بفضل الوظائف الإضافية المقترحة من إسداء المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية ودعمها في تنظيم الانتخابات، وهو عنصر رئيسي من اتفاق كوناكري وأحد الأولويات الرئيسية الواردة في القرار نفسه.

٦٣ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، يُتوقع من الأمين العام أن يقدم تقييمه للبعثة بما في ذلك الخيارات المتعلقة بإعادة التشكيل المحتملة لوجود الأمم المتحدة في البلد وإعادة ترتيب أولويات المهام. وسيُقدَّم ذلك التقرير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ويُتوقع من المجلس أن يتخذ في شباط/فبراير ٢٠١٩ قرارا بشأن الخيارات المقترحة، عندما يكون تجديد ولاية المكتب المتكامل قيد النظر. وإذا ما طلب المجلس إعادة تشكيل المكتب المتكامل، فسيتم اقتراح ميزانية جديدة أو منقحة.

٦٤ - ويرد أدناه عرض لهدف المكتب المتكامل وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة به.

الجدول ٥

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: المساهمة في تهيئة بيئة مستقرة وآمنة سياسياً ومزدهرة اجتماعياً واقتصادياً في غينيا - بيساو

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*				
		٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
(أ) تحسين الحوكمة والتنسيق والشراكات والقدرات في المؤسسات	'١' عدد التحليلات والتقارير الاستراتيجية، بما في ذلك	الأداء المستهدف	٦			
		الأداء المقدر				

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء			
			٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
الحكومية الوطنية من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية	الإحصاءات، التي أعدتها السلطات الوطنية والمجتمع المدني عن مسائل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية	الأداء الفعلي				
	’٢‘ النسبة المئوية لحالات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة التي تم التحقيق فيها، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وغير ذلك من الاتجار غير المشروع، وتزوير الوثائق المستخدمة في المراكز الحدودية (الجوية والبرية والبحرية)، من جملة الحالات التي تتم متابعتها على طول سلسلة العدالة الجنائية	الأداء المستهدف	٥٠	٣٠	١٢	—
		الأداء المقدر		٣٠	٣٠	—
		الأداء الفعلي			٣٠	٢٥
	’٣‘ عدد الأطر القانونية والسياساتية والاستراتيجية، بما في ذلك المعايير المهنية والرقابة المدنية، التي تم وضعها أو تنقيحها، والقرارات الاستراتيجية المتخذة لتعزيز الحوكمة والتعاون والشراكات في مجالات العدالة الجنائية والأمن، لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية	الأداء المستهدف	١٠	٢	٦	٦
		الأداء المقدر		٢	٤	٤
		الأداء الفعلي			٢	٣
(ب) تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتعزيز احترامها في غينيا – بيساو	’١‘ عدد التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل التي نُفذت وأبلغ عنها في إطار التحضير للاستعراض التالي المقرر في عام ٢٠١٩	الأداء المستهدف	١٥	١٠	٣٠	٤٠
		الأداء المقدر		١٢	٣٠	٢٠
		الأداء الفعلي			٣٠	١٩
	’٢‘ عدد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والجنساني، والزواج المبكر والزواج بالإكراه، التي يبلغ عنها أفراد المجتمعات المحلية والمدافعون عن حقوق الإنسان لسلطات إنفاذ القانون	الأداء المستهدف	٧٠	٥٠	٩٠	١٠٠
		الأداء المقدر		٧٠	٩٠	٦٠
		الأداء الفعلي			٩٦	١٠٣

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
	’٣‘ عدد الدعاوى القضائية التي يُنظر فيها امتثالا للمعايير الدولية بشأن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل	الأداء المستهدف	٤	٢	٨	٧
		الأداء المقدر		٣	٦	٥
		الأداء الفعلي			٥	٣
	’٤‘ عدد القوانين والسياسات الرئيسية المتصلة بحماية حقوق الإنسان التي نُقحت لكي تتواءم القوانين الوطنية مع المعايير الدولية	الأداء المستهدف	٤	٢	٢	٥
		الأداء المقدر		٢	٢	٢
		الأداء الفعلي			٢	١
	’٥‘ التراجع في النسبة المئوية للسجناء في الاحتجاز التعسفي والمطول	الأداء المستهدف	٣٠	٢٠	٢٥	
		الأداء المقدر		٣٧	٢٥	٤٠
		الأداء الفعلي			٤٠	٤٠
	’٦‘ عدد التقارير المقدمة من الحكومة إلى الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية المنشأة بموجب المعاهدات عن حالة تنفيذ المعاهدات المصدق عليها	الأداء المستهدف	٢	١	٦	
		الأداء المقدر		١	٨	٤
		الأداء الفعلي			—	—
(ج) تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية في غينيا - بيساو	’١‘ تنظيم المؤتمر الوطني بشأن الموضوع ”من أجل توطيد السلام والتنمية“	الأداء المستهدف	١	١	١	١
		الأداء المقدر		٣	—	—
		الأداء الفعلي			—	—
	’٢‘ عدد الوثائق الختامية الصادرة عن الجماعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والمحالة إلى اللجنة المنظمة للمؤتمر الوطني والمؤتمر نفسه	الأداء المستهدف	٢	١	٣	٦
		الأداء المقدر		—	٢	٣
		الأداء الفعلي			—	١
(د) تعزيز المؤسسات الديمقراطية وأجهزة الدولة لصيانة النظام الدستوري والحكم الديمقراطي	’١‘ عدد المنتديات العامة المعقودة مع البرلمانيين لتعزيز اتصالات أعضاء البرلمان بدوائرهم الانتخابية ومشاركة المواطنين في المجال السياسي	الأداء المستهدف	١٢	٩	٣	٨
		الأداء المقدر		٢	٢	٢
		الأداء الفعلي			—	١
	’٢‘ عدد القوانين المراعية للمنظور الجنساني التي يتم اعتمادها	الأداء المستهدف	٣	٣	٣	٤
		الأداء المقدر		١	—	٣
		الأداء الفعلي			—	—

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء			
			٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(هـ) تعزيز التنسيق بين الشركاء الدوليين من أجل اتباع نهج متسق بشأن المسائل السياسية والمسائل المتعلقة بتعبئة الموارد	'١' عدد البيانات المشتركة الصادرة عن الشركاء الدوليين بشأن الاستجابات المشتركة للحالة السياسية في غينيا - بيساو.	الأداء المستهدف	٤	٣	١٢	١٢
		الأداء المقدر		٢	٦	١٢
		الأداء الفعلي			٥	١
	'٢' عدد اجتماعات منتدى الخمسة (جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي) في بيساو	الأداء المستهدف	١٢	١٠	١٢	
		الأداء المقدر		١٢	١٢	١٢
		الأداء الفعلي			١٢	١١
	'٣' عدد اجتماعات فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو	الأداء المستهدف	٢	١	٢	٢
		الأداء المقدر		١	١	١
		الأداء الفعلي			١	١
(و) زيادة قدرة الحكومة على تعزيز وتنفيذ إطار الشراكة مع الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ والبرامج المتعلقة بالتنمية والسلام والاستقرار	'١' عدد اجتماعات اللجنة التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للشراكات	الأداء المستهدف	٢	١	١	
		الأداء المقدر	—	١	٢	١
		الأداء الفعلي			٢	١
	'٢' عدد اجتماعات فريق السياسات الاستراتيجية ضمن إطار الأمم المتحدة للشراكات	الأداء المستهدف	٦	٤	٤	—
		الأداء المقدر		٣	٤	٣
		الأداء الفعلي			٣	٢
	'٣' عدد خطط العمل السنوية المشتركة المعتمدة لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للشراكات	الأداء المستهدف	٦	٤	٤	—
		الأداء المقدر		٤	٤	٤
		الأداء الفعلي			٤	٢
(ز) إعلام سكان غينيا - بيساو، والجهات الأخرى ذات الصلة، بتنفيذ ولاية الأمم المتحدة وتوعيتهم بها وإشراكهم فيها	'١' النسبة المئوية للسكان ممن هم على دراية بوجود الأمم المتحدة وولايتها	الأداء المستهدف	٨٥	٨٠	٧٠	٧٠
		الأداء المقدر		٨٠	٧٠	٤٠
		الأداء الفعلي			٥٥	٣٠
	'٢' عدد الأشخاص الذين يشاركون في برنامج التوعية المجتمعية، بما في ذلك ممثلو منظمات المجتمع المدني والصحفيون وأصحاب وسائط الإعلام	الأداء المستهدف	٦ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	٥ ٨٠٠
		الأداء المقدر		٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٣ ٠٠٠
		الأداء الفعلي			٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
	’٣‘ عدد الأشخاص الذين يطلعون على النشرة الإخبارية المطبوعة التي تصدرها الأمم المتحدة ومنشورات الأمم المتحدة الأخرى بشأن مشاركة المواطنين	الأداء المستهدف	٣٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠
		الأداء المقدر		٢٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠
		الأداء الفعلي			٢٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠
	’٤‘ عدد الأشخاص الذين يعربون عن إعجابهم بالمكتب على صفحة فيسبوك الخاصة به، مما يدل على زيادة وعي المغتربين من سكان غينيا – بيساو بالإصلاحات	الأداء المستهدف	٦ ٠٠٠	٣ ٥٠٠	٢ ٠٠٠	١ ٠٠٠
		الأداء المقدر		٦ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	١ ٠٠٠
		الأداء الفعلي			٣ ٥٠٠	٢ ٨٠٧
	’٥‘ عدد المجالس الاستشارية المجتمعية المحلية العاملة التي شكلتها المجتمعات المحلية	الأداء المستهدف	٤٠	٣٨	٣٨	—
		الأداء المقدر		٣٨	٣٨	—
		الأداء الفعلي			—	—

النواتج

- دعم الحكومة في وضع مخططات الإصلاح، على النحو المبين في اتفاق كوناكري، ولا سيما في مجالات: ’١‘ الحوكمة الرشيدة؛ ’٢‘ الدستور؛ ’٣‘ قانون الانتخابات؛ ’٤‘ الإطار القانوني المتعلق بالأحزاب السياسية؛ ’٥‘ إصلاح قطاعات الأمن والدفاع والعدل (٥)
- تشجيع تنظيم حملة على نطاق البلد لتعزيز مشاركة المواطنين في الحكم الديمقراطي والثقافة الديمقراطية (١)
- تقديم المشورة الاستراتيجية، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على تعزيز إدارة القدرات المؤسسية في مجال إنفاذ القانون في غينيا – بيساو، مما يمكن المؤسسات المعنية من تحري الفعالية في التخطيط في مسائل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتحليلها والتحقيق فيها ومتابعتها قضائياً (١)
- إسداء المشورة الاستراتيجية، بالشراكة مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، على وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية شاملة في غينيا – بيساو لمنع ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الفساد وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بجميع أشكاله (١)
- استخدام مختلف قنوات المعلومات، ولا سيما الإذاعة والتلفزيون ووسائط التواصل الاجتماعي لإعلام سكان غينيا – بيساو والجماهير الأخرى المعنية وزيادة وعيها بتنفيذ جهود الأمم المتحدة في البلد وتحفيز مشاركتها فيها (٢)
- تنظيم اجتماعات التوعية المجتمعية في المناطق النائية بشأن العمليات الانتخابية والمصالحة الوطنية (٤)
- تنسيق أنشطة حقوق الإنسان على نطاق البلد في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة والحكومة، بما في ذلك من أجل تنفيذ السياسات الرئيسية (٤)
- تنفيذ أنشطة رصد حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها في الوقت المناسب، مع التركيز بشكل خاص على حقوق الإنسان في العمليات الانتخابية، وإدماج الدفاع عن حقوق الإنسان في المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام (١)
- تعزيز القدرة التقنية لمجلس المرأة من أجل تشجيع مشاركة المرأة في عملية السلام في البلد (١)

- إعداد استراتيجية انتقال متكاملة لوجود الأمم المتحدة في غينيا - بيساو، تعكس على وجه الخصوص تعزيز فريق الأمم المتحدة القطري في مجال الحوكمة (١)
- عقد اجتماعات شهرية للجنة التوجيهية المعنية بالانتخابات والاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم بأعمال الأمانة للانتخابات الرئاسية (٦)
- دعم عمل لجنة مراجعة الدستور التابعة للمجلس الوطني، بوسائل منها: (أ) تنظيم معتكف تقني بشأن مقترحات الإصلاح؛ (ب) وضع صيغة مشروحة مستقلة للدستور؛ (ج) صياغة وثائق تقنية تبين الخيارات القانونية وخريطة طريق من أجل مراجعة الدستور (٣)

العوامل الخارجية

٦٥ - من المتوقع أن يحقق المكتب المتكامل أهدافه شريطة ما يلي: (أ) تفادي تصعيد التوترات والاختلافات السياسية بين المؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة السياسية، ومشاركة الأحزاب السياسية في تنفيذ الأولويات الوطنية؛ (ب) أن تظل القوات المسلحة خاضعة للسلطات المدنية، وأن تلتزم جميع الأطراف باحترام سيادة القانون؛ (ج) أن تظل الجهات المعنية الوطنية والمحلية ملتزمة ببناء السلام؛ (د) أن يلتزم الشركاء الدوليون بتقديم الدعم المالي والتقني والسياسي لبرامج بناء السلام والإصلاح في مرحلة ما بعد الانتخابات؛ (هـ) أن تظل البيئة الإقليمية مستقرة، ولا يمتد إليها التطرف العنيف أو الإرهاب أو الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٦

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨			٢٠١٩		الفرق (٢٠١٨-٢٠١٩)	
فئة الإنفاق	*الاعتمادات* (١)	*النفقات المقدرة* (٢)	*الفرق المقدّر* (٣)=(٢)-(١)	*مجموع الاحتياجات* (٤)	*الاحتياجات غير المتكررة* (٥)	*الزيادة/(النقصان)* (٦)=(٤)-(١)	*صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٩* (٧)=(٤)+(٣)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٦٨٥,٧	٦٢٨,٠	(٥٧,٧)	٨٤,٨	—	(٦٠٠,٩)	٢٧,١
تكاليف الموظفين المدنيين	١١ ٨٩٤,٧	١٤ ٠١٤,٢	٢ ١١٩,٥	١٢ ٠٠٢,٠	—	١٠٧,٣	١٤ ١٢١,٥
التكاليف التشغيلية	٥ ٢٧٣,٧	٤ ٨٥١,٧	(٤٢٢,٠)	٤ ٩٦٥,٧	١٨١,٥	(٣٠٨,٠)	٤ ٥٤٣,٧
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**١٧ ٨٥٤,١**	**١٩ ٤٩٣,٩**	**١ ٦٣٩,٨**	**١٧ ٠٥٢,٥**	**١٨١,٥**	**(٨٠١,٦)**	**١٨ ٦٩٢,٣**

الجدول ٧

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا										*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*		*الموظفون الوطنيون*			
	وأ ع	*أ ع م*	*مد-٢*	*مد-١*	*ف-٥*	*ف-٤*	*ف-٣*	*ف-٢*	***المجموع الفرعي***	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*	***مجموع الوظائف الدولية***	*موظف فني وطني*	*موظفو الرتبة المحلية*	*متطوعو الأمم المتحدة*	***المجموع***
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٨	١	—	١	٣	٦	١٥	٩	—	٣٥	٢٨	—	٦٣	٢٦	٤٢	١١	١٤٢
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩ (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)	١	—	١	٢	٦	١٢	٩	—	٣١	٢٧	–	٥٨	٢٥	٤٢	١١	١٣٦
التغيير	**–**	**–**	**–**	**(١)**	**–**	**(٣)**	**–**	**–**	**(٤)**	**(١)**	**–**	**(٥)**	**(١)**	**–**	**–**	**(٦)**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩ (١ تموز/يوليه ٢٠١٩)	١	–	١	٢	٦	١٢	٨	–	٣٠	٢٧	–	٥٧	٢٥	٤٢	١١	١٣٥
التغيير	**–**	**–**	**–**	**(١)**	**–**	**(٣)**	**(١)**	**–**	**(٥)**	**(١)**	**–**	**(٦)**	**(١)**	**–**	**–**	**(٧)**

٦٦ - تُعزى الزيادة في النفقات المتوقعة في عام ٢٠١٨ أساساً إلى الاحتياجات الإضافية في فئة الموظفين المدنيين الناجمة عن انخفاض معدل الشواغر الفعلي في فئة الموظفين الدوليين إلى ٥ في المائة، مقارنة بنسبة ١٨ في المائة في معدل الشواغر المعتمد لعام ٢٠١٨، وإلى انخفاض معدل الشواغر الفعلي إلى ٤ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد الذي بلغ ١١ في المائة، وإلى الإنشاء المؤقت لأربع وظائف معنية بالشؤون الانتخابية لدعم الانتخابات التشريعية في غينيا - بيساو. والزيادة في النفقات قابلها جزئياً: (أ) انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية نظراً إلى انخفاض تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين و (ب) انخفاض في الاحتياجات من تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بالنظر إلى عدم تعيين مراقب عسكري واحد وإلى ارتفاع معدل الشواغر الفعلي إلى ٨ في المائة مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد البالغ ٥ في المائة في عام ٢٠١٨ ضمن فئة شرطة الأمم المتحدة.

٦٧ - وتصل الموارد المقترحة للمكتب المتكامل لعام ٢٠١٩ إلى ٥٠٠ ٠٥٢ ١٧ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليفَ وظيفة مراقب عسكري (٨٠٠ ٨٤ دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٠٠٠ ٠٠٢ ١٢ دولار) فيما يخص ٥٧ وظيفة دولية لمدة ١٢ شهراً ووظيفة دولية واحدة لمدة ستة أشهر و ٦٧ وظيفة وطنية على نحو ما هو مبين في الجدول ٧ أعلاه؛ والتكاليف التشغيلية (٧٠٠ ٩٦٥ ٤ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٢٠٠ ١٠٨ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٠٠٠ ٧١٦ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (٤٠٠ ٢٣٠ ١ دولار)، والنقل البري (٤٠٠ ٢٢٠ دولار)، والنقل الجوي (٤٠٠ ٧٢٥ دولار)، والعمليات البحرية (٤٠٠ ٢٧ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٢٥٣ ١ دولار)، والخدمات الطبية (١٠٠ ١٩٢ دولار)، وغير ذلك من اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٠٠ ٤٩٢ دولار).

٦٨ - وبالنسبة لعام ٢٠١٩، تشمل التغييرات الصافية المقترحة في ملاك الموظفين ما يلي:

(أ) إلغاء ٢١ وظيفة (١ مد-١، ٢ ف-٥، ٤ ف-٤، ٤ ف-٣، ١ خدمة ميدانية، ٦ موظفين فنيين وطنيين، ٣ من متطوعي الأمم المتحدة)؛

'١' عشرون وظيفة من قسم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية السابق: رئيس دائرة (مد-١)، وكبير مستشاري الشرطة (ف-٥)، وكبير موظفي شؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-٥)، وموظف لشؤون سيادة القانون (ف-٤)، وثلاثة موظفين لشؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-٤)، واثنان من موظفي الإصلاح/أفراد شرطة الأمم المتحدة (ف-٣)، موظف لشؤون سيادة القانون (ف-٣)، مساعد إداري (خدمة ميدانية)، وستة موظفين وطنيين من الفئة الفنية، وموظف لشؤون إصلاح قطاع الأمن - قطاع الدفاع (متطوعو الأمم المتحدة)، واثنان من موظفي شؤون سيادة القانون (متطوعو الأمم المتحدة)؛

(٢) وظيفة واحدة لموظف مالي (ف-٣). يقدّم مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي حالياً طائفة كاملة من خدمات دعم المعاملات لعملائه الرئيسيين من البعثات، وهي ست بعثات سياسية خاصة فقط. ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو هو أحد البعثات السياسية الخاصة التي لا يدعمها بعدُ مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. وفي انتظار اعتماد وتنفيذ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، يُقترح أن يوسع مركز الخدمات الإقليمي التغطية بخدماته الكاملة ليشمل جميع البعثات السياسية الخاصة الموجودة في أفريقيا، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩. ولذلك، واستناداً إلى مستويات ملاك الموظفين لدى العملاء وأخذاً في الاعتبار نموذج التمويل المرن المطبق حالياً على البعثات المتلقية لخدمات المركز، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف مالي (ف-٣) في المكتب المتكامل اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩.

(ب) نقل وظيفتين: موظف للشؤون القضائية (ف-٤)، ومساعد إداري (الرتبة المحلية) من قسم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية إلى الوحدة الجديدة المعنية بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(ج) إنشاء ١٤ وظيفة (٢ ف-٥، ١ ف-٤، ٣ ف-٣، ٥ موظف فني وطني، ٣ متطوعي الأمم المتحدة) تشمل ما يلي:

'١' عشر وظائف في الوحدة الجديدة المعنية بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية: رئيس قسم (ف-٥)، موظف معني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية (ف-٤)، ثلاثة موظفين معنيين بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة (ف-٣)، موظف معني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية (موظف فني وطني)، موظف معني بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة (موظف فني وطني)، موظف للشؤون القضائية (موظف فني وطني)، موظف

معاون معني بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة (موظف فني وطني)، موظف معاون معني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية (موظف فني وطني)؛

’٢‘ أربع وظائف في قسم الشؤون السياسية: كبير مستشارين للشؤون الانتخابية (ف-٥)، وثلاثة من متطوعي الأمم المتحدة.

٦٩ - ويعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ والمستوى المعتمد لعام ٢٠١٨ أساساً إلى ما يلي: (أ) إلغاء اعتمادات وظيفة مراقب عسكري و ١٣ خبيراً استشارياً لشرطة الأمم المتحدة؛ (ب) انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية نظراً إلى انخفاض تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين المشتركة؛ (ج) إلغاء اعتمادات التدريب وحلقات العمل والأنشطة الفنية المتعلقة بسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني تماشياً مع ولاية البعثة المنقحة الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٠٤ (٢٠١٨). وهذا النقصان تقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين التي ترجع أساساً إلى انخفاض معدل الشواغر في فئة الموظفين الدوليين إلى ٥ في المائة، مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد ونسبته ١٨ في المائة، وإلى انخفاض معدل الشواغر في فئة الموظفين الفنيين الوطنيين إلى ٤ في المائة مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد في عام ٢٠١٨ ونسبته ١١ في المائة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٧٠ - في عام ٢٠١٨، تلقى المكتب المتكامل ما مجموعه ٤٠٠ ١٧٦ ١ دولار من التمويل الخارج عن الميزانية، بما في ذلك: (أ) ٤٠٠ ١٢٦ ١ دولار من صندوق بناء السلام لدعم الحوار السياسي وعملية المصالحة الوطنية في غينيا - بيساو وتعزيز قطاع وسائط الإعلام من أجل توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو؛ (ب) ٠٠٠ ٥٠ دولار من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتنفيذ أنشطة بعينها تتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورصدها، حددتها المفوضية على أنّها من الأولويات.

٧١ - وفي عام ٢٠١٩، يُتوقع أن يتلقى المكتب المتكامل موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ ٨٠٠ ٥٣٢ دولار من صندوق بناء السلام ومفوضية حقوق الإنسان دعماً للأنشطة نفسها.

جيم - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

(٨٠٠ ٩١٦ ١٠٤ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٧٢ - أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (البعثة) في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣). وجرى بعد ذلك تجديد ولايتها بموجب قرارات المجلس ٢١٥٨ (٢٠١٤) و ٢٢٢١ (٢٠١٥) و ٢٢٣٢ (٢٠١٥) و ٢٢٧٥ (٢٠١٦) و ٢٣٥٨ (٢٠١٧). وقرر المجلس، في قراره ٢٤٠٨ (٢٠١٨)، تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩.

٧٣ - وتشتمل ولاية البعثة، التي أنشئت لدعم الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل تحقيق السلام والمصالحة في البلد، على ما يلي: (أ) بذل المساعي الحميدة للحكومة الاتحادية بشأن عملية السلام والمصالحة؛ (ب) تقديم المشورة في مجال السياسات الاستراتيجية لبناء السلام وبناء الدولة، ويشمل ذلك ’١‘ الحوكمة، ومنها الإدارة المالية العامة؛ ’٢‘ إصلاح القطاع

الأمني، وسيادة القانون، وتسريح المقاتلين، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، والأمن البحري، والإجراءات المتعلقة بالألغام؛ '٣' إنشاء نظام اتحادي، بما في ذلك مراجعة الدستور الاتحادي المؤقت والأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ (ج) تقديم المساعدة إلى الحكومة الاتحادية في مجال تنسيق دعم الجهات المانحة الدولية؛ (د) بناء قدرات الحكومة الاتحادية في مجالات حقوق الإنسان وتمكين المرأة وحماية الطفل، بطرق منها رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والمساعدة على منع وقوعها.

٧٤ - وبدعم من البعثة، واصلت الحكومة الاتحادية في عام ٢٠١٨ إحراز تقدم في تعزيز النظام الاتحادي والمضي قدما في برنامج بناء الدولة، على الرغم من التحديات الهائلة. وقد مهد عقد مؤتمر دستوري وطني في أيار/مايو، والتقدم المحرز نحو التوصل إلى اتفاق بشأن نظام البلد الانتخابي في حزيران/يونيه، الطريق نحو إجراء الانتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في ٢٠٢٠/٢٠٢١، وهي مرحلة رئيسية ستتكثف الأعمال التحضيرية بشأنها في عام ٢٠١٩ وذلك بتسجيل الناخبين على الصعيد الوطني ودخول اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في طور العمل في المناطق. وقد أتاح أيضا اتفاق السلام بين الإدارة المؤقتة في غالمودوغ وأهل السنة والجماعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تهيئة الظروف، وإن كانت هشة، لتمكين البعثة من فتح مكتبها الإقليمي في دوسمريب في غالمودوغ، وهي الولاية الاتحادية العضو الوحيدة التي لا توجد فيها البعثة حاليا. وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية لا تزال هشة في جميع أنحاء البلد بسبب استمرار التهديدات التي تشكلها حركة الشباب، فضلا عن تصاعد حدة النزاعات المحلية، أبدى الصوماليون التزاما قويا ببناء المؤسسات الأمنية الرئيسية لتتولى المسؤوليات الأمنية الرئيسية بدلا من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك بطرق منها اعتماد خطة انتقالية، بدعم من جميع الشركاء الدوليين، تنص على وضع إطار استراتيجي للانتقال الأمني في السنوات المقبلة.

٧٥ - وبناء على ما تقدم، طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٤٠٨ (٢٠١٨)، أن تواصل البعثة زيادة تعزيز وتعهّد وجودها في الولايات الأعضاء في الاتحاد، بما فيها غالمودوغ وعاصمتها الإدارية دوسمريب، وذلك بغية تقديم المشورة الاستراتيجية بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات في ٢٠٢٠/٢٠٢١. وأكد المجلس أهمية دعم البعثة للحكومة الاتحادية مع التركيز على اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وطلب إلى البعثة أن تنفذ ولايتها بطريقة متكاملة، بما في ذلك فيما يتعلق بالشباب. وستواصل البعثة، في هذا العمل، الاستفادة إلى أقصى حد من استخدام الموارد وتبسيط الإجراءات الداخلية عن طريق إزالة أوجه التكرار وتعزيز القدرة على التكيف من خلال التخطيط المشترك للعمليات مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري. وستعمل البعثة بمزيد من السرعة والحركة والمرونة، بما يكفل زيادة إمكانية التنقل في جميع أنحاء البلد دون المساس بأمن الموظفين وسلامتهم.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٧٦ - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى النهوض بالتكامل والتعاون مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وذلك بهدف تعزيز وتسريع تحقيق النتائج في الصومال. ولقد جرى إنشاء آليات تنسيق لكفالة مواءمة الأولويات الاستراتيجية، بما في ذلك فريق الإدارة العليا (رؤساء بعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وفريق الأمم المتحدة القطري)، الذي يعمل بمثابة الهيئة المتكاملة التابعة للأمم المتحدة لصنع القرار على مستوى القيادة العليا، وفريق الإدارة التنفيذية في الصومال (رئيس هيئة الأركان العامة بالبعثة، ومدير مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ومستشار أمني رئيسي من إدارة شؤون السلامة والأمن، ونواب رؤساء مختلف وكالات الأمم المتحدة) الذي يتولى التنسيق على المستوى الإداري والتنفيذي.

٧٧ - ولقد جرى وضع برامج مشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وتنفيذها للنهوض بأهداف بناء السلام وبناء الدولة، التي تتطلب خبرة أجزاء متعددة من منظومة الأمم المتحدة. ولقد شكل الترتيب الخاص بجهة التنسيق العالمية منصة الأمم المتحدة للتخطيط المشترك وتنفيذ البرامج لدعم قطاعات الشرطة والعدل والمؤسسات الإصلاحية في الصومال. وتستخدم الأفرقة المتكاملة في مجالات الدعم الانتخابي والدعم الدستوري والمسائل الجنسانية. والدعم الانتخابي في التحضير للانتخابات في ٢٠٢٠/٢٠٢١ سيتم أيضا تنسيقه عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وذلك على ضوء الدعم اللوجستي اللازم.

٧٨ - وتواصل البعثة العمل عن كثب مع بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل كفالة اتساق الأولويات الاستراتيجية والجهود العملياتية، بما في ذلك من خلال منتدى التنسيق للقيادات العليا الذي يضم رؤساء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي عام ٢٠١٨، بذلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جهودا مشتركة في مجالي تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي واستعراض عملها. وبالإضافة إلى ذلك، عقد الفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وإحدى أفرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان (تتألف من كيانات للأمم المتحدة تقدم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي) اجتماعات منتظمة لمناقشة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان التي لها آثار على سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٧٩ - وتواصل البعثة دعم الفريق التنفيذي المعني بالنهج الشامل إزاء الأمن، الذي تولى مهام مجموعة ”S6“ السابقة (وهي مجموعة غير رسمية من المستثمرين الماليين الرئيسيين في قطاع الأمن في الصومال)، وهو يعمل كمنبر لتنسيق العمل بين المجتمع الدولي والصوماليين بشأن مسألة الأمن. ويركز الفريق التنفيذي على ما يلي: (أ) تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي؛ (ب) تقديم الدعم إلى مؤسسات قطاع الأمن في الصومال؛ (ج) إنعاش المجتمع المحلي وبسط سلطة الدولة/الخضوع للمساءلة؛ (د) منع ومكافحة التطرف العنيف. وفي أعقاب اعتماد الحكومة الاتحادية لخطة انتقالية في آذار/مارس ٢٠١٨، سوف يُستخدم هذا النهج الشامل إزاء الأمن في تنفيذ مختلف مراحل الخطة وأولوياتها.

٨٠ - وتواصل البعثة المشاركة في رئاسة المنتديات الشهرية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بشأن دعم مبادرات الاتصال الرئيسية، بما في ذلك عمليات التصدي لحالات الجفاف والفيضانات وتوفير المعلومات عن العملية الانتخابية والأنشطة المقررة للمناسبات التي ترعاها الأمم المتحدة. وتقدم البعثة الدعم العملي القوي لوكالات الأمم المتحدة الأخرى، وصناديقها وبرامجها، ولا سيما تلك التي لها تأثير بسيط أو غير منتظم في الصومال.

٨١ - ويتولى مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال مهمة دعم البعثة، بما في ذلك مكاتبها الإقليمية التي تقع خارج منطقة عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في ”صوماليلاند“ وبونتلاند. وعلى إثر اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، جرى إبرام اتفاق قابل للقياس بين الممثل الخاص للأمين العام بالبعثة ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لكفالة أن يكون الدعم الذي يقدمه المكتب متماشيا مع ولاية البعثة وأولوياتها الاستراتيجية.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٨

٨٢ - ساعدت البعثة الحكومة الاتحادية في الصومال على صياغة وتنفيذ خريطة طريق شاملة للصومال مدتها ثلاث سنوات بشأن السياسات الشاملة للجميع، بما في ذلك: (أ) توفير التحليل السياسي السليم، والخبرات، والتسهيلات، للنهوض بالعمليات الشاملة لبناء الدولة؛ (ب) ترسيخ النظام الاتحادي؛ (ج) النهوض بعملية مراجعة الدستور والمصالحة. وقدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم لوضع إطار للتعاون الفعال على إجراء مراجعة شاملة للدستور وذلك من خلال مشاورات وطنية وإقليمية أفضت إلى زيادة التعاون فيما بين الهيئات الدستورية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عملية المراجعة. وجرى تقديم الدعم أيضا إلى الحكومة الاتحادية لوضع إطار للمصالحة الوطنية وتنفيذ المبادرات التي يقودها الصومال من أجل التوصل إلى حلول شاملة للنزاعات الداخلية تكون قائمة على حقوق الإنسان، وذلك بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين. وفي غالكعيو، التي جرى فيها تقديم الدعم المنسق، ظلت الحالة هادئة نسبيا، وشهدت زيادة في التفاعل والحوار.

٨٣ - واستمر تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل التحضير لإجراء الانتخابات في ٢٠٢٠/٢٠٢١ تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٤٠٨ (٢٠١٨) والخطة الاستراتيجية الخمسية للجنة، وذلك من خلال إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية وبناء القدرات. وركز الدعم على توفير المساعدة الكافية لتوسيع نطاق عمل اللجنة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ولعملية تسجيل الناخبين المقررة لعام ٢٠١٩. وواصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم المشورة الاستراتيجية والدعم التقني إلى وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة بشأن صياغة قانون انتخابي، والتوصل إلى اتفاق بشأن نظام التمثيل المقبل في الصومال.

٨٤ - وفي أعقاب مؤتمر الأمن الذي عقد في مقديشو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ساعدت البعثة الحكومة الاتحادية على وضع خطة انتقالية للمؤسسات الصومالية تتيح لهذه المؤسسات أن تتولى تدريجيا المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي. ولقد بدأ في ثلاثة مواقع ذات أولوية التخطيط للتنفيذ المتعدد المراحل للخطة الانتقالية، الذي يُنسَّق وفقا للنهج الشامل إزاء الأمن الذي وضعه الفريق التنفيذي المعني بالنهج الشامل إزاء الأمن. وبالاستناد إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٠٨ (٢٠١٨) الذي طلب فيه المجلس إلى بعثة الأمم المتحدة التعجيل باتباع نهج شامل إزاء تنفيذ الأمن، باشرت أمانة الفريق التنفيذي مهام تيسير المزيد من التنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين من أجل دعم الخطة الانتقالية وضمن ما يتعلق بتنفيذ هيكل الأمن الوطني، وذلك بطرق منها وضع وتعهد نظام للإبلاغ على نطاق جميع عناصر النهج الشامل إزاء الأمن.

٨٥ - ولتيسير نقل المسؤوليات الأمنية القائم على شروط محددة إلى قوات الأمن الصومالية، ساعدت البعثة الحكومة الاتحادية على إجراء تقييم للتأهب التشغيلي للجيش الوطني الصومالي والشرطة والقوات

الإقليمية. وتمشيا مع الاتفاق المتعلق بهيكل الأمن الوطني، شرعت البعثة في مساعدة النظراء الصوماليين فيما يتعلق بوضع استراتيجية لتحديد الحجم الصحيح لقوات الأمن، وقدمت الدعم لإدماج قوات بونتلاند في الجيش الوطني. وساعدت البعثة أيضا اللجنة الوطنية للتنسيق البحري على تعزيز تنسيق وتنفيذ استراتيجية الأمن البحري والموارد البحرية. وبالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، أيدت البعثة تقييم التأهب للاضطلاع بالعمليات البحرية ووضعت ورقة خيارات بشأن مهام خفر السواحل من أجل تيسير اتخاذ القرارات بشأن قوات الأمن البحري الصومالية. وساعدت البعثة أيضا على وضع نظام شامل لإدارة الأسلحة والذخائر ودعمت قدرات الحكومة على التصدي لأخطار المتفجرات.

٨٦ - واستمر التنسيق في إطار الترتيبات المتخذة على مستوى مركز التنسيق العالمي، وجرى وضع واعتماد إطار جديد بشأن سيادة القانون المشتركة يشمل ثلاثة برامج مشتركة معنية بالشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية. وقدمت البعثة الدعم في صياغة برنامج مشترك للشرطة يوفر الدعم المنسق من الجهات المانحة إلى شرطة الولايات والشرطة الاتحادية من أجل تنفيذ نموذج الشرطة الجديد. وبعد التوصل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى الاتفاق السياسي بشأن نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية، سهلت بعثة الأمم المتحدة الحوار بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، وقدمت المشورة الاستراتيجية والتقنية التي تهدف إلى تعزيز الاتفاق على العناصر التقنية للنموذج. وقدمت البعثة أيضا المشورة والدعم في صياغة التشريعات المتعلقة بتنظيم الشؤون القضائية وإنشاء مكتب المدعي العام.

٨٧ - وزوّدت البعثة البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم بالمشورة الاستراتيجية والدعم المنسق من أجل لإعادة تأهيل مقاتلي حركة الشباب المسرحين الذين لا يشكلون خطرا كبيرا وإعادة إدماجهم. وقد يسر هذا النهج التعاون فيما بين الشركاء الدوليين، والعناصر البرنامجية لبعثة الأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسية. وشجعت البعثة على تطوير إجراءات تشغيلية موحدة من أجل مواءمة تنفيذ جميع مراحل البرنامج (التوعية والاستقبال والفرز وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج). وقدمت البعثة أيضا الدعم إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في تحديد الخيارات المتاحة لتعزيز التأهب وتلبية الاحتياجات في ضوء تزايد حالات انشقاق الأفراد عن حركة الشباب.

٨٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، جرى إنشاء مكتب لتنسيق شؤون منع ومكافحة التطرف العنيف في مكتب رئيس الوزراء، وذلك بدعم وتوجيه استراتيجيين من البعثة. وقامت كل الولايات الأعضاء في الاتحاد (بما في ذلك إدارة بنادر الإقليمية) وثماني وزارات على المستوى الوطني بتعيين مراكز تنسيق تكون مسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الصومالية لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وتعمل البعثة مع مراكز التنسيق على وضع خطط عمل محلية تحدد الاحتياجات ذات الأولوية وأوجه النقص في القدرات المتعلقة بمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف، وعلى مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في الصومال. وماتزال عمليات توعية المجتمع المدني والزعماء الدينيين والجماعات النسائية والشبابية بشأن دورهم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، والتشاور معهم بهذا الشأن، جارية بتيسير من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٩ - وخلال عام ٢٠١٨، عملت البعثة مع وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة ومع نظرائها في الولايات الأعضاء في الاتحاد على دعم تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار التي عرضت في المؤتمر المعني بالأمن المعقود في مقديشو في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد شملت عملية وضع خطط لتحقيق

الاستقرار على مستوى الدولة إجراء سلسلة شاملة من المشاورات مع أعضاء من المجتمع المدني لتحديد الأولويات المشتركة وتحسين المساءلة.

٩٠ - وفي عام ٢٠١٨، واصلت البعثة دعمها لقطاع الأمن، وسهلت تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفقا لولاية البعثة. ونظمت البعثة اجتماعين على الصعيد الداخلي لمناقشة النهج الشامل إزاء الأمن، والخطة الانتقالية التي أكدت التزامات كيانات الأمم المتحدة بدعم قطاع الأمن الصومالي، ولا سيما في سياق المرحلة الانتقالية، والحاجة إلى كفالة تنفيذ التدابير في إطار النهج الشامل إزاء الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والبعثة معا على دعم الإحاطات عن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المقدّمة لـ ٣٦٨ ١ جنديا من جنود الجيش الوطني الصومالي في ولاية جنوب غرب الصومال، من قبل ٢٠ مدربا من الجيش الوطني الصومالي ممن خضعوا للتدريب على يد بعثة الأمم المتحدة، وذلك تمشيا مع مقتضيات سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. واشتمل الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي مناقشات بشأن المساءلة في مجال حقوق الإنسان وتوصيات بتعزيز منع الانتهاكات والاستجابة للادعاءات بشأنها.

٩١ - وفي عام ٢٠١٨، واصلت البعثة تقديم دعمها المركزي لتنسيق المعونة في الصومال. ودعمت البعثة استعراض وإصلاح هيكل تنسيق المعونة في البلد، وواصلت تنفيذ مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال، والأعمال التحضيرية لعقد منتدى الشراكة المعني بالصومال في بروكسل، وأجرت تحليلا لتدفقات المعونة. وساعدت البعثة على استعراض واستكمال إطار المساءلة المتبادلة للشراكة الجديدة للصومال، وتأكدت من أن أطر الأمم المتحدة للرصد الداخلي تتسق مع الشراكة الجديدة من أجل الصومال.

٩٢ - وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى تحسين دوري المرأة في القيادة وصنع القرار في عمليات السلام والعمليات السياسية، بما في ذلك من خلال تدريب ٧٠ من القيادات النسائية في مجالي المصالحة والوساطة. وقدمت البعثة أيضا المشورة والتوجيه في المجال التقني إلى الجامعات والوزارات الإقليمية المعنية بشؤون المرأة، لترفع بذلك مستوى الوعي بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وساهمت البعثة في تحديد الإطار المفاهيمي لوظيفة مستشار الشؤون الجنسانية داخل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وقدمت المشورة التقنية إلى وزارة الشؤون الدستورية فيما يتعلق بإنشاء وحدة معنية بالقضايا الجنسانية.

٩٣ - وواصلت البعثة تعزيز الاتساق والفعالية من خلال التخطيط المشترك والتحليل المتكامل وإدارة الأزمات. وأصدرت البعثة أكثر من ٥٠ تقريرا تضمن تحليلا لطائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالأوضاع الأمنية المعقدة والسريعة التطور في الصومال. وواصلت البعثة أيضا تعزيز التأهب لإدارة الأزمات على نطاق البعثة من خلال إجراء دورات تدريب سنوية على إدارة الأزمات في جميع المكاتب الميدانية، فضلا عن استعراض خطط استمرارية تصريف الأعمال والتعافي. ودعمت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وفريق الأمم المتحدة القطري، التخطيط المتكامل لإقامة وجود لبعثة الأمم المتحدة في دوسمريب. وأسهمت البعثة أيضا في إجراء تقييم للأهمية الحيوية للبرنامج في الصومال في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٩

٩٤ - تشكل افتراضات التخطيط التالية أساس الأولويات الاستراتيجية للبعثة واحتياجاتها من الموارد في عام ٢٠١٩:

(أ) على الرغم من التحديات، ستواصل الحكومة الاتحادية بالتعاون مع الولايات الأعضاء في الاتحاد إحراز تقدم على المستوى السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بكفالة إبرام جميع الاتفاقات السياسية الضرورية لإجراء الانتخابات في ٢٠٢٠/٢٠٢١. وستظلّ التطلعات إلى إجراء الانتخابات في ٢٠٢٠/٢٠٢١ على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد تحظى بتأييد مستمر من مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وكذلك الحال بالنسبة إلى الحاجة إلى أن تكون هذه العملية شاملة للجميع، بمن فيهم النساء والشباب. بيد أن قدرة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على تقديم الخدمات العامة وتوفير الأمن تبقى متواضعة؛

(ب) سيتواصل تصاعد حدة النزاعات المحلية، بما في ذلك في منطقة سول الواقعة بين ”صوماليلاند“ وبونتلاند، مما يتطلب تعزيز مشاركة البعثة في دعم جهود الصوماليين للتوصل إلى تسويات. ونهاية المطاف، سيبقى اتفاق السلام بين الإدارة المؤقتة في غالمودوغ وأهل السنة والجماعة ساريا، وسيتيح للبعثة فتح مكاتبها الإقليمية ودعم جهود بناء الدولة الصومالية المبذولة على الصعيد الإقليمي في غالمودوغ، وفقا للقرار ٢٤٠٨ (٢٠١٨)؛

(ج) ليس من المتوقع أن يشهد عموم الحالة الأمنية في الصومال تحسنا كبيرا. وسيظل أفراد البعثة يواجهون تحديات تتعلق بأساليب عمل حركة الشباب غير النمطية والمتطورة، فضلا عن النزاعات العشائرية وحالات التوتر الإقليمية. وستستمر أيضا انتهاكات حقوق الإنسان من جانب أطراف النزاع. وبالتالي، سيكون توفير الأمن أمراً أساسياً وستظل تكلفة عمل الأمم المتحدة في الصومال مرتفعة؛

(د) الزيادة المطردة لوجود البعثة في الولايات الأعضاء في الاتحاد سوف تتطلب زيادة في الاعتمادات المخصصة للأمن حتى يتوفر لجميع مواقع المكاتب الإقليمية العدد المطلوب من موظفي الأمن تمشيا مع معايير الأمم المتحدة اللازمة لتيسير سلامة وأمن الموظفين في مجمعاتهم وفي تحركاتهم، بما في ذلك تحركاتهم إلى المواقع خارج عواصم الأقاليم. كما سيتطلب زيادة متناسبة في التحليل المتكامل والقدرة على إدارة الأزمات؛

(هـ) ستظل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال جهة أمنية بالغة الأهمية بالنسبة لعمل البعثة طوال عام ٢٠١٩. وتمشيا مع التوصيات الصادرة عن الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي، ستخضع بعثة الاتحاد الأفريقي لإعادة تشكيل شاملة من أجل تعديل أدوارها ووجودها بفعالية لدعم تنفيذ الخطة الانتقالية. وإن الأعمال التحضيرية لنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى المؤسسات الأمنية الصومالية ستتطور ببطء، وستتطلب مساعدة كبيرة إلى الجهات الفاعلة الوطنية من الناحية السياسية والمالية والموضوعية، بما في ذلك من خلال إسداء المشورة التقنية، وبناء القدرات، والتنسيق. وسيكون وجود بعثة الاتحاد الأفريقي لازما خلال الفترة الانتقالية.

٩٥ - واستنادا إلى الولاية المحددة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٠٨ (٢٠١٨)، والافتراضات المتعلقة بالتخطيط الواردة أعلاه، إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل للصومال (٢٠١٧-٢٠٢٠)، وتقييم

الأهمية الحيوية للبرنامج في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وبعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية في أيار/مايو ٢٠١٨، سوف تسترشد البعثة في أعمالها في عام ٢٠١٩ بالأولويات الاستراتيجية والتغيرات التالية:

(أ) تعزيز القدرة على دعم الانتخابات في الأعمال التحضيرية لانتخابات ٢٠٢٠/٢٠٢١: طلب المجلس في القرار ٢٤٠٨ (٢٠١٨) إلى البعثة تقديم المشورة الاستراتيجية في مجال السياسات المتعلقة بالأعمال التحضيرية لانتخابات ٢٠٢٠/٢٠٢١، وشدد على أهمية أن تدعم البعثة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على كل من الصعيدين الوطني ودون الوطني. وبناء على ذلك، وتمشيا مع توصيات بعثة تقييم الاحتياجات، جرى اقتراح إيفاد مستشارين لشؤون الانتخابات إلى المكاتب الإقليمية للبعثة في عواصم الولايات، لمساعدة اللجنة على تطوير قدراتها على إدارة الانتخابات وتنفيذ ولايتها بفعالية في الانتخابات الوطنية، وذلك بدءا من تسجيل الناخبين في عام ٢٠١٩. وسيتم أيضا تعزيز القدرة على تقديم المشورة بشأن الإجراءات والأنظمة الانتخابية.

(ب) إنشاء مكتب للبعثة في ديمسمريب في غالمودوغ: طلب المجلس في قراره ٢٤٠٨ (٢٠١٨) إلى البعثة تنفيذ ولايتها على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك من خلال مواصلة تعزيز وجودها والحفاظ عليه جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد، بما فيها غالمودوغ وعاصمتها الإدارية ديسمريب، رهنا بالمتطلبات الأمنية للأمم المتحدة وحسبما تسمح به الحالة الأمنية. ويجري العمل على طلب تغطية تكاليف المرافق والهياكل الأساسية اللازمة لإنشاء المكتب المادي فضلا عن تمويل الوظائف المطلوبة لتنفيذ الولاية في غالمودوغ

(ج) تعزيز الأمن والقدرة على التحليل المتكامل وإدارة الأزمات: إن الزيادة المطردة لوجود الأمم المتحدة في الولايات الأعضاء في الاتحاد، بما في ذلك المكتب الجديد في دوسمريب، ستتطلب زيادة الاعتمادات المخصصة للأمن حتى يتوفر لجميع مواقع المكاتب الإقليمية العدد المطلوب من موظفي الأمن تمشيا مع مقتضيات الأمم المتحدة المعيارية. وبالإضافة إلى كفالة أمن المخيمات، لا بد لأعداد موظفي الأمن، بمختلف رتبهم، أن تكون قادرة على دعم احتياجات الأقسام الفنية من حيث التنقل خارج المنطقة المحمية من أجل الوصول بشكل منتظم إلى نظرائها. ومن المتوقع أيضا أن تحافظ عناصر السلامة والأمن على تعاون وثيق مع السلطات المحلية المعنية بإنفاذ القانون للحصول على الدعم في الوقت المناسب في حالة حدوث أي أنشطة عدائية ضد وجود الأمم المتحدة. ويجب أن يكون الوجود الأمني للأمم المتحدة قويا بما يكفي لضمان الأمن بشكل مناسب.

٩٦ - ويرد أدناه عرض لهدف البعثة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بها.

الجدول ٨

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تعزيز السلام والأمن والاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية في الصومال

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(أ) تعزيز المؤسسات الحكومية، ووضع نظام سياسي اتحادي فعال وشامل	’١‘ عدد الاتفاقات المبرمة بشأن تقاسم السلطة والموارد، فضلا عن الترتيبات الدستورية للعلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد	الأداء المستهدف	٧		–	
		الأداء المقدر		٥	–	
		الأداء الفعلي			١	
	’٢‘ عدد المشاورات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن مشاريع التعديلات على الدستور الاتحادي المؤقت	الأداء المستهدف	١٢	–	–	
		الأداء المقدر		٦	–	
		الأداء الفعلي			–	
	’٣‘ عدد اجتماعات المصالحة بين أطراف النزاع في غالكعيو، ومركا وبونتلاند/’’صوماليلاند‘‘	الأداء المستهدف	١٢	–	–	
		الأداء المقدر		٩		
		الأداء الفعلي				
	’٤‘ النسبة المئوية للنساء المشاركات في عمليات تسوية النزاعات والوساطة	الأداء المستهدف	٣٠	–		
		الأداء المقدر		٢٠		
		الأداء الفعلي				
	’٥‘ تمثيل المرأة في جميع العمليات السياسية على الصعيد الوطني وصعيد الولايات والصعيد المحلي (النسبة المئوية)	الأداء المستهدف	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
		الأداء المقدر		٣٠	٢٥	٢٤
		الأداء الفعلي			٢٤	١٥

النواتج

- تقديم المشورة والدعم التقني إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل النهوض بالمفاوضات للتوصل إلى اتفاقات سياسية بشأن التعديلات الدستورية المقترحة، عن طريق عقد ٦ اجتماعات تشاورية
- إسداء المشورة للبرلمان الاتحادي ووزارة الشؤون الدستورية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على الصعيدين الاتحادي والإقليمي من أجل دعم عمليات صياغة التعديلات على الدستور الاتحادي المؤقت، بطرق منها تيسير عقد ١٠ جلسات تشاور تتعلق بعملية مراجعة الدستور وقيام خبراء دستوريين دوليين بزيارتين إلى الصومال
- تقديم المشورة والدعم التقني إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، بما في ذلك اللجنة التقنية المعنية بالتفاوض على إقامة النظام الاتحادي، من أجل النهوض بالمناقشات بشأن النظام الاتحادي عن طريق عقد ٦ اجتماعات تشاورية

- عقد ٤ اجتماعات تشاورية في مقديشو وفي عواصم الولايات مع صانعي الرأي، وجماعات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، بشأن النظام الاتحادي والعمليات السياسية
- تقديم المشورة والدعم التقني إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والمجتمع المدني من أجل التصديق على إطار المصالحة الوطنية وتنفيذه
- إجراء تحليل للنزاعات وصياغة تصاميم العمليات لدعم جهود المصالحة في غالمودوغ ومركا وبين بونتلاند ''وصوماليلاند''
- إجراء ٦ أنشطة تدريبية للمؤسسات الصومالية، والمجتمع المدني، والصوماليات، وأعضاء البرلمان الصومالي من النساء، لزيادة القدرات في مجال الوساطة وتسوية النزاعات
- وضع استراتيجية واحدة للدعوة إلى تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها في العمليات السياسية

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*		*مقاييس الأداء*			
			٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(ب) الاستعداد لإجراء الانتخابات المتعددة الأحزاب في الصومال على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد	’١‘ اعتماد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات	الأداء المستهدف	١	١		
		الأداء المقدر		١		
		الأداء الفعلي			١	
	’٢‘ قيام اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالتسجيل المسبق للأحزاب السياسية	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي			نعم	
	’٣‘ بدء تنفيذ مشروع القانون الانتخابي	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
	’٤‘ اعتماد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات منهجية تسجيل الناخبين وبدء تنفيذها.	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
	’٥‘ إنشاء وتشغيل المكاتب الميدانية دون الوطنية التابعة للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات	الأداء المستهدف	نعم			
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
	’٦‘ الانتهاء من صياغة وتنفيذ الخطة اللوجستية للانتخابات والخطة الأمنية للانتخابات لتسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات	الأداء المستهدف	نعم			
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				

النواتج

- مواصلة تقديم المشورة التقنية والدعم اللوجستي إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لتنفيذ خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، ولا سيما التخطيط لعملية تسجيل الناخبين المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٩. وإسداء المشورة التقنية إلى اللجنة بشأن وضع هياكلها الأساسية وتعزيزها، بما في ذلك المكاتب الميدانية، ويشمل ذلك تحديد أماكن العمل وتوظيف الموظفين الميدانيين للجنة على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد
- إسداء المشورة التقنية إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في مقر بعثة الأمم المتحدة وفي كل موقع ميداني من أجل وضع وتنفيذ خطط عملياتية تتعلق بالشؤون اللوجستية والأمنية والاتصال والتدريب على الصعيدين الوطني ودون الوطني من أجل رسم الخرائط لمواقع تسجيل الناخبين وتسجيل الناخبين
- تقديم الدعم التقني لتنفيذ خطة على الصعيدين الوطني ودون الوطني لبناء قدرات موظفي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في المقر وعلى المستوى دون الوطني
- تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل تنسيق الاجتماعات بين اللجنة الوطنية والجهات المانحة والشركاء الدوليين، ورصدها، والإبلاغ عنها، وتبادل المعلومات بشأنها
- تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بشأن وضع الأدلة والإجراءات ومواد الدعم الأخرى لتسجيل الناخبين
- تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات فيما يتعلق بتعبئة الموارد من أجل تسجيل الناخبين
- عقد ١٠ حلقات عمل لدعم المشاورات على نطاق البلد بشأن النظم الانتخابية، وتوفير الخبرة الانتخابية لوزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة من أجل صياغة قانون الانتخابات والنصوص الانتخابية الأخرى ذات الصلة
- عقد ٣ حلقات عمل للتدريب على بناء القدرات في مجال تسجيل الناخبين من أجل دعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في صنع القرار وتنفيذ عملية تسجيل الناخبين
- إجراء حملة إعلامية واحدة على نطاق البلد بشأن تسجيل الناخبين
- تقديم الدعم التقني والتشغيلي والاستراتيجي إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في وضع تصور لحملة إعلامية واحدة على نطاق البلد بشأن تسجيل الناخبين، مدعومة باستراتيجية وطنية لتثقيف الناخبين، وخطة تنفيذية، وأدوات دعم إعلامي

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(ج) إرساء سيادة القانون والمؤسسات الأمنية بشكل عملي خاضع للمساءلة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات	'١' عدد الخطط المتعلقة بالعدل والمؤسسات الإصلاحية على مستوى الولايات، التي تم تطويرها وفق نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية	الأداء المستهدف	٤			
		الأداء المقدر		١		
		الأداء الفعلي				

’٢‘ عدد المواقع خارج عواصم الولايات، بما في ذلك المقاطعات، التي يحصل فيها السكان على خدمات العدالة والمؤسسات الإصلاحية	الأداء المستهدف	٢٢	
	الأداء المقدر	٧	
	الأداء الفعلي		٥
’٣‘ عدد الأطر القانونية أو السياساتية أو الخاصة بالتنسيق التابعة للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد و ’’صوماليلاند‘‘ والمعنية بتحديد الأدوار والمسؤوليات والمسائل المتعلقة بالأمن البحري	الأداء المستهدف	٦	
	الأداء المقدر	٦	
	الأداء الفعلي		١
’٤‘ عدد طلبات العمل التي أقرتها آليات تنسيق الشرطة الاتحادية وشرطة الولايات، المقدَّمة وفق نموذج الشرطة الجديد	الأداء المستهدف	٦	
	الأداء المقدر	٥	
	الأداء الفعلي		٥

النواتج

- عقد ٣ حلقات عمل تشاورية للجنة الوطنية لتنسيق الشؤون البحرية لدعم عملية صنع القرار بشأن الأدوار والمسؤوليات وضبط اختصاصات قوات الأمن البحري
- عقد ٨ حلقات عمل في ’’صوماليلاند‘‘ وبونتلاند، وجوبالاند، وغالمودوغ، لتيسير المناقشات بشأن تنفيذ الأولويات البحرية لهذه المناطق وفقا للاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية
- عقد حلقتي عمل لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في وكالات إنفاذ القانون البحري والحوكمة
- عقد حلقتي عمل لمؤتمر وزراء الأمن الداخلي و ٤ حلقات عمل لفريق عامل تقني صومالي لتنسيق تنفيذ نموذج الشرطة الجديد
- عقد ١٢ اجتماع لإسداء المشورة في مجال السياسات الاستراتيجية وضمان تنسيق المشاريع وعمل الجهات المانحة من خلال البرنامج المشترك للشرطة وبرنامج العدالة وسيادة القانون والآليات الأخرى
- عقد ١٢ حلقة عمل لإسداء المشورة الاستراتيجية في مجال السياسات لتنفيذ خطط الشرطة في خمس ولايات أعضاء في الاتحاد وعلى مستوى الاتحاد
- عقد ١٨ حلقة عمل تشاورية لدعم الحوار السياسي والتقني بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن نشر نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية والاختصاصات المتعلقة بأدوار ومسؤوليات مؤسسات بعينها
- عقد ١٢ محفلا في الولايات الأعضاء في الاتحاد مع أصحاب المصلحة المعنيين بالعدالة من أجل تنسيق عملية تقديم خدمات العدالة على مستوى الاتحاد والولايات الأعضاء في الاتحاد
- عقد ٦ حلقات عمل لتدريب أعضاء حرس السجون على إدارة السجون

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء			
			٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(د) التقدم المحرز في عملية نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال انسجاما مع هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية ومن خلال النهج الشامل إزاء الأمن	'١' عدد الاتفاقات السياسية في هيكل الأمن الوطني التي تنفذها المكاتب الأمنية الوطنية والإقليمية	الأداء المستهدف	٦			
		الأداء المقدر		٦		
		الأداء الفعلي			١	
	'٢' عدد المبادرات التي تتخذها الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن إدارة الأسلحة والذخائر، مخاطر المتفجرات، والحد من الأجهزة المتفجرة الارتجالية، والتخلص من الذخائر المتفجرة	الأداء المستهدف	١٠١			
		الأداء المقدر		٦٠		
		الأداء الفعلي			٨٠	
	'٣' عدد ما لدى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من خطط لتنمية وتيسير إنشاء آليات الرقابة المدنية في قطاع الأمن	الأداء المستهدف	١٨			
		الأداء المقدر		١٤		
		الأداء الفعلي				
	'٤' عدد التدابير التشريعية والسياسات التي تم وضعها والموافقة عليها وتنفيذها نتيجة لعمليات مراجعة النفقات العامة للأمن والعدالة العامة في الولايات الأعضاء في الاتحاد	الأداء المستهدف	٣	٥	١	
		الأداء المقدر		٢	١	
		الأداء الفعلي			١	
	'٥' عدد المقاتلين المسرحين الذي أعيد تأهيلهم وإدماجهم ضمن إطار البرنامج الوطني (برنامج إعادة تأهيل المنشقين)	الأداء المستهدف	٦٠٠	٥٠٠	٥٠٠	
		الأداء المقدر		٥٠٠	٥٠٠	
		الأداء الفعلي			٤٨٥	
	'٦' عدد اجتماعات التنسيق المعقودة لتنسيق تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المنشقين	الأداء المستهدف	٢٠			
		الأداء المقدر		٢٠		
		الأداء الفعلي			١٥	
	'٧' النسبة المئوية للتوصيات المنفذة الواردة في تقييم التأهب التشغيلي للجيش الوطني الصومالي	الأداء المستهدف	٧٠			
		الأداء المقدر		٢٠		
		الأداء الفعلي				

’٨‘ عدد الخطط التي تم وضعها على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات بشأن منع/مكافحة التطرف، وعدد عمليات التنفيذ التي شُرع فيها	الأداء المستهدف	٦			
	الأداء المقدر		١		
	الأداء الفعلي			١	
’٩‘ عدد آليات تنسيق عمليات منع/مكافحة التطرف العنيف من خلال مراكز التنسيق المعينة القائمة	الأداء المستهدف	١٢			
	الأداء المقدر		٧		
	الأداء الفعلي			٣	٢
’١٠‘ عدد المبادرات المعتمدة لتحقيق الاستقرار، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار، وخطط تحقيق الاستقرار في الولايات التي توضع على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد لدعم استراتيجية الانتقال	الأداء المستهدف	٦			
	الأداء المقدر		٥		
	الأداء الفعلي			١	١

النواتج

- عقد ١٢ حلقة عمل إقليمية/مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بشأن تخطيط وتنفيذ نهج شامل إزاء الأمن/الأنشطة المتصلة بالمرحلة الانتقالية
- عقد حلقة عمل مشتركة واحدة و ٦ اجتماعات تنسيق لمكاتب الأمن الوطنية والإقليمية لتمكين مجلس الأمن الوطني من معالجة المسائل المعلقة ومن النهوض بتنفيذ هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية
- عقد ٧ اجتماعات لصياغة السياسات الاستراتيجية وإسداء المشورة التقنية للمؤسسات الأمنية الرئيسية حتى تتمكن من تنفيذ نظام إدارة الأسلحة والذخائر، وإنشاء لجنة وأطر تشريعية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن إدارة الأسلحة والذخائر
- عقد ٨ حلقات عمل عن الأدوار والمسؤوليات البرلمانية وعن صياغة القوانين والرقابة لفائدة أعضاء لجنة الدفاع والأمن في البرلمان الاتحادي، و ٥ حلقات عمل للهيئات التشريعية التابعة للولايات الأعضاء في الاتحاد لتعزيز المهام في مجال صياغة القوانين والرقابة المدنية
- عقد ٥ حلقات عمل مع مؤسسات الحوكمة الأمنية التابعة للحكومة الاتحادية وللولاية الأعضاء في الاتحاد وذلك من أجل تيسير تطوير مؤسسات القطاع الأمني وتحديد حجمها الصحيح
- ١٠ اجتماعات تعقدها الحكومة الاتحادية ووزارة الأمن الداخلي للفريق العامل المعني بالبرنامج الوطني (برنامج إعادة تأهيل المنشقين) والفريق العامل الفرعي التقني من أجل تعزيز التنسيق مع الشركاء والجهات المانحة
- عقد حلقتي عمل لبناء القدرات لفائدة وزارات الأمن الداخلي بالحكومة الاتحادية وبالولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل تعزيز القدرات والإجراءات التنفيذية للبرنامج الوطني (برنامج إعادة تأهيل المنشقين)

- إعداد ورقة استراتيجية واحدة بشأن برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تدعم تحديد الحجم الصحيح لقوات الأمن الوطني، بما يتماشى مع ميثاق الأمن الموقع في مؤتمر لندن بشأن الصومال في عام ٢٠١٧
- عقد ٢٤ اجتماعا مع الحكومة الاتحادية لتقديم المشورة بشأن السياسات الاستراتيجية والمسائل التقنية من أجل وضع نظم آمنة وشفافة في مجال إدارة الأسلحة والذخائر، بما في ذلك من خلال دعم إنشاء اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة والذخائر
- عقد ٦ حلقات عمل بشأن وسم الأسلحة وتسجيلها وتدميرها لتعزيز القدرات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات
- عقد ١٢ اجتماعا مع قيادة الشرطة الصومالية لتقديم المشورة بشأن السياسات الاستراتيجية والمسائل التقنية من أجل تعزيز القدرات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات
- عقد ١٢ اجتماعا مع الحكومة الاتحادية و ٦ اجتماعات مع الشركاء الدوليين والإقليميين لتقديم المشورة بشأن السياسات الاستراتيجية والمسائل التقنية فيما يتعلق بإدارة أخطار المتفجرات ووضع استراتيجية وطنية للتخفيف من التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع
- إعداد ٦ تقارير عن الإجراءات التشغيلية الموحدة والعمليات والممارسات الفضلى من أجل التخفيف من الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة الارتجالية
- عقد حلقتي عمل للتوعية بسبل منع/مكافحة التطرف العنيف، وتوفير التدريب التقني لضباط التنسيق ومراكز التنسيق من كل من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، بشأن أطر منع ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار القانون الدولي لمكافحة الإرهاب
- دعم ٦ اجتماعات للتنسيق الاستراتيجي لتيسير مواءمة أنشطة الشركاء المعنيين بتحقيق الاستقرار مع الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة
- إعداد تقريرين لتحليل نماذج مؤشر الهشاشة/النضج لكل من المقاطعات الـ ١٦ وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة ولفائدة الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين بتحقيق الاستقرار بغية إنارة السبيل أمام تنسيق وتنفيذ استراتيجية الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(هـ) تحسين التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل	'١' ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من التشريعات/السياسات الصومالية متفقة مع التزامات حقوق الإنسان المحلية والدولية	الأداء المستهدف	نعم			
		الأداء المقدر		لا		
		الأداء الفعلي				
	'٢' تصبح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الصومال قادرة على تنفيذ ولايتها بالكامل	الأداء المستهدف	نعم			
		الأداء المقدر		لا		
		الأداء الفعلي			لا	لا

’٣‘ تنفيذ الأنشطة المذكورة في خطة العمل الوطنية المستكملة بشأن إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك مساعدة الناجين، وتدريب الشرطة والجيش الوطني الصومالي، وتقديم الدعم للوحدات المعنية بالعنف الجنسي والجنساني التابعة للمدعين العامين على كل من المستوى الاتحادي ومستوى الولايات	الأداء المستهدف	نعم			
	الأداء المقدر		نعم		
	الأداء الفعلي			نعم	نعم
’٤‘ عدد التدابير التنفيذية الرئيسية لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان	الأداء المستهدف	٧			
	الأداء المقدر		٥		
	الأداء الفعلي			٣	٢

النواتج

- عقد ٨ حلقات عمل لفائدة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لمناقشة الإجراءات واستعراض وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل، والتزامات خطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان
- عقد ٤ حلقات عمل لفائدة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد ومنظمات المجتمع المدني بشأن تفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وما هو متوقع منها
- عقد ١٢ اجتماعا لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، و ٣ اجتماعات للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، و ٣ اجتماعات لفريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح‘‘، و ٣ اجتماعات مع وحدة حماية الطفل في وزارة الدفاع
- إعداد ٣ تقارير توجز النتائج التي توصلت إليها آلية الرصد والإبلاغ
- إعداد ٣ ٠٠٠ بطاقة جيبية عن الأطفال والنزاع المسلح، تكون بمثابة مواد توعية بشأن حماية الطفل
- عقد ٤ جلسات للفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ، واجتماعين مشتركين للمنتدى الاستشاري حول اتجاهات وأنماط العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، تشارك فيهما الحكومة والمجتمع المدني الصومالي
- إيفاد ٨ بعثات رصد إلى الولايات الأعضاء في الاتحاد، والقيام بزيارات كل شهرين إلى المناطق لتقديم المشورة بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات
- عقد ٦ اجتماعات للجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية بشأن القضاء على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات لاستعراض تنفيذ هذه الخطة، واجتماع واحد لتعزيز الأنشطة التي جرى ضبطها بعد الاستعراض لتحديد المجالات الجديدة التي تركز عليها الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد
- عقد حلقتي عمل للوزارات التنفيذية المختصة بالعدل والمرأة وحقوق الإنسان والشؤون الدينية، بشأن التصدي لحالات العنف الجنسي، بما في ذلك ما يتعلق بالتفاعل مع الضحايا، وإجراء التحقيقات، وجمع الأدلة، والعمل مع المدعين العامين

- عقد حلقة عمل مشتركة واحدة مع بعثة الاتحاد الأفريقي لتدريب القوات المسلحة الوطنية الصومالية على مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والتوجه في هذا الحلقة إلى الاهتمام بالجيش الوطني الصومالي والشرطة الوطنية الصومالية ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية
- عقد ٦ دورات تدريبية على سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان تستهدف بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية
- عقد ٤ اجتماعات للفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، و ٤ اجتماعات لفرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، واجتماعات شهرية للفريق العامل المعني بسياسة بذل العناية الوجبة في مراعاة حقوق الإنسان لاستعراض تقييمات المخاطر و/أو تنفيذ تدابير التخفيف من حدتها

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(و) الاتساق والفعالية في مساهمات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تنفيذ إطار المساءلة المتبادلة للشراكة الجديدة من أجل الصومال	'١' الحالات التي تستخدم فيها الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليون مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال لتنسيق ومواءمة الدعم الدولي	الأداء المستهدف	١٤			
		الأداء المقدر		١٠		
		الأداء الفعلي			١٠	١٠
	'٢' عدد عمليات الاستعراض المنتظمة وتحديث إطار المساءلة المتبادلة للشراكة الجديدة من أجل الصومال	الأداء المستهدف	٢			
		الأداء المقدر		٢		
		الأداء الفعلي			١	
	'٣' عدد جلسات التشاور بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على قانون مكافحة الفساد قبل أن يوافق عليه البرلمان	الأداء المستهدف	٥			
		الأداء المقدر		١		
		الأداء الفعلي			١	
	'٤' عدد الاجتماعات التنسيقية للشباب المشتركة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد	الأداء المستهدف	٦			
		الأداء المقدر		٤		
		الأداء الفعلي			–	
	'٥' عدد اجتماعات المجلس الوطني الصومالي للشباب	الأداء المستهدف	٦			
		الأداء المقدر		٣		
		الأداء الفعلي			–	

النواتج

- دعم عقد منتديين للشراكة في الصومال يشترك في رئاستهما رئيس الصومال والأمم المتحدة أو أحد الأطراف الشريكة الدولية، بما في ذلك استعراض إطار المساءلة المتبادلة
- دعم عقد ٨ اجتماعات للجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال يشترك في رئاستها نائب رئيس الوزراء أحد الأطراف الشريكة الدولية
- تقديم ٦ إحاطات عن برامج الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للأمم المتحدة
- دعم استراتيجية الحكومة الاتحادية للتوعية بمكافحة الفساد من خلال الخدمات الاستشارية والمساعدة اللوجستية والتقنية
- عقد حلقتي عمل على الصعيد الإقليمي بشأن سلامة النظام الاتحادي في ولايتين من الولايات الأعضاء في الاتحاد لتعزيز قدرات السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني على مكافحة الفساد
- عقد ٤ اجتماعات لتنسيق شؤون الشباب في الحكومة الاتحادية/الولايات الأعضاء في الاتحاد لرصد تنفيذ السياسة الوطنية للشباب واستراتيجية الأمم المتحدة للشباب
- تقديم المساعدة التقنية إلى المجلس الوطني الصومالي للشباب، بما في ذلك دعم الاجتماعات العامة وأنشطة التوعية
- عقد مؤتمر وطني سنوي واحد للشباب، بالشراكة مع وزارات الشباب والرياضة بالحكومة الاتحادية/بالولايات الأعضاء في الاتحاد
- تنفيذ ٣ حملات استراتيجية وقوية ومتعددة الوسائط وواسعة النطاق لإيصال الرسائل، باللغتين الإنكليزية والصومالية، تنقل الرسائل الاستراتيجية الرئيسية من البعثة والحكومة الاتحادية، وتستجيب للأحداث المتوقعة وغير المتوقعة، مثل الاتصالات في حالات الأزمات ومواجهة الهجمات الكبرى أو الكوارث الإنسانية
- تقديم المشورة والتوجيه والدعم التقني إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد فيما يتعلق بحملات الاتصال المتعلقة بمختلف مجالات الرسائل (على سبيل المثال التطورات السياسية/حقوق الإنسان، الحوكمة/الأمن، التنمية الاجتماعية والاقتصادية/العمل الإنساني)، وذلك وفق ما يتماشى مع ولاية البعثة

العوامل الخارجية

٩٧ - من المتوقع أن تحقّق البعثة أهدافها، شريطة ما يلي: (أ) أن يستمر تحسن الحالة الأمنية في الصومال؛ (ب) وأن تكون العلاقات بين الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي والولايات الأعضاء في الاتحاد بناءة وقائمة على الاحترام؛ (ج) وألا تستمر زعزعة استقرار الحالة في الصومال من جراء اتساع رقعة الأزمات الإقليمية؛ (د) وأن تواصل الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية عملها في الصومال؛ (هـ) وأن يجري انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي وفق المواعيد المتفق عليها والشروط المحددة في الخطة الانتقالية؛ (د) وأن يستمر الدعم السياسي والمالي المقدم من المجتمع الدولي ليشمل مجالات الأمن (في بعثة الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأمنية الصومالية) وإجراء انتخابات ٢٠٢٠/٢٠٢١.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٩

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	٢٠١٨			٢٠١٩		الفرق (٢٠١٨-٢٠١٩)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٩
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق المقدّر	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الزيادة/(النقصان)	
	(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(١)	(٧)=(٤)+(٣)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٤ ٢٧٦,٥	١٣ ٩٧٩,٩	(٢٩٦,٦)	١٤ ٠٨٩,٩	—	(١٨٦,٦)	١٣ ٧٩٣,٣
تكاليف الموظفين المدنيين	٣١ ٧٩٤,٨	٣٦ ٨٩٩,٧	٥ ١٠٤,٩	٣٩ ٧١٨,٥	—	٧ ٩٢٣,٧	٤٤ ٨٢٣,٤
التكاليف التشغيلية	٤٩ ٨٣٧,٨	٤٦ ٨٥٥,٦	(٢ ٩٨٢,٢)	٥١ ١٠٨,٤	٨ ٥٠١,٣	١ ٢٧٠,٦	٤٨ ١٢٦,٢
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٩٥ ٩٠٩,١**	**٩٧ ٧٣٥,٢**	**١ ٨٢٦,١**	**١٠٤ ٩١٦,٨**	**٨ ٥٠١,٣**	**٩ ٠٠٧,٧**	**١٠٦ ٧٤٢,٩**

الجدول ١٠

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا									فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وأ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	موظف فني وطني	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة في الميزانية العادية لعام ٢٠١٨	١	٢	١	٧	٣١	٤٠	٢٩	١	١١٢	٤٩		٧١	٤١	٤	٢٧٧
الوظائف المقترحة في الميزانية العادية لعام ٢٠١٩	١	٢	١	٧	٣١	٤٨	٣٥	١	١٢٦	٥٧	—	٨٤	٤٥	١٣	٣٢٥
المجموع الفرعي، التغير العادي	—	—	—	—	—	٨	٦	—	١٤	٨	—	١٣	٤	٩	٤٨
المساعدة المؤقتة العامة المعتمدة لعام ٢٠١٨	—	—	—	—	—	٧	—	—	٧	١	—	٦	٣	—	١٧
المساعدة المؤقتة العامة المقترحة لعام ٢٠١٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع الفرعي، التغيير في	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**(٧)**	**—**	**—**	**(٧)**	**(١)**	**—**	**(٦)**	**(٣)**	**—**	**(١٧)**

	الفئة الفنية والفئات العليا									فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	وأ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	مجموع الوظائف الدولية	موظف فني وطني	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
المساعدة المؤقتة العامة															
مجموع الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٨	١	٢	١	٧	٣١	٤٧	٢٩	١	١١٩	٥٠	–	١٦٩	٧٧	٤٤	٢٩٤
مجموع الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩	١	٢	١	٧	٣١	٤٨	٣٥	١	١٢٦	٥٧	–	١٨٣	٨٤	٤٥	٣٢٥
مجموع التغيير	–	–	–	–	–	١	٦	–	٧	٧	–	١٤	٧	١	٣١

٩٨ - إن الزيادة في النفقات المتوقعة في عام ٢٠١٨ تعزى أساسا إلى انخفاض معدل الشواغر المتوقع بنسبة ٧ في المائة للموظفين الدوليين في عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع معدل الشغور ونسبته ١٩ في المائة في الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٨. وهذه الزيادة يقابلها جزئيا انخفاض في التكاليف التشغيلية ضمن البنود التالية: (أ) المرافق والهياكل الأساسية، بسبب التأخر في افتتاح المكتب الإقليمي الجديد؛ (ب) العمليات الجوية، بسبب استبدال الطائرة ذات محركين نفاثين بطائرة بمحرك مروحي تربيني؛ و (ج) النقل البري، بسبب انخفاض قيمة العقود المتعلقة بتصليح المركبات وصيانتها.

٩٩ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٩ ما مقداره ٨٠٠ ٩١٦ ١٠٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي تغطي تكاليف ٥٣٠ فرداً من أفراد وحدة الحراسة و ١٤ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة (٩٠٠ ٠٨٩ ١٤ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للملاك الوظيفي (٥٠٠ ٧١٨ ٣٩ دولار) الذي يتألف من ١٨٣ وظيفة دولية (١ وكيل أمين عام، و ٢ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢، و ٧ مد-١، و ٣١ ف-٥، و ٤٨ ف-٤، و ٣٥ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٥٧ من فئة الخدمة الميدانية) و ١٢٩ وظيفة وطنية (٨٤ موظفاً فنيا وطنياً، و ٤٥ موظفاً من الرتبة المحلية)، و ١٣ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة على نحو ما هو مبين في الجدول ١٠ أعلاه، و ٢٣ فرداً من الأفراد المقدَّمين من الحكومات؛ والتكاليف التشغيلية (٤٠٠ ١٠٨ ٥١ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٤٠٠ ٨٩١ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٣٢١ ١ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ٦٦٩ ٢٤ دولار)، والنقل البري (٦٠٠ ٧٦٤ ١ دولار)، والنقل الجوي (٩٠٠ ٢٨٩ ٩ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٧٤٧ ٧ دولار)، والخدمات الطبية (٧٠٠ ٧٢٢ ١ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٠٠ ٧٠١ ٣ دولار).

١٠٠ - وفي عام ٢٠١٩، تقترح البعثة التغييرات التالية في الملاك الوظيفي:

(أ) إنشاء ٣١ وظيفة (١ ف-٤، ٦ ف-٣، ٧ خدمة ميدانية، ٧ موظفين فنيين وطنيين، ١ رتبة محلية، و ٩ من متطوعي الأمم المتحدة):

فريق الدعم الانتخابي المتكامل

'١' موظف لشؤون الانتخابات (مستشار لشؤون/إجراءات تسجيل الناخبين) (١ ف-٤) في مقديشو؛

'٢' ستة موظفين لشؤون الانتخابات (مستشار منسق للعمليات) (ف-٣) في بنادر وغالمودوغ وهرشبيلي وجوبالاند وبونتلاند وولاية جنوب غرب الصومال؛

'٣' ستة أخصائيين لشؤون الانتخابات (أخصائيو الدعم اللوجستي) (متطوعو الأمم المتحدة) في بنادر وغالمودوغ وهرشبيلي وجوبالاند وبونتلاند وولاية جنوب غرب الصومال؛

'٤' ستة موظفين لشؤون الانتخابات (التوعية العامة وتثقيف الناخبين) (موظف فني وطني) في بنادر وغالمودوغ وهرشبيلي وجوبالاند وبونتلاند وولاية جنوب غرب الصومال؛

مكتب الاتصال الإقليمي في غالمودوغ

'٥' مساعد إداري (خدمة ميدانية) في دوسمريب؛

'٦' موظف معاون للشؤون السياسية (موظف فني وطني) في دوسمريب؛

'٧' مساعد إداري وطني (رتبة محلية) في دوسمريب؛

الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية

'٨' موظف للشؤون القضائية (متطوعو الأمم المتحدة) في دوسمريب؛

قسم السلامة والأمن

'٩' ثلاثة موظفي أمن (خدمة ميدانية) لمركز عمليات الأمن في مقديشو؛

'١٠' موظف أمن (خدمة ميدانية) في دوسمريب؛

'١١' موظف أمن (خدمة ميدانية) في جوهر؛

'١٢' موظف أمن (خدمة ميدانية) في هرجيسا؛

فريق التحليل المتكامل ومركز المعلومات المتكامل

'١٣' محلل معلومات (متطوعو الأمم المتحدة) في مقديشو؛

'١٤' موظف العمليات والإبلاغ (متطوعو الأمم المتحدة) في مقديشو؛

(ب) تحويل ١٧ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف عادية (٧ ف-٤، ١ خدمة ميدانية، ٦ موظفين فنيين وطنيين، ٣ رتبة محلية):

فريق الدعم الانتخابي المتكامل

’١‘ سبعة موظفين لشؤون الانتخابات (ف-٤) في مقديشو؛

’٢‘ مساعد إداري (خدمة ميدانية) في مقديشو؛

’٣‘ ستة موظفين معاونين للشؤون الانتخابية (موظف فني وطني) في مقديشو؛

’٤‘ ثلاثة مساعدين إداريين (رتبة محلية) في مقديشو.

١٠١ - يعكس الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ والميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨ ما يلي: (أ) زيادة في الاحتياجات ضمن بند الموظفين المدنيين بسبب تطبيق معدل شغور أدنى بنسبة ٧ في المائة للوظائف المستمرة للموظفين الدوليين، مقارنة بمعدل ١٩ في المائة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨، واقتراح إنشاء ٣١ وظيفة من الوظائف المدنية (١ ف-٤، ٦ ف-٣، ٧ من فئة الخدمة الميدانية، ٧ موظفين فنيين وطنيين، ١ من الرتبة المحلية، و ٩ من متطوعي الأمم المتحدة) لدعم تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٠٨ (٢٠١٨)؛ (ب) زيادة في الاحتياجات من الدعم التشغيلي تعزى أساسا إلى ’١‘ زيادة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية بسبب إدراج الموارد المخصصة للمكتب الجديد في دوسمريب، بما في ذلك تكاليف اقتناء المباني والمعدات المتعلقة بإنشاء مكتب جديد، والتكاليف الجارية لصيانة المباني الجديدة وتوفير الخدمات الأمنية لها، ’٢‘ زيادات في اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى نتيجة للزيادات في تكاليف شحن المقتنيات من المعدات المطلوبة للمكتب الجديد في دوسمريب، وزيادات تتعلق بالتدريب على المهارات الفنية الإضافية. وهذه الزيادات يقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات ضمن البنود التالية: (أ) العمليات الجوية، التي تعكس إعادة تشكيل أسطول الطائرات الثابتة الجناحين، بما في ذلك الاستعاضة عن الطائرة ذات المحركين النفاثين بطائرة أصغر بمحرك مروحي تربيني تكون تكاليفها التعاقدية وتكاليف استئجارها وإمدادها بالوقود أقل؛ (ب) النقل البري، بسبب انخفاض تكاليف العقود المتعلقة بتصليح المركبات وصيانتها؛ (ج) الخدمات الطبية، بسبب انخفاض قيمة العقود المتعلقة بالخدمات الطبية في الصومال.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٠٢ - تدير البعثة الصندوق الاستئماني للسلام والمصالحة في الصومال. وإلى غاية ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، كان رصيد الصندوق الاستئماني يبلغ زهاء ٤٠٠ ٤٧٧ دولار. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع شركائها في الصومال، وتتوقع أن تحصل على مساهمات إضافية لدعم عملها في البلد. وفي عام ٢٠١٨، سيبلغ إجمالي مستوى التمويل المتوقع مليونيَ دولار، ومن المتوقع أن يبقى على نفس المستوى في عام ٢٠١٩، وذلك لأن البعثة تسعى، بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الصومالية، إلى الحصول على المزيد من الأموال لدعم الشراكة الجديدة من أجل الصومال وتعزيز هيكل الأمن الوطني.

دال – مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

(٤٠٠ ٣٠٧٣ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٠٣ – أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا على إثر تبادلٍ للرسائل بين الأمين العام ومجلس الأمن (انظر الوثيقة S/2007/279 المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ والوثيقة S/2007/280 المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧).

١٠٤ – وتتمثّل المهمة الرئيسية للمركز في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات في وسط آسيا، وذلك من خلال تنفيذ ولايته التي تشمل تحقيق الأهداف التالية:

(أ) التنسيق مع حكومات المنطقة، وبناء على موافقتها، مع الأطراف المعنية الأخرى بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) ورصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها، وإطلاع الأمين العام للأمم المتحدة على أحدث المعلومات عن الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات؛

(ج) البقاء على اتصال مع المنظمات الإقليمية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاياتها المحددة؛

(د) توفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القُطرية في المنطقة، وتقديم الدعم للجهود التي يبذلها المنسقون المقيمون والممثلون التابعون لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛

(هـ) البقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة على نطاق أوسع.

١٠٥ – ويضطلع المركز بدور محوري في الجهود المبذولة في إطار الدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا، وهو بمثابة منبر للحوار الإقليمي بشأن أشدّ التحديات إلحاحاً التي تتهدّد الأمن والاستقرار. ويبذل الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المركز مساعيه الحميدة في وسط آسيا وخارجها لتعزيز التعاون الإقليمي، عن طريق عقد اجتماعات مع السلطات والمجتمع المدني والجهات المعنيّة الأخرى.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٠٦ – يقدّم المركز توجيهاً سياساتياً عاماً إلى أفرقة الأمم المتحدة القُطرية في مجال الدبلوماسية الوقائية، لضمان الاتساق والتكامل بين الجهود المبذولة من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويشترك المركز والبعثة بانتظام في إجراء التحليل بشأن المسائل ذات الصلة. ويعمل المركز مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على دعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في المنطقة، وهو يتعاون بشكل وثيق مع البنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن مسائل المياه، ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة

المخدرات. ويتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية. ويجري أيضا تعاونا مع مختلف كيانات الأمم المتحدة في توفير التدريب. ويتلقى المركز خدمات الدعم الإداري من مكتب الدعم المشترك في الكويت.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٨

١٠٧ - في عام ٢٠١٨، عمل المركز على دعم الديناميات الإيجابية في المنطقة لإيجاد الإرادة السياسية الجديدة اللازمة لمواجهة التهديدات والتحديات من خلال التعاون الإقليمي. وقد أنجز المركز بنجاح ثلاث مبادرات مشتركة مع بلدان المنطقة، تعلّقت بما يلي: (أ) تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا؛ (ب) وتعزيز قدرة المنطقة على إدارة الموارد المائية العابرة للحدود في حوض بحر آرال؛ (ج) وتيسير الحوار السياسي وتعزيز أدوات الدبلوماسية الوقائية.

١٠٨ - أولا، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، بدأ المركز ومكتب مكافحة الإرهاب في تنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع المشترك بينهما لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. وفي إطار هذه المبادرة الإقليمية، نظم المركز حلقتين دراسيتين ودورتين تدريبيتين على الصعيد الإقليمي للموظفين والعاملين في مجال إنفاذ القانون/مكافحة الإرهاب في وسط آسيا، وتناولت هذه الفعاليات الظروف المؤدية إلى الإرهاب وتمويل الإرهاب وأمن الحدود وظاهرة المقاتلين الأجانب. ونظم المركز أيضا اجتماعات للتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى العاملة في هذا المجال وفي المنطقة.

١٠٩ - ثانيا، ظل المركز يشكل منبرا رئيسيا للحوار الإقليمي بشأن المياه. ويتعاون المركز مع رئاسة اللجنة التنفيذية للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال (التي تتولاها حاليا تركمانستان) بشأن وضع استراتيجية إقليمية للمياه، ومع مركز المعلومات العلمية التابع للّجنة المشتركة لتنسيق المياه بين دول وسط آسيا بشأن إصدار نشرات فصلية للإنذار المبكر تركز على الحالات التي قد تنطوي على إشكاليات تتصل بالأنهار العابرة للحدود.

١١٠ - ثالثا، بالتشاور الوثيق مع مقرّ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتبها الإقليمي في قيرغيزستان، تابع المركز جهوده الرامية إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في أنشطته البرنامجية، وواصل تشجيع بلدان المنطقة على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وعمل المركز أيضا مع الأفرقة القطرية في المنطقة على إعداد إجراءات الاستعراض الدوري الشامل ومتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها بلدان وسط آسيا.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٩

١١١ - في عام ٢٠١٩، سيواصل المركز دعم بلدان وسط آسيا، في إطار البحث عن حلول للتحديات والتهديدات المشتركة تحظى بقبول الجميع. وهو سيستفيد من وضعه بوصفه محفلا إقليميا للتشجيع على توثيق عرى التعاون الإقليمي. وسيعمل المركز أيضا على تعظيم الفوائد التي تعود على شعوب المنطقة من الديناميات السياسية الجديدة المنبثقة عن الزيادة الكبيرة في التعاون فيما بين بلدان وسط آسيا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، فضلا عن النهج الجديد المتبع في المنطقة للشراكة مع أفغانستان.

١١٢ - وسيواصل المركز أيضاً رصد الحالة في المنطقة وتحليلها، وتوفير ما يلزم من معلومات وتحليلات لإتاحة تقديم استجابات مناسبة في مواجهة الأخطار التي تتهدّد السلام والأمن. وسيكثّف الممثل الخاص

للأمين العام من تنقلاته بين بلدان المنطقة من أجل استخدام مساعيه الحميدة ودعم الحكومات في معالجة المسائل الأكثر إلحاحا على الصعيد الإقليمي.

١١٣ - وسيواصل المركز تيسير إجراء حوار إقليمي بشأن إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، بين بلدان المنبع والمصب، وسيواصل بذل الجهود لبناء القدرات في مجال الدبلوماسية المائية، وتعزيز آلية الإنذار المبكر بشأن الحالات التي قد تنطوي على إشكاليات تتصل بأنهار المنطقة.

١١٤ - وسيواصل المركز، بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب وحكومات وسط آسيا وسائر أصحاب المصلحة، الاضطلاعَ بأنشطة محددة الهدف في إطار خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا.

١١٥ - ولدعم مكافحة الاتّجار بالمخدرات، سيواصل المركز تعزيز اتباع نهج إقليمي في مجال مكافحة المخدرات في وسط آسيا، بطرق منها تنظيم أنشطة مشتركة وتبادل المعلومات والمواد التحليلية مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في وسط آسيا، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا، والحكومات الإقليمية والجهات المعنية الأخرى.

١١٦ - وعلى الرغم من التقدم الجديد المحرز في الأجزاء التي لم يجرِ ترسيمُها من الحدود بين البلدان في منطقة وسط آسيا، لا تزال الحوادث تقع. ويدعم المركز الجهود التي تبذلها دول وسط آسيا لمعالجة أسباب النزاع، وهو سيظل متاحا لأي طلبات يُحتمل تقديمها من أطراف ثالثة للحصول على المساعدة.

١١٧ - وسينسق المركز جهوده مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من تشجيع دول وسط آسيا على العمل بنسق أقوى مع أفغانستان. وبالتنسيق والتشاور الوثيقَين مع البعثة، سيواصل المركز رصد التطورات التي تقع في المنطقة على نطاق أوسع وسيتشارك تحليلاته مع الشركاء، من أجل المساعدة على التخفيف من آثار أي مسائل تتعلق بالحالة عبر الحدود قد تترتب على الحالة السائدة في أفغانستان.

١١٨ - وفي عام ٢٠١٩، سينظّم المركز اجتماعه السنوي للحوار الاستراتيجي بشأن الدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا مع المؤسسات الحكومية والكيانات المشارِكة في إعداد الدراسات الاستراتيجية والخبراء المستقلين والأوساط الأكاديمية. وسيواصل المركز تنظيم دورات تدريبية في مجال الدبلوماسية الوقائية للمسؤولين الحكوميين من وسط آسيا وأفغانستان.

١١٩ - وسيواصل المركز والممثل الخاص للأمين العام الدعوةَ إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء المنطقة. وستنطوي أهداف خطته لعام ٢٠١٩ على تقديم الدعم المتواصل لجهود بلدان وسط آسيا في الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وفي تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل للمجلس وعن الهيئات الأخرى ذات الصلة.

١٢٠ - وسيواصل المركز تعزيز برنامج المرأة والسلام والأمن في المنطقة، والعمل مع الحكومات والمجتمع المدني من أجل تشجيع زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات صنع القرار وفي المؤسسات العامة.

١٢١ - ويرد أدناه عرض لهدف المركز وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة به.

الجدول ١١

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في وسط آسيا

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*			
		٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
تحسين التعاون الإقليمي فيما بين حكومات بلدان وسط آسيا الخمسة (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) في مواجهة أخطار الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والتحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة المياه والموارد الطبيعية وسبل التصدي المشتركة للتحديات المتعلقة بإمكانية اتساع نطاق حالة انعدام الأمن إلى ما وراء حدود أفغانستان	المبادرات المشتركة التي تنفذها حكومات وسط آسيا، بدعم من المركز بغية التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، في ما يتعلق بما يلي: (أ) تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا؛ (ب) وتعزيز قدرة المنطقة على إدارة الموارد المائية العابرة للحدود في حوض بحر آرال؛ (ج) وتيسير الحوار السياسي وتعزيز أدوات الدبلوماسية الوقائية	الأداء المستهدف ٣	٣	٣	٣
		الأداء المقدر	٣	٣	٣
		الأداء الفعلي		٣	٣

النواتج

- إجراء زيارات منتظمة إلى دول وسط آسيا وغيرها من أصحاب المصلحة لبذل المساعي الحميدة
- تنظيم أربع فعاليات متصلة بالمياه (دورتان تدريبيتان لبناء القدرات واجتماعان للخبراء) لبلدان وسط آسيا وأفغانستان من أجل تيسير الحوار الإقليمي بشأن إدارة المياه العابرة للحدود
- إصدار أربع نشرات للإنذار المبكر بشأن حالات النزاع المحتملة على الموارد المائية العابرة للحدود
- عقد مؤتمر واحد بشأن أثر ذوبان الأنهار الجليدية على نظم المياه العابرة للحدود والمياه الوطنية لبلدان وسط آسيا وأفغانستان
- تنظيم اجتماع إقليمي واحد للخبراء والمسؤولين عن وضع السياسات بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا
- تنظيم دورية تدريبية واحدة في مجال مكافحة الإرهاب لموظفي إنفاذ القانون في وسط آسيا
- تنظيم اجتماعين إقليميين للتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف للمسؤولين رفيعي المستوى المعنيين التابعين لبلدان وسط آسيا
- تنظيم حلقة دراسية واحدة مع معاهد الدراسات الاستراتيجية في دول وسط آسيا والخبراء الأجانب والمنظمات الإقليمية بشأن التحديات الإقليمية الراهنة
- عقد اجتماع واحد لنواب وزراء خارجية دول وسط آسيا لتقييم أولويات السلام والأمن

- المشاركة المنتظمة في اجتماعات المنظمات الإقليمية ذات الصلة وفي الإجراءات الإقليمية لعملية قلب آسيا – اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، ومبادرة أمن الحدود في وسط آسيا، من أجل كفالة أوجه التآزر.
- تقديم إحاطات إعلامية منتظمة إلى الصحفيين وإصدار نشرات صحفية وبيانات ونشر المستجدات على الموقع الشبكي للمركز

العوامل الخارجية

١٢٢ – يتوقع المركز أن يحقق هدفه وإنجازاته المتوقعة شريطة أن تلتزم الحكومات والجهات المعنية الوطنية بمبدأي الدبلوماسية الوقائية والحوار.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٢
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨			٢٠١٩		الفرق (٢٠١٨-٢٠١٩)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٩
فئة الإنفاق	*الاعتمادات* (١)	*النفقات المقدرة* (٢)	*الفرق المقدّر* (٣)=(٢)-(١)	*مجموع الاحتياجات* (٤)	*الاحتياجات غير المتكررة* (٥)	*الزيادة/(النقصان)* (٦)=(٤)-(١)	(٧)=(٤)+(٣)
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٩٩١,٢	١ ٩٩٨,٣	٧,١	٢ ١٣٥,٢	–	١٤٤,٠	٢ ١٤٢,٣
التكاليف التشغيلية	١ ٠٠٦,٥	٩٧١,٣	(٣٥,٢)	٩٣٨,٢	١٠٢,٣	(٦٨,٣)	٩٠٣,٠
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٢ ٩٩٧,٧**	**٢ ٩٦٩,٦**	**(٢٨,١)**	**٣ ٠٧٣,٤**	**١٠٢,٣**	**٧٥,٧**	**٣ ٠٤٥,٣**

الجدول ١٣
الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا											*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*			*الموظفون الوطنيون*		
	وأ ع أ ع م	*مد-٢*	*مد-١*	*ف-٥*	*ف-٤*	*ف-٣*	*ف-٢*	***المجموع الفرعي***	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*	***مجموع الوظائف الدولية***	*موظف فني*	*الرتبة المحلية*	*متطوعو الأمم المتحدة*	***المجموع***
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٨	–	١	–	١	٢	٢	–	**٦**	٢	–	**٨**	٤	١٨	–	**٣٠**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩	–	١	–	١	٢	٢	–	**٦**	٢	–	**٨**	٤	١٨	–	**٣٠**
التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**

١٢٣ - الرصيد الحر المتوقع لعام ٢٠١٨ يعزى بالأساس إلى انخفاض الاحتياجات ضمن بند التكاليف التشغيلية بما يعكس نفقات أقل مما هو مدرج في الميزانية ضمن: (أ) بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نتيجة لحدوث تغيير في تقديم خدمات الإنترنت عن طريق المركز العالمي لتقديم الخدمات، (ب) وبند السفر في مهام رسمية الذي يعكس النفقات الفعلية.

١٢٤ - وتصل الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٩ إلى مبلغ ٤٠٠ ٠٧٣ ٣ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي تغطي تكاليفَ المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٢٠٠ ١٣٥ ٢ دولار) اللازمة لعدد ٣٠ وظيفة (١ أمين عام مساعد، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ١٨ من الرتبة المحلية) والتكاليف التشغيلية (٢٠٠ ٩٣٨ دولار) التي تتألف من تكاليف الخبراء الاستشاريين (١٠٠ ٤٠ دولار) والسفر في مهام رسمية (٤٠٠ ٢٤٢ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ١٤٣ دولار) والنقل البري (٠٠٠ ٥٤) والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٣٣٢ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ١٢٦ دولار).

١٢٥ - وتشمل التغييرات المقررة في ملاك الموظفين في عام ٢٠١٩ اقتراح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية) واستحداث وظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية بدلا منها (من الرتبة المحلية)، واقتراح إلغاء وظيفة واحدة لسائق (من الرتبة المحلية) واستحداث وظيفة واحدة لمساعد لشؤون اللوجستيات بدلا منها (من الرتبة المحلية).

١٢٦ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٨ بالأساس إلى الاعتماد المرصود بالمتوسط الفعلي حسب الدرجة والرتبة ونسبة الإنفاق الفعلي من التكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية استنادا إلى اتجاهات الإنفاق على بند الموظفين الدوليين. وهذه الزيادة يقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات ضمن إطار التكاليف التشغيلية، أساسا تحت البنود التالية: (أ) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب إعادة تهيئة الاتصال بشبكة الإنترنت بين المركز الإقليمي للدبلوماسية الوقائية والمركز العالمي لتقديم الخدمات مما أدى إلى انخفاض الرسوم؛ (ب) والنقل البري، نتيجة لانخفاض الاعتمادات المرصودة لإحلال المركبات؛ (ج) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، نتيجة الانخفاض في حصة المركز من المصاريف التشغيلية في المواقع الأربعة المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٢٧ - في عام ٢٠١٨، يُتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ١٠٠ ١ دولار لدعم ما يلي:

(أ) عقد اجتماع لنواب وزراء خارجية بلدان وسط آسيا، وتنظيم حلقة دراسية بشأن الحوار الاستراتيجي مع معاهد الدراسات الاستراتيجية في دول وسط آسيا، وسلسلة من أنشطة بناء القدرات لمصلحة بلدان وسط آسيا وأفغانستان تهدف إلى بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية في مجال منع نشوب النزاعات (٠٠٠ ٣٥٠ دولار)؛

(ب) ومشروع المياه العابرة للحدود في وسط آسيا عن طريق التمويل المقدم من النداء المتعدد السنوات الذي أطلقته إدارة الشؤون السياسية (٠٠٠ ٢٥٠ دولار)؛ و

(ج) المرحلة الثالثة من المشروع المشترك مع مكتب مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا (٠٠٠ ٥٠٠ دولار).

١٢٨ - ويتوقع المركز في عام ٢٠١٩ أن يحصل على مبلغ يصل إلى ٠٠٠ ١٥٠ ١ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل أنشطته المختلفة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) تنظيم حلقة دراسية بشأن الحوار الاستراتيجي مع معاهد الدراسات الاستراتيجية في دول وسط آسيا وسلسلة من أنشطة بناء القدرات لصالح بلدان وسط آسيا وأفغانستان، تستهدف عموما تقديم المساعدة والدعم إلى حكومات المنطقة في بناء القدرات على منع نشوب النزاعات (٠٠٠ ٣٥٠ دولار)؛

(ب) مشروع التعاون الإقليمي بشأن تقاسم المياه العابرة للحدود بين دول وسط آسيا وأفغانستان (٠٠٠ ٣٠٠ دولار)؛

(ج) مواصلة المرحلة الثالثة من المشروع المشترك مع مكتب مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا (٠٠٠ ٥٠٠ دولار).

هاء - الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(٧٠٠ ٥٨١ ٣ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٢٩ - أنشأت الأمم المتحدة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لتيسير تنفيذ الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن المنازعة الحدودية بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة تقديم الدعم لترسيم الحدود البرية وتعيين الحدود البحرية؛ وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود، وفي شبه جزيرة باكاسي؛ ومعالجة حالة السكان المتضررين؛ وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مدد مجلس الأمن ولاية اللجنة لمدة سنة واحدة (S/2017/1034).

١٣٠ - وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن البنود الأربعة الواردة في حكم محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). واكتمل تنفيذ حكم المحكمة فيما يتعلق بالحدود البحرية عقب الموافقة الرسمية على الخريطة البحرية في آذار/مارس ٢٠٠٨ وإقرار الطرفين في نيسان/أبريل ٢٠١١ بأن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد أتم ولايته. ومع تسوية مسألة الحدود البحرية، يتمثل دور الأمم المتحدة في التأكد من أن بيان الحدود والخرائط النهائية يعكسان حكم محكمة العدل الدولية.

١٣١ - وبناء على توقعات معقولة، يعتقد أن الحدود البرية تمتد في مجملها على مسافة ١٠٠ ٢ كيلومتر. وجرى تقييم ما مجموعه ٠٠٥ ٢ كيلومترات أثناء البعثات الميدانية، ووقع الطرفان على النماذج التي تدل على موافقتهما. بيد أن عمل اللجنة يواجه تحديات مادية ولوجستية وقانونية كبيرة، ولم يتم ترسيم سوى ٣٧ في المائة من الحدود البرية. وقد أدى انعدام الأمن في الأجزاء الشمالية من الكاميرون ونيجيريا، ولا سيما في المناطق الواقعة تحت تهديد الهجمات الإرهابية من جماعة بوكو حرام والجماعات المقاتلة التابعة لها، إلى عرقلة عمل اللجنة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى التوترات السياسية الآخذة في الزيادة في جنوب شرق نيجيريا وفي المنطقة الواقعة إلى الوسط الغربي من الكاميرون، حيث ترسخ إحدى الحركات الانفصالية الناطقة بالإنكليزية وجودها، يكتسي الجانب المتعلق بمنع نشوب النزاعات في ولاية اللجنة أهمية إضافية. وعلى الرغم من أن اللجنة قد نفذت فعليا حكم محكمة العدل الدولية بشأن سيادة الكاميرون على باكاسي، فإن تسوية التوترات عبر الحدود تستلزم ترسيما قاطعا للحدود بأكملها. ويمكن للتطورات الكبيرة المحرزة على مدى العقد الماضي أن تنهار في حالة عدم الانتهاء رسميا من ترسيم الحدود، ووجود جميع النماذج الموقعة والملزمة للطرفين ضمن بيان نهائي للحدود. ويمكن أن يساعد رسم الخرائط النهاية للحدود، جنبا إلى جنب مع المشاريع الإنمائية عبر الحدود ومبادرات بناء الثقة، على نزع فتيل النزاعات المحتملة. وعلاوة على ذلك، فإن الحل السلمي لمنازعات ترسيم الحدود بين البلدين ستؤدي إلى تعزيز استقرار المنطقة دون الإقليمية وتيسير وضع استراتيجية مشتركة وفعالة بشأن مواجهة الأخطار التي تتهدد السلام والأمن.

١٣٢ - وتؤيد اللجنة أيضا صياغة تدابير بناء الثقة الرامية إلى حماية أمن السكان المتضررين ورفاههم. وتشمل المجالات الرئيسية التي حُدّدت لتتّخذ حكومتا الكاميرون ونيجيريا، المشار إليهما هنا ''بالطرفين''، إجراءات بشأنها، تقديم المساعدة في مجالات الأمن الغذائي والتعليم والصحة والمياه والبنى التحتية. وقد أعربت مؤسسات البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي عن التزامها بدعم مبادرات بناء الثقة لصالح السكان المتضررين من ترسيم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، إقراراً منها بأن العملية تشكل مثالا يحتذى به في حل المنازعات بالوسائل السلمية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٣٣ - يستضيف مكتبُ الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي يوجد مقره في داكار، أمانةَ اللجنة. ويقدم المكتب الدعم الإداري واللوجستي إلى اللجنة (السفر وإدارة المكاتب، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والشؤون المالية، والميزانية، والمشتريات). ويقدم المكتب أيضاً الدعم الفني إلى اللجنة بشأن المعلومات العامة وحقوق الإنسان والشؤون الاقتصادية. وتزود أمانةُ اللجنة المكتبَ بالمعلومات والدعم فيما يتعلق بالتحليل الاجتماعي والاقتصادي والمسائل القانونية على الصعيد الإقليمي، وكذلك إمكانية الاطلاع على الخرائط والتحليلات ودخول نظم المعلومات الجغرافية المكانية.

١٣٤ - ويقدم مكتبا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكاميرون ونيجيريا الدعم اللوجستي والإداري للجنة ولمراقبي الأمم المتحدة المدنيين الموفدين إلى البلدين على أساس استرداد التكاليف.

١٣٥ - وتواصل اللجنة تعاونها مع فريقي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا من أجل وضع تدابير لبناء الثقة بشكل مشترك وفقا لاحتياجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية وضمان تهيئة ظروف مواتية لإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية المستدامة عبر الحدود.

١٣٦ - وفيما يتعلق بتعزيز الاستقرار الإقليمي وزيادة التعاون بين الكاميرون ونيجيريا، ستقوم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في عام ٢٠١٩ بتقديم التوجيه السياسي والاستراتيجي لأمانة اللجنة وتيسير إنجاز أعمال فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. وتتلقى أمانة اللجنة خدمات من المراكز العالمية والإقليمية لتقديم الخدمات للأنشطة المتعلقة بالمشتريات في إطار دائرة الدعم التشغيلي الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء، وتساهم في عمل تلك المراكز. ويعمل فريق الدعم أيضا بالتعاون مع مكتبي نظم المعلومات الجغرافية المكانية في نيويورك وبرينديزي.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٨

١٣٧ - بسبب العنف المرتبط بجماعة بوكو حرام، ظلّ انعدام الأمن في منطقة الحدود الشمالية الفاصلة بين الكاميرون ونيجيريا يؤثر سلباً في عمل اللجنة، لتتأخّر بذلك جهود التقييم الميداني وترسيم الحدود في العديد من المواقع. وبالإضافة إلى ذلك، أدت زيادة التوترات في المناطق الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون إلى إثارة شواغل أمنية إضافية. ونتيجة لذلك، واجهت الأنشطة الجارية لترسيم الحدود ونصب الأعمدة الحدودية تحديات إضافية.

١٣٨ - ولم يبت بعد في ثلاث عشرة نقطة خلاف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك رئيس اللجنة ورؤساء الوفدين الكاميروني والنيجيري في المشاورات الثنائية الرامية إلى التوفيق بين موقفيهما المتباينين بشأن عدة فقرات منفصلة من حكم محكمة العدل الدولية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وأيار/مايو ٢٠١٨، قدم الطرفان رسميا مواقفهما إلى الرئيس، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقديم مقترحات ملموسة لحل خلافاتهما.

١٣٩ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، تم بناء ٩٩١ عمودا على طول الحدود الفاصلة بين الكاميرون ونيجيريا. وكان من المقرر تشييد ٣٣٥ عمودا إضافيا خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، ولكن لم يتسنّ بدء التشييد بسبب التأخير في الترتيبات الأمنية للعمليات الميدانية من جانب الطرفين. وبناء على ذلك، اجتمع الطرفان في لاغوس يومي ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨ لإتمام تنفيذ التدابير الأمنية المعززة. ولذلك، من المتوقع أن تُستأنف أعمال تشييد الأعمدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١٤٠ - وفيما يتعلق بوضع الخرائط النهائية، عقدت جلسة عمل مشتركة في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لإحراز تقدم في إعداد مشروع الخرائط النهائية.

١٤١ - ويحرز فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة والطرفان تقدما في ترسيم الحدود. ولا بد للجهود، رغم إمكانية استخلاص العديد من الدروس الإيجابية من العملية السلمية لترسيم الحدود، من أن تستمر حتى يتم تعزيز التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، صمم فريق الدعم، بمساعدة من فريقي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا ومن الطرفين، العديد من المشاريع لصالح المجتمعات المحلية المتضررة من ترسيم الحدود. وتهدف هذه المشاريع إلى دعم تدابير بناء الثقة، وتعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية عبر الحدود، وتحسين الخدمات الأساسية.

١٤٢ - وتُبذل الجهود أيضاً لإقامة علاقة عمل مع لجنة حوض بحيرة تشاد من أجل تصميم مشاريع اجتماعية واقتصادية يستفيد منها السكان المتضررون في منطقة بحيرة تشاد، وكذلك لصيانة العلامات الحدودية وإعادة تأهيلها وتكثيفها.

١٤٣ - وجدد الطرفان التزامهما وجهودهما الرامية إلى تجديد موارد صناديق التبرعات التي تدعم العملية، وأعربا عن أنّهما لا يزالان ثابتين في تصميمهما على تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية تنفيذاً كاملا، بما في ذلك المهام المتصلة ببناء الثقة والمشاريع الإنمائية العابرة للحدود لصالح السكان المتضررين من ترسيم الحدود.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٩

١٤٤ - في عام ٢٠١٩، سيواصل فريق الأمم المتحدة للدعم تيسير التعاون بين الطرفين من أجل تحقيق ما يلي: (أ) تسوية الخلافات المتعلقة بترسيم الحدود التي أرجئت أساسا بسبب التفسيرات المختلفة لفقرات معينة من حكم محكمة العدل الدولية، فضلا عن صعوبة الوصول إلى المنطقة والشواغل الأمنية المحلية؛ (ب) وإنجاز التقييم الميداني للمناطق المتبقية؛ (ج) وبناء نحو ٤٣٠ عمودا؛ (د) وإصدار مشاريع الخرائط والتحقق منها بمعرفة خبراء من الطرفين؛ (هـ) وتقديم التوجيه القانوني وإصدار وتنظيم البيانات ذات الصلة لإدراجها في صياغة بيان بشأن الحدود ومرفقاته التقنية؛ (و) وتقديم الدعم لوضع برامج بناء الثقة والمشاريع الإنمائية العابرة للحدود لصالح السكان في المناطق المتضررة من ترسيم الحدود؛ (ز) ودعم إعادة تأهيل الحدود التي تم ترسيمها في منطقة بحيرة تشاد وتكثيفها، وهي تشمل الجزء من الحدود الذي يمتد من النقطة الثلاثية بين الكاميرون ونيجيريا وتشاد إلى العمود رقم ٥؛ (ح) ومواصلة الدعوة إلى دعم لجنة حوض بحيرة تشاد في تنفيذ خطتها الاستراتيجية للعمل السريع، وكذلك المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المحددة لصالح النساء والشباب؛ (ط) وتعزيز التعاون دون الإقليمي بشأن الممارسات الجيدة في مجال إدارة الحدود من خلال نشر الدروس المستفادة من لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة؛ (ي) ودعم حملة جمع الأموال، ومواصلة ترسيم الحدود وتنفيذ مشاريع بناء الثقة بما يتسق مع الأطر المنقحة للمساعدة الإنمائية في كلا البلدين.

١٤٥ - وسيركز فريق الأمم المتحدة للدعم أيضاً على مساعدة الطرفين على تعبئة أموال إضافية لاستكمال أعمال ترسيم الحدود، إضافة إلى مشاريع بناء الثقة.

١٤٦ - وفي عام ٢٠١٩، من المتوقع أن يتم التوصل إلى تسوية بشأن نقاط الخلاف المتبقية فيما يتعلق بترسيم الحدود. ونتيجة لذلك، سيكون هناك انخفاض في الحاجة إلى التحليل السياسي الذي يجريه كبير الموظفين للشؤون السياسية (ف-٥). وبناء على ذلك، يمكن تلبية شرط إجراء التحليل السياسي من خلال موظف الشؤون السياسية (ف-٤) وحده الموجود حاليا ضمن فريق دعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. وعليه، تقترح اللجنة إلغاء وظيفة كبير الموظفين للشؤون السياسية (ف-٥).

١٤٧ - بالإضافة إلى فريق الدعم الحالي، ستكون هناك ضرورة مستمرة للاستعانة بخبرة تقنية وقانونية مستقلة من أجل تنفيذ أعمال ترسيم الحدود والانتهاء منها. وسيتولى الخبراء رصد حالة السكان المتضررين في منطقتي بحيرة تشاد وباكاسي لكفالة احترام حقوقهم، وتقييم الحالة الأمنية، وتوعية سكان المناطق الحدودية. وعلاوة على ذلك، ستكون الإدارة الفعالة للمهام التقنية والإدارية المتعلقة بأعمال استبدال الأعمدة بحاجة إلى خبرات هندسية.

١٤٨ - ويرد أدناه عرض لهدف اللجنة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بها.

الجدول ١٤

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: إتمام تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا بطريقة منظمة وسلمية

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(أ) إحراز تقدم نحو إتمام ترسيم الحدود البرية، وإبرام اتفاق تعاون بشأن مسائل الحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا	'١' الإبقاء على عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة ويحضرها كل من الكاميرون ونيجيريا لمناقشة مسائل ترسيم الحدود	الأداء المستهدف	٣	٣	٣	٣
		الأداء المقدر	٣	٣	٣	٣
		الأداء الفعلي		٣	٢	١
	'٢' زيادة النسبة المئوية من الحدود البرية التي تم التوصل بشأنها إلى اتفاق على تحديد مواقع نصب الأعمدة بين الكاميرون ونيجيريا	الأداء المستهدف	١٠٠ (٢ ١٠٠ كيلومتر)	١٠٠ (٢ ١٠٠ كيلومتر)	١٠٠ (٢ ١٠٠ كيلومتر)	١٠٠ (٢ ١٠٠ كيلومتر)
		الأداء المقدر	١٠٠ (٢ ١٠٠ كيلومتر)	٩٨ (٢ ٠٥٨ كيلومتر)	٩٨ (٢ ٠٥٨ كيلومتر)	٩٨ (٢ ٠٥٨ كيلومتر)
		الأداء الفعلي		٩٨ (٢ ٠٥٨ كيلومتر)	٩٨ (٢ ٠٥٨ كيلومتر)	٩٥ (٢ ٠٠١ كيلومتر)
	'٣' زيادة معدل تنفيذ عقود ترسيم الحدود المتصلة بالحدود البرية [النسبة المئوية التراكمية]	الأداء المستهدف		٨٤	٨١	٨٠
		الأداء المقدر	٨٨	٨٥	٨٠	٧٨
		الأداء الفعلي		٨٥	٧٧	٧٧

النواتج

- عقد اللجنة ثلاثة اجتماعات رفيعة المستوى لمناقشة المسائل المتعلقة بالتنفيذ السلمي لقرار محكمة العدل الدولية، بما في ذلك اعتماد تقارير التقييم الميداني، وتسوية نقاط الخلاف الناشئة عن عمليات التقييم الميداني المشتركة، والاتفاق على تدابير بناء الثقة بين السكان المتضررين في المناطق التي تضررت من عملية تعليم الحدود، وإدارة أعمال نصب الأعمدة وترسيم الحدود
- عقد اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود اجتماعين استثنائيين، على مدى أسبوع واحد في المتوسط لكل اجتماع، لتنسيق عمل اللجنة المعنية بصياغة بيان الحدود والمصادقة على المرفق ١ لبيان الحدود
- عقد الفريق التقني المشترك اجتماعين استثنائيين، على مدى أسبوع واحد في المتوسط لكل اجتماع، لوضع الصيغة النهائية للأسماء الطبغرافية والمضي قدما في أعمال رسم الخرائط النهائية

- عقد اجتماعين استشاريين قانونيين وتقنيين مع الطرفين لتيسير تسوية نقاط الخلاف في أعقاب عمليات التقييم الميداني المشتركة، واعتماد الطرفين المقترحات المقدمة للتوصل إلى تسوية بشأن المناطق المتنازع عليها
- إيفاد بعثة ميدانية لتقوم بالإشراف الإداري والتقني والرقابة على العمل الذي يضطلع به المقاولون الذين ينفذون عقود ترسيم الحدود
- عقد ثلاثة اجتماعات مع الجهات المانحة بشأن التمويل المطلوب من خارج الميزانية لما تبقى من أعمال في عملية ترسيم الحدود ومبادرات بناء الثقة
- عقد أربعة اجتماعات للجنة التوجيهية للمشروع وفريق الرصد التقني بشأن أنشطة نصب الأعمدة الحدودية، في ياوندي وأبوجا
- تنظيم حملة إعلامية بشأن ما حققته اللجنة في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء الثقة، وإصدار مواد إعلامية عن عملية ترسيم الحدود
- إيفاد اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود بعثةً ميدانية على طول الحدود البرية لحسم نقاط الخلاف وتقييم التقدم المحرز في أعمال ترسيم الحدود
- إصدار ١٤٠ مشروع خريطة بمقياس رسم ١:٥٠ ٠٠٠ (للحدود البرية)، ومشروعي خريطتين بمقياس رسم ١:٥٠ ٠٠٠ (للحدود البحرية)، و ٣ مشاريع خرائط بمقياس رسم ١:١ ٥٠٠ ٠٠٠، ومشروع خريطة بمقياس رسم ١:١ ٥٠٠ ٠٠٠ (للحدود بأكملها)، تصف الحدود بين الكاميرون ونيجيريا
- إيفاد بعثة تقنية للتحقق من البيانات الميدانية للخرائط النهائية وإقرار الخرائط
- إصدار مشروع بيان بشأن الحدود يصف الحدود بين الكاميرون ونيجيريا

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*			
		٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(ب) توطيد الانسحاب ونقل السلطة في جميع المناطق المعنية، بما في ذلك شبه جزيرة باكاسي	’١‘ عدد زيارات المراقبين المدنيين، بمشاركة الكاميرون ونيجيريا، إلى منطقة الحدود البرية ومنطقة بحيرة تشاد للتأكد من احترام حقوق السكان المتضررين وصونها	الأداء المستهدف ٣	٣	٣	٣
		الأداء المقدر ٣	٣	٣	٣
		الأداء الفعلي	٣	٣	-
	’٢‘ عدد الحوادث على الحدود ووجود القوات بشكل غير قانوني بعد الانسحاب وعمليات نقل السلطة	الأداء المستهدف لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
		الأداء المقدر لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
		الأداء الفعلي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	’٣‘ الحفاظ على عدد المراكز الإدارية التابعة للكاميرون في جميع أنحاء شبه جزيرة باكاسي	الأداء المستهدف ٢	٢	٢	٢
		الأداء المقدر ٢	٢	٢	٢
		الأداء الفعلي	٢	٢	٢

النواتج

- إيفاد بعثتين ميدانيتين من المراقبين المدنيين على طول الحدود البرية لرصد احترام حقوق السكان المتضررين ورفاههم، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والشباب
- عقد اجتماعين استشاريين بشأن صياغة وتنفيذ المبادرات الوطنية الإنمائية والبيئية في المناطق الحدودية
- تقديم تقريرين من إعداد المراقبين المدنيين في أعقاب زيارتهم إلى منطقة الحدود البرية

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*			
		٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(ج) إحراز تقدم صوب احترام حقوق السكان المتضررين وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية وتفعيل لجنة حوض بحيرة تشاد	'١' عدد الانتهاكات المبلغ عنها في منطقة بحيرة تشاد	الأداء المستهدف لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
		الأداء المقدر لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
		الأداء الفعلي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	'٢' مواصلة تقديم الدعم لمشاريع التنمية المجتمعية في الكاميرون ونيجيريا	الأداء المستهدف ٤	٤	٤	٤
		الأداء المقدر ٤	٤	٤	٤
	[عدد المشاريع]	الأداء الفعلي	٤	٤	٤
	'٣' المحافظة على عدد المبادرات المضطلع بها بمشاركة الكاميرون ونيجيريا بهدف تعبئة الموارد من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة	الأداء المستهدف ٤	٤	٤	٤
		الأداء المقدر ٤	٤	٤	٤
		الأداء الفعلي	٤	٤	٤

النواتج

- تنفيذ أربعة مشاريع على أساس دراسات الجدوى لمعالجة مسألة رفاه السكان المتضررين في مجالات الأمن الغذائي والائتمان البالغ الصغر والمياه الصالحة للشرب وبناء القدرات لتوفير فرص العمل ومد المجتمعات المحلية بالكهرباء، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب وعلى انتهاكات حقوق الإنسان
- تنفيذ أربع مبادرات لتعبئة الموارد بالتعاون مع حكومتي الكاميرون ونيجيريا والبنك الدولي وكيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة ومصرف التنمية الأفريقي وشركاء آخرين لتشجيع التعاون عبر الحدود والبرامج الاقتصادية المشتركة
- إيفاد بعثة ميدانية لتوعية السكان في المناطق المتضررة من أعمال ترسيم الحدود
- إيفاد بعثة بالتعاون مع لجنة حوض بحيرة تشاد لتقديم المساعدة في تنفيذ تدابير بناء الثقة بين الكاميرون ونيجيريا
- إعداد ثلاثة تقارير عن البيئة والصحة والأمن الغذائي عقب الزيارات الميدانية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء			
		٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(د) تعزيز التعاون في منطقة غرب أفريقيا على الصعيد دون الإقليمي لمنع نشوب النزاعات عن طريق الإدارة الجيدة لخطوط الحدود باستخلاص الدروس المستفادة من تجربة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	عدد الاجتماعات الإقليمية مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى بشأن المسائل المتصلة بتسوية المنازعات الحدودية	الأداء المستهدف ١	١	١	١
		الأداء المقدر		–	–
		الأداء الفعلي			–

النواتج

- بعثة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي والطرفين لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بغية تعزيز ترسيم الحدود بوصفها آلية لمنع نشوب النزاعات؛
- وإصدار ورقتين عن المسائل القانونية والتقنية المتصلة ببيان الحدود وإعداد الخرائط النهائية

العوامل الخارجية

١٤٩ - من المتوقع أن يتحقق الهدف شريطة أن تستمر الكاميرون ونيجيريا في الالتزام بحكم محكمة العدل الدولية وخطة العمل التي اعتمدها فريق الأمم المتحدة للدعم، وأن تتحسن الظروف الأمنية، وأن يستمر توافر الموارد من خارج الميزانية لنصب الأعمدة الحدودية، وتقديم الدعم لمبادرات بناء الثقة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٥

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	٢٠١٨			٢٠١٩		الفرق (٢٠١٨-٢٠١٩)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٩
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق المقدّر	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الزيادة/(النقصان)	
	(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(١)	(٧)=(٤)+(٣)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٨٤,٦	٥٦,٦	(٢٨,٠)	٧١,٩	–	(١٢,٧)	٤٣,٩
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٧١٣,٧	١ ٧٨٢,٣	٦٨,٦	١ ٣٥٤,٩	–	(٣٥٨,٨)	١ ٤٢٣,٥
التكاليف التشغيلية	٢ ١١٧,١	٢ ٠٨٤,٧	(٣٢,٤)	٢ ١٥٤,٩	١,١	٣٧,٨	٢ ١٢٢,٥
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٣ ٩١٥,٤**	**٣ ٩٢٣,٦**	**٨,٢**	**٣ ٥٨١,٧**	**١,١**	**(٣٣٣,٧)**	**٣ ٥٨٩,٩**

الجدول ١٦

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا											*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*		*الموظفون الوطنيون*			
	وأ ع	*أ ع م*	*مد-٢*	*مد-١*	*ف-٥*	*ف-٤*	*ف-٣*	*ف-٢*	***المجموع الفرعي***	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*	***مجموع الوظائف الدولية***	*موظف فني وطني*	*الرتبة المحلية*	*متطوعو الأمم المتحدة*	***المجموع***
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٨	–	–	–	–	٣	٦	–	–	**٩**	١	–	**١٠**	–	٢	–	**١٢**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩	–	–	–	–	٢	٦	–	–	**٨**	١	–	**٩**	–	٢	–	**١١**
التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**(١)**	**–**	**–**	**–**	**(١)**	**–**	**–**	**(١)**	**–**	**–**	**–**	**(١)**

١٥٠ - الزيادة المتوقعة في النفقات في عام ٢٠١٨ تعزى بالأساس إلى ما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين بسبب الانخفاض الفعلي في معدل الشغور عن المعدل المدرج في الميزانية ونسبته صفر في المائة، مقارنة بمعدل الشغور المعتمد البالغ ٥ في المائة في عام ٢٠١٨؛ (ب) وزيادة الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الأمنية في مباني المكاتب الجديدة في ياوندي وفقا للمعايير الأمنية الدنيا للعمل؛ (ج) وزيادة الاحتياجات المتعلقة بالشحن والتكاليف ذات الصلة بشحن المعدات المتأتية من تصفية اللجنة. والزيادة في النفقات المتوقعة يقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالنقل الجوي نتيجة لإعادة التفاوض على العقد الخاص باستئجار وتشغيل الأصول الجوية للمكتب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وانخفاض معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة لمستشار واحد للشؤون العسكرية بمبلغ ١٧٥ دولارا يوميا مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٢٠٠ دولار في اليوم.

١٥١ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لعام ٢٠١٩ ما قدره ٧٠٠ ٥٨١ ٣ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تشتمل على الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف مستشار عسكري واحد (٩٠٠ ٧١ دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٩٠٠ ٣٥٤ ١ دولار) لعدد ١١ وظيفة (٢ ف-٥، و ٦ ف-٤، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتين من الرتبة المحلية) والاحتياجات التشغيلية (٩٠٠ ١٥٤ ٢ دولار) التي تشمل خدمات الخبراء الاستشاريين (٢٠٠ ٧٢٢ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٣٣٢ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٣٠٠ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ٥١ دولار)، والنقل الجوي (٦٠٠ ٢١٢ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٣٢٢ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٠٠ ٢١٣ دولار).

١٥٢ - وفي عام ٢٠١٩، يقترح فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة إلغاء وظيفة كبير الموظفين للشؤون السياسية من الرتبة ف-٥ لأنّ التقييمات التي أُجريت تبيّن كفاية الدعم المقدم من مراقبي الأمم المتحدة المدنيين في كالابار، نيجيريا، وياوندي بشأن التحليل السياسي. وستقل الحاجة إلى إجراء تحليل سياسي في فريق الأمم المتحدة للدعم عقب تسوية نقاط الخلاف المتبقية فيما يتعلق بترسيم الحدود في عام ٢٠١٨.

١٥٣ - والفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٨ يعزى بالأساس إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين بسبب الإلغاء المقترح لوظيفة كبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥)؛ (ب) وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالعمليات الجوية بسبب إعادة التفاوض على العقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ (ج) وانخفاض الاحتياجات من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بسبب انخفاض رسوم الجهاز المرسل المجيب نتيجة إعادة التفاوض على أحد العقود؛ (د) وانخفاض بدل الإقامة المقرر للبعثة لمستشار واحد للشؤون العسكرية (من ٢٠٠ دولارا يوميا في عام ٢٠١٨ إلى ١٧٥ دولارا يوميا في عام ٢٠١٩). وهذا الانخفاض يقابله جزئيا: (أ) زيادة في الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين بما يعكس المبلغ المخصص عند معدل شغور أقل بنسبة صفر في المائة، مقارنة بمعدل الشغور المعتمد البالغ ٣٠ في المائة لإيفاد المراقبين المدنيين الخمسة؛ (ب) وزيادة الاحتياجات المتعلقة بالشحن والتكاليف ذات الصلة بشحن المعدات المتأتية من تصفية البعثات؛ (ج) والاحتياجات الإضافية المتعلقة بتعيين سائق مؤقت لأنشطة نصب الأعمدة المقررة في عام ٢٠١٩.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٥٤ - يتولى تنفيذ أعمال تشييد الأعمدة مقاولون مؤهلون تختارهم الأمم المتحدة من خلال عملية شراء تنافسية، وفقا للقواعد والأنظمة المعمول بها في الأمم المتحدة، فضلا عن دليل مشتريات الأمم المتحدة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تم بناء ٩٩١ عمودا من بين نحو ٢ ٦٩٦ عمودا باستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية الواردة.

١٥٥ - ولإنجاز مشروع نصب الأعمدة، اتفق الطرفان على الإحداثيات الخاصة بحوالي ١ ٧٠٥ أعمدة متبقية لإتمام الترسيم المادي للحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا. وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بنحو ١٢ مليون دولار. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، بلغ الرصيد غير المنفق المتاح في الصندوق الاستئماني ٣ ملايين دولار ممولة من حكومة ألمانيا لتنفيذ مشروع تشييد الأعمدة.

١٥٦ - وبالنظر إلى استنفاد رصيد الصندوق الاستئماني والحاجة إلى مواصلة عملية نصب الأعمدة، التزم الطرفان بالإسهام بمبلغ إضافي قدره ٦ ملايين دولار (٣ ملايين دولار من كل طرف)، مما سيصل بالمساهمات المتاحة إلى ٩ ملايين دولار. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا تمويل أنشطة ترسيم الحدود، وستواصل لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة أنشطتها لجمع الأموال من أجل سد النقص في التمويلات.

١٥٧ - وبالإضافة إلى ذلك، ستدعو الحاجة إلى تعبئة الموارد من أجل تمويل مشاريع تعزيز بناء الثقة والتنمية عبر الحدود دعما للسكان المتضررين من ترسيم الحدود.

واو - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان

(٦٠٠ ٩٠٠ ٨ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

١٥٨ - في عام ٢٠٠٧، وإثر نشوب النزاع المسلح بين إسرائيل وحزب الله في تموز/يوليه ٢٠٠٦ واتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، عين الأمين العام منسقاً خاصاً لشؤون لبنان. وتطلب اتساع نطاق

وجود الأمم المتحدة وتزايد أنشطتها في لبنان والتحديات السياسية والإنسانية والإنمائية والأمنية الموجودة تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة لتقديم دعم فعال إلى لبنان.

١٥٩ - والمنسقة الخاصة هي أرفع مسؤول في الأمم المتحدة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وهي تمثل الأمين العام لدى حكومة لبنان وجميع الأحزاب السياسية والأوساط الدبلوماسية في لبنان. ويساعد المنسقة الخاصة على أداء مهامها نائب المنسقة الخاصة الذي أصبح يشغل أيضا منذ عام ٢٠١٢ منصب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية. ويتولى نائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية مسؤولية تخطيط وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في لبنان. وتسدي المنسقة الخاصة التوجيه السياسي إلى كل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري وتعزز الاتساق على كامل نطاق أنشطة المنظمة.

١٦٠ - وفي عام ٢٠١٣، واستجابةً لنداء مجلس الأمن تقديم دعم دولي منسق وقوي إلى لبنان لمواجهة التحديات المتعددة التي تتهدد أمنه واستقراره (انظر S/PRST/2013/9)، ومن أجل إبراز الحاجة إلى مساعدة الجهات المانحة في المجالات الإنسانية والإنمائية والأمنية، أنشأ الأمين العام مجموعة الدعم الدولية للبنان للعمل بوصفها منبراً للدعم السياسي. وقد تولى هذا المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق والدعم، الذي يشترك في رئاسته الأمين العام ويقوده في البلد مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، الإشراف على عدة اجتماعات وزارية عُقدت في باريس وبرلين وروما ونيويورك.

١٦١ - وفي معرض الإشارة إلى البيان المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ المنبثق عن اجتماع مجموعة الدعم الدولية المعقود في باريس، أعاد مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي لاستقرار لبنان وأمنه وسلامته الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي في بيان صدر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأشار المجلس إلى ضرورة حماية لبنان من الأزمات الإقليمية، ودعا جميع الأطراف اللبنانية إلى أن تنفذ السياسة الملموسة المتمثلة في النأي بالنفس عن النزاعات الخارجية، وأعاد تأكيد دعمه للجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات اللبنانية لاستعادة سير العمل العادي للمؤسسات والتحضير للانتخابات التشريعية المقرر أن تجري بحلول شهر أيار/مايو ٢٠١٨، ودعا حكومة لبنان إلى التعجيل بتنفيذ برنامجها الإصلاحي. وأشار المجلس إلى الدور الفريد الذي يؤديه كل من الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية الحكومية في حماية البلد وحدوده وشعبه، ودعا جميع الأطراف اللبنانية إلى استئناف المناقشات من أجل وضع استراتيجية دفاعية وطنية. وشجع المجلس مجموعة الدعم الدولية على مواصلة دعم أمن البلد واستقراره وتنميته الاجتماعية والاقتصادية.

١٦٢ - وتمشياً مع تلك الأولويات ومع رؤية الأمين العام عن الوقاية، يقوم مكتب المنسقة الخاصة لشؤون لبنان بتنظيم عمله استنادا إلى ثلاث ركائز استراتيجية للتدخل هي: (أ) السلام والأمن؛ (ب) والاستقرار؛ (ج) ودعم تحقيق الاستقرار والتنمية. ويرد نهج ”لبنان بأكمله“ كما ورد في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ للبنان، الذي وقّعته الحكومة أيضا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ويتضمن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل خطة لبنان للاستجابة للأزمة وهو خطة البلد الوطنية في الإطار الخطة الإقليمية لشؤون اللاجئين والقدرة على الصمود.

١٦٣ - ولا تزال الحالة السياسية المضطربة في لبنان تتطلب بذل المساعي الحميدة من جانب المنسقة الخاصة وتقديم الدعم السياسي والدعم على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولا يزال استمرار الوجود

السياسي للأمم المتحدة ضرورياً لدعم الجهود اللبنانية والدولية المبذولة من أجل تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولتنسيق الدعم الدولي من أجل مواجهة تداعيات الأزمة في الجمهورية العربية السورية.

١٦٤ - ويواصل المكتب تشجيع البلد على التقيد التام بسياسة النأي بالنفس كما وردت في إعلان بعبدا الصادر في عام ٢٠١٢، وعلى تعزيز الحوار الوطني الرامي إلى وضع استراتيجية دفاعية وطنية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٦٥ - يتعاون مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان عن كثب مع القوة المؤقتة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعملا بالاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة الذي أُجري في عام ٢٠١٧، تعمل العمليتان على توطيد تعاونهما وعملهما المشترك مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين للحفاظ على وقف الأعمال العدائية والحث على إحراز التقدم، ولا سيما من حيث بسط سلطة الدولة على كامل أراضي لبنان.

١٦٦ - ومن أجل تعزيز تكامل أنشطة الأمم المتحدة في لبنان المضطلع بها في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي، تجري المنسقة الخاصة، بالاشتراك مع نائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في لبنان، اتصالات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي والجهات المانحة الدولية من خلال فريق الأمم المتحدة القطري ومنتدى التنمية في لبنان. وقد أتاح تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة ببناء السلام حيزا كبيرا لتبادل المعلومات والتحليل المشترك وتنسيق السياسات.

١٦٧ - وينسق مكتب المنسقة الخاصة مع كل من الحكومة وممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومجموعة الدعم الدولية للبنان وأعضائها، وكذلك مع مختلف الكيانات في منظومة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على التوافق في الآراء وحشد الدعم للحفاظ على استقرار البلد وسيادته وعلى مؤسسات الدولة.

١٦٨ - وتوطيداً لسلطة الدولة، يعزز مكتب المنسقة الخاصة تنفيذ كل من خطة تطوير قدرات الجيش اللبناني والخطة الاستراتيجية الخمسية لقوى الأمن الداخلي، كما عُرضتا أثناء الاجتماع الوزاري المتعلق بالمؤسسات الأمنية في البلد الذي عُقد في روما في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨.

١٦٩ - ويستفيد مكتب المنسقة الخاصة من وجود وكالات وبعثات الأمم المتحدة الأخرى، لجني أقصى قدر من الفوائد من جميع أدوات المنظمة السياسية والأمنية والإنمائية. وتقدّم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الدعم إلى المكتب في مجال الشؤون المالية والمشتريات والهندسة والاتصالات والخدمات الطبية والنقل واللوجستيات بموجب مذكرة تفاهم مبرَمة بين القوة المؤقتة والمكتب. ويقدم مركز المعلومات والعمليات الأمنية التابع للبرنامج الإنمائي الخدمات الأمنية، وتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الخدمات الطبية في بيروت. وقام المكتب بتوحيد ودمج قسم الأمن التابع له مع إدارة شؤون السلامة والأمن من أجل تجنب الازدواجية وبلوغ المستوى الأمثل من حيث التحليل وإسداء المشورة بصورة مشتركة إلى المنسقة الخاصة في العمل الذي تؤديه بصفتها المسؤولة المكلفة.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٨

١٧٠ - فيما يخص ركيزة السلام والأمن، تم الحفاظ على وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل. وشارك مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان في اجتماعات الآلية الثلاثية الأطراف التي تقودها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وتفاعل بنشاط مع الجهات المعنية على جانبي الخط الأزرق وفي المنطقة من أجل تفادي التصعيد بطرق من بينها التخفيف من أثر الخطابات العدائية. وعززت المنسقة الخاصة تنفيذ جميع أحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك احترام وقف الأعمال العدائية، وتهيئة بيئة تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار ونزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ولا يزال إنشاء آلية بمشاركة الأطراف لتحديد وضع مزارع شبعا والتفاوض بشأنه وبشأن مسألة قرية الغجر أمراً بعيد المنال.

١٧١ - وعمل المكتب مع حكومتي لبنان وإيطاليا، ومع كل من مجموعة الدعم الدولية والشركاء الإقليميين وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل التحضير للاجتماع الوزاري الذي عُقد في روما في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨، وهو أول مؤتمر دولي يعقد برعاية مجموعة الدعم الدولية منذ عام ٢٠١٢، يركّز على بسط سلطة الدولة وتعزيز المؤسسات الأمنية اللبنانية. ونجح المكتب في دعوة اللبنانيين إلى قطع التزامات في مجالات الاستراتيجية الدفاعية الوطنية، والأحكام المتعلقة بالنأي بالنفس من إعلان بعبدا لعام ٢٠١٢، وتعزيز آليات حقوق الإنسان في البلد وانخراط المرأة في القوات المسلحة وقوات الأمن بما يتواءم مع أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي إطار قراري مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، دعا مكتب المنسقة الخاصة إلى تسريع عمليات نشر أفراد الجيش اللبناني في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، بما في ذلك نشر كتيبة نموذجية جنوب نهر الليطاني، وإلى زيادة الدعم المقدم إلى الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي.

١٧٢ - ودعا مكتب المنسقة الخاصة حكومة لبنان إلى أن تعتمد رسمياً استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود، وأن تنفذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي واللجنة الوطنية لمراقبة وضبط الحدود.

١٧٣ - ومنذ أن أقر مجلس الوزراء استراتيجية وطنية لمنع التطرف العنيف في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، ركز مكتب المنسقة الخاصة على دعم تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك مشروع الحكومة الرائد الذي يركز على كل من الشباب اللبنانيين واللاجئين.

١٧٤ - وفيما يتعلق بركيزة الاستقرار، مثلت الانتخابات التي أجريت في ٦ أيار/مايو ٢٠١٨ إنجازا رئيسيا صوب تجديد ولاية البرلمان الديمقراطية ومواصلة تنشيط المؤسسات اللبنانية.

١٧٥ - وقدم مكتب المنسقة الخاصة التوجيه والدعم على المستوى السياسي لضمان التقيد بأحكام قانون الانتخابات لعام ٢٠١٧، وعمل بشكل وثيق مع مشروع دعم الانتخابات اللبنانية الذي وضعه البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان لكفالة حسن توقيت ومواءمة بث الرسائل للجمهور وتقديم الإحاطات إلى الشركاء وتتبع التوترات المتصلة بالانتخابات في جميع دوائر البلد الانتخابية والإنذار المبكر بها. وبالاشتراك مع كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والنرويج والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين، شجعت المنسقة الخاصة على زيادة تمثيل المرأة في العملية الانتخابية.

١٧٦ - وفي أعقاب الانتخابات، شجع مكتب المنسقة الخاصة القيادة السياسية وجميع الأحزاب السياسية في البلد على العمل متحلين بروح الوحدة الوطنية من أجل تشكيل حكومة شاملة وتوافقية، مع الحفاظ أيضاً على استقرار البلد الداخلي، وصون شراكاته الإقليمية والدولية، والمضي قدما بجدول الأعمال الذي وضعه لبنان وشركاؤه في مؤتمرات الدعم الدولية. وقد عقد أشرفت المنسقة الخاصة على اجتماعات مجموعة الدعم الدولية مع رئيس لبنان ورئيس وزرائه، وساعدت في صياغة بيانات مجموعة الدعم الدولية.

١٧٧ - ويواصل مكتب المنسقة الخاصة الإبلاغ عن المخاطر التي يواجهها لبنان نتيجة الأزمة التي تشهدها الجمهورية العربية السورية. وبفضل تحسين تبادل المعلومات مع سائر كيانات الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون السلامة والأمن ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونظام رصد التوترات الاجتماعية الذي وضعه البرنامج الإنمائي، أصبح لدى المكتب أدوات مشتركة جديدة للتحليل والإنذار المبكر من أجل تعزيز أنشطته الوقائية.

١٧٨ - وفي المجال المتعلق بالاستقرار والتنمية، تولى مكتب المنسقة الخاصة قيادة الجهود الرامية إلى تنسيق ورصد تنفيذ خطة لبنان للاستجابة للأزمة للفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠ والإبلاغ عن تنفيذها. وورد ما مجموعه ١,٢٤ بليون دولار في إطار دعم الخطة في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل نسبة ٤٥ في المائة من النداء الإجمالي لعام ٢٠١٧ (٢,٧ بليون دولار). وبحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨، ورد مبلغ قدره ٥٦٠ مليون دولار. وقدم المكتب الدعم إلى كل من الاتحاد الأوروبي ومفوضية شؤون اللاجئين وحكومة لبنان من أجل عقد مؤتمر بروكسل الثاني بشأن موضوع ”دعم مستقبل سورية والمنطقة“، الذي اشترك في رئاسته كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وعُقد يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، من أجل مواصلة تعبئة الدعم اللازم للاستجابة الإنسانية. وساعد المكتب في وضع ”ورقة شراكة لبنان“ لتحديد الالتزامات المتبادلة بين لبنان والجهات المانحة الدولية في إدارة الاستجابة لاحتياجات اللاجئين.

١٧٩ - ومع دخول النزاع في الجمهورية العربية السورية عامه السابع، عمل مكتب المنسقة الخاصة على زيادة الدعم المقدم إلى اللاجئين والجماعات المحلية والمؤسسات اللبنانية المستضيفة للاجئين. وتمشيا مع البيان المنبثق عن اجتماع مجموعة الدعم الدولية العقود في باريس في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تعاون المكتب بشكل وثيق مع كل من حكومتي لبنان وفرنسا والبنك الدولي والجهات المانحة للتحضير لمؤتمر المستثمرين الدوليين، الذي أطلق عليه اسم المؤتمر الاقتصادي من أجل التنمية عبر الإصلاحات ومع المؤسسات (مؤتمر سيدر)، الذي عُقد في باريس في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وأسفر عن التعهد بالتزامات تفوق ١٠ بلايين دولار تدفع في شكل قروض ميسرة متوسطة وطويلة الأجل للبنان لتمويل مشاريع في مجالات البنى التحتية العامة والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية. وبعد ذلك، عمل كل من مكتب المنسقة الخاصة والشركاء مع حكومة لبنان على وضع إطار لرصد تنفيذ إصلاحات القطاع العام، وتوفير القروض.

١٨٠ - وقدم مكتب المنسقة الخاصة الدعم إلى حكومة لبنان من أجل إجراء مشاورات وطنية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإعداد تقريرها الذي يرتقب أن تقدمه في إطار عملية الاستعراض الوطني الطوعي في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٨. ويتولى فريق الأمم المتحدة القطري مواءمة الإطار الاستراتيجي المتكامل للبنان مع أهداف التنمية المستدامة.

١٨١ - ودعا مكتب المنسقة الخاصة إلى المساءلة المعيارية عن الالتزامات في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية إلى لبنان. وقد وُضعت الصيغة النهائية لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان من أجل لبنان في عام ٢٠١٧، واكتمل إعداد أول تقرير يستعرض تنفيذ تلك السياسة اشترك في تنسيقه كل من مكتب المنسقة الخاصة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويواصل المكتب تشجيع تعميم مراعاة حقوق الإنسان في قطاع الأمن، وبرامج المساعدة، وتعزيز التشريعات وآليات المساءلة. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨، عين مجلس الوزراء في البلد أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان العشرة.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٩

١٨٢ - ستواصل البيئة المحلية والإقليمية المتوترة التأثير على استقرار لبنان الأمني والسياسي والاجتماعي - الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة إل جانب تفاقم المشاكل الهيكلية السائدة. وستظل أولويات وجود الأمم المتحدة في لبنان تركز على الركائز الثلاث لنهج لبنان ككل (أي السلام والأمن، والاستقرار، ودعم تحقيق الاستقرار والتنمية) بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي ومع فئات الدعم الدولي الثلاث تحت رعاية مجموعة الدعم الدولية للبنان (تقديم المساعدة للجيش اللبناني، واللاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة، والبرامج الحكومية والخدمات العامة المتضررة من الأزمة في الجمهورية العربية السورية). وستعمل المنسقة الخاصة، بصفتها مسؤولة عن تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في لبنان، مع نائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية على تعزيز تكامل واتساق عمل منظومة الأمم المتحدة في لبنان.

١٨٣ - ومن أجل تعزيز السلام والأمن وتحصين لبنان من النزاع الإقليمي، ستسعى المنسقة الخاصة إلى التخفيف من المخاطر واستكشاف السبل الكفيلة بتعزيز الاستقرار عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والعمل مع الشركاء الإقليميين وإسرائيل. وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في ٦ أيار/مايو ٢٠١٨ وتشكيل الحكومة المرتقب، ستشجع المنسقة الخاصة الأطراف اللبنانية على التحاور من أجل تعزيز الاستقرار وسير عمل مؤسسات الدولة، وإحراز تقدم نحو وفاء البلد بتعهداته والتزاماته الدولية، بما في ذلك سياسة النأي بالنفس التي تتبعها الحكومة وجهودها الرامية إلى إجراء حوار وطني بشأن وضع استراتيجيةٍ دفاعية وطنية. وستسعى المنسقة الخاصة جاهدة للحفاظ على توافق الآراء الدولي بشأن لبنان والاستفادة منه من أجل إعطاء دفع لجدول أعمال مجموعة الدعم الدولية المتعلق باستقرار البلد وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية.

١٨٤ - وسيواصل مكتب المنسقة الخاصة دعم بسط سلطة الدولة اللبنانية على ترابها الوطني بأكمله، بما في ذلك في جنوب لبنان، وجعل الاستخدام المشروع للقوة حِكراً على الدولة. وسيتعاون المكتب بشكل وثيق مع قوة الأمم المتحدة وشركاء آخرين للحفاظ على وقف الأعمال العدائية على امتداد الخط الأزرق وعبره والبناء على ذلك، ومن أجل تحقيق الهدف الأطول أجلاً المتمثل في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وسيستمر المكتب في تعزيز تكامل جهود فريق الأمم المتحدة القطري مع القوة المؤقتة في دعم توسيع نطاق السلطة المدنية للحكومة جنوب نهر الليطاني. وسيبذل المكتب أيضا مساعيه الحميدة للتخفيف من حدة المخاطر على امتداد الخط الأزرق وعبره وسيسعى إلى إحراز تقدم في المسائل البحرية عندما تتاح فرص لذلك.

١٨٥ - ومن أجل دعم الاستقرار في لبنان، سيشجع المكتب الحوار الوطني بشأن القضايا السياساتية والتشريعية، ومن أجل احترام القواعد الدستورية. وسيروج المكتب لإقامة مؤسسات دولة فعالة وتوافقية وشاملة مع زيادة مشاركة النساء والشباب في عمليتي صنع القرار والحوكمة. وسيدعو إلى تنفيذ تدابير إصلاح هيكلية وقطاعية وضريبية لدعم استقرار البلد الاقتصادي وحوكمته الفعالة.

١٨٦ - وسيدعم المكتب بسط وتوطيد سلطة الدولة اللبنانية والخدمات العامة في جميع أنحاء إقليمها الوطني، بما في ذلك في جنوب لبنان، وسيعزز توفير الموارد الكافية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وسيعمل مع المكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان واليونيسيف وغيرهما من شركاء الأمم المتحدة من أجل تمكين لبنان من الوفاء بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان.

١٨٧ - وفيما يتعلق بتحقيق الاستقرار على المستوى الإنساني والاجتماعي - الاقتصادي، سيواصل المكتب دعم جهود الحكومة الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من آثار النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية بسبل منها تعزيز وجود مؤسسات الدولة في جميع أنحاء أراضي لبنان، وتقديم الدعم الدولي للجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي في مجالات منها إدارة الحدود. وستكفل المنسقة الخاصة ونائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية أن يعمل فريق الأمم المتحدة القطري بطريقة منسقة ضمن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية بطريقة شاملة. ومع دخول الأزمة في الجمهورية العربية السورية عامها الثامن، ستواصل الأمم المتحدة دعم لبنان وسكانه، بمن في ذلك أشد فئاته ضعفاً، من خلال دعوة الجهات المانحة إلى تقديم المساعدة مباشرة لكل من خطة لبنان للاستجابة للأزمة وأدوات التمويل الطويل الأجل بشروط تساهلية، بما في ذلك تقديم الدعم لبرنامج الاستثمار الرأسمالي من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية الذي وضعه البلد. وستعمل المنسقة الخاصة بشكل وثيق مع المجتمع الدولي وحكومة لبنان لضمان تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في ورقة شراكة لبنان لعام ٢٠١٨ من أجل دعم الجماعات المحلية المضيفة واللاجئين معاً. وسيواصل نائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية أيضاً التركيز على تعزيز الشراكة مع البنك الدولي في مجال الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام.

١٨٨ - وسيستمر كل من المنسقة الخاصة ونائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في الدعوة إلى تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تمويلاً كافياً ومستداماً ويمكن التنبؤ به لكي تتمكن الوكالة من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ولتنفذ الحكومة ”رؤية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان“. وستواصل المنسقة الخاصة التأكيد على حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية، وحماية اللاجئين، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

١٨٩ - وسيتواصل المكتب مع الحكومة بشأن الترويج لأهداف التنمية المستدامة وإضفاء طابع محلي عليها عبر سبل منها عملية وطنية متواصلة لأصحاب المصلحة المتعددين. وتمشياً مع سياسة الأمين العام بشأن التخطيط والتقييم المتكاملين، ستُراعى في عمليات التخطيط المستقبلية التحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها لبنان ككل.

١٩٠ - وسيدعم المكتب البعثات التي تزور لبنان والجمهورية العربية السورية، وسيقدم، عند الطلب، الدعم المشترك بين البعثات إلى كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الجمهورية العربية السورية. وسيواصل المشاركة في عمليات التخطيط للطوارئ التي تجريها الأمم المتحدة بشكل منتظم.

١٩١ - ويرد أدناه عرض للهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ١٧

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز نتائج التنمية في لبنان والمحافظة على السلم والأمن الدوليين في جنوب لبنان

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(أ) استمرار الحوار السياسي بين الأطراف اللبنانية بشأن المسائل الرئيسية	’١‘ عدد اجتماعات مجلس الوزراء المنعقدة بمشاركة جميع الطوائف الرئيسية	الأداء المستهدف	٥٢	٤٥	٤٥	٤٥
		الأداء المقدر		٥٢	٥٠	٤٠
		الأداء الفعلي			٥٢	٤٢
	’٢‘ عدد النساء في المناصب الرئيسية في الأحزاب السياسية والمؤسسات على الصعيد الوطني	الأداء المستهدف	٢٥	٦٠	٢٠	
		الأداء المقدر		٢٥	٢٠	١٠
		الأداء الفعلي			٢٠	٢٠
	’٣‘ عدد الانتخابات البرلمانية أو البلدية التي تجرى (رهناً بالجدول الزمني للانتخابات)، بدعم من مكتب المنسقة الخاصة	الأداء المستهدف	—	١	١	٢
		الأداء المقدر		١	١	١
		الأداء الفعلي			—	١
	’٤‘ عدد اجتماعات الحوار الوطني التي يقودها الرئيس و/أو جلسات الحوار البرلماني التي يقودها رئيس مجلس النواب	الأداء المستهدف	٦	٦	١٥	
		الأداء المقدر		٢	٣	١٤
		الأداء الفعلي			—	١١

النواتج

- ١٧٠ اجتماعا عقدتها كل من المنسقة الخاصة لشؤون لبنان وفريقها مع القادة الرئيسيين للأحزاب السياسية والزعماء الدينيين في لبنان ومع المحاورين الإقليميين بشأن مسائل تتعلق بالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام
- إعداد تقارير يومية عن التطورات السياسية والأمنية، بما فيها التطورات الناجمة عن النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية
- صدور ٤٠ من البيانات العامة وبيانات التواصل الاجتماعي التي تؤكد أهمية الحوار السياسي وضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) في إطار متطلبات تحقيق استقرار لبنان بشكل أعم
- الإسهام بمدخلات تتسم بحسن التوقيت والأهمية في الإحاطات الشهرية المقدَّمة إلى مجلس الأمن ومواصلة العمل مع أعضاء المجلس بشأن الحالة في لبنان (١٢)

- ٦ اجتماعات عقدتها مجموعة الدعم الدولية للبنان على مستوى السفراء المعتمدين لدى لبنان
- تقديم مساهمات منتظمة في التقارير نصف السنوية المقدمة من الأمين العام عن قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (٢)
- تنفيذ المنسقة الخاصة لشؤون لبنان ٣٠ نشاطاً إعلامياً بتوجيه رسائل أساسية بشأن الحوار الوطني وتوافق الآراء والاستقرار والأمن
- إصدار مجموعة الدعم الدولية للبنان ٣ بيانات

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(ب) التقيد بوقف الأعمال العدائية في جنوب لبنان واتخاذ خطوات ملموسة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)	'١' عدد انتهاكات الخط الأزرق التي تتم جواً وبحراً وبراً	الأداء المستهدف	—	—	—	—
		الأداء المقدر		٢ ٦٠٠	١ ٠٣٨	١ ٩٦٨
		الأداء الفعلي			٣ ٨٣٥	٢ ٠٨٠
	'٢' عدد الآليات المنشأة بمشاركة الأطراف للبت في تنفيذ وضع مزارع شبعا والتفاوض بشأنه	الأداء المستهدف	١	١	١	١
		الأداء المقدر		—	—	١
		الأداء الفعلي			—	—
	'٣' النسبة المئوية لتوصيات الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية المنفَّذة من أجل تعزيز نظام الحدود	الأداء المستهدف	٥٠	٤٠	٤٠	٤٠
		الأداء المقدر		٥٠	٤٠	٤٠
		الأداء الفعلي			٤٠	٤٠
	'٤' عدد الكتائب أو الألوية المنتشرة لبسط وتوطيد سلطة الدولة جنوب نهر الليطاني	الأداء المستهدف	٤			
		الأداء المقدر				
		الأداء الفعلي				

النواتج

- القيام أسبوعياً برصد المواقف والبيانات والإجراءات الدبلوماسية التي تعني لبنان وإسرائيل لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- إصدار بيانات علنية شهرية بشأن الاحترام الكامل للخط الأزرق وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- عقد اجتماعات أسبوعية مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتنسيق السياسات وتبادل المعلومات
- المشاركة في اجتماعات الآلية الثلاثية الأطراف مع الطرفين (٩)
- عقد اجتماعات ثلاث مرات في السنة مع جميع الأطراف لمناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- المواظبة على حضور الاجتماعات التنسيقية التي تعقدها الحكومة والأمم المتحدة والجهات المانحة بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الحدود (٩)

- العمل في إطار ثنائي مع محاورين لبنانيين، مثل الأجهزة الأمنية، بشأن ترسيم الحدود وتأمينها وإدارتها، ومن ضمنها الحدود البحرية (١٢)
- تقديم ٣ تقارير إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*				
		٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(ج) الاستجابة المنسقة للاحتياجات الإنسانية واحتياجات تحقيق الاستقرار والتنمية	’١‘ الحفاظ على عدد اجتماعات التنسيق مع الجهات المانحة	الأداء المستهدف	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
		الأداء المقدر		٢٤	٢٤	٢٤
		الأداء الفعلي			٢٤	٢٤
	’٢‘ الحفاظ على عدد اجتماعات التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك الاجتماعات المواضيعية وفرق العمل)	الأداء المستهدف	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦
		الأداء المقدر		٨٦	٨٦	٨٦
		الأداء الفعلي			٨٦	٨٦
	’٣‘ التمويل المقدم دعماً للاستجابة الإنسانية للاجئين والمجتمعات المحلية المستضيفة لهم في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام ٢٠١٥ [بدولارات الولايات المتحدة]	الأداء المستهدف	بليون ٢,٥	بليون ٢,٨	بليون ٢,٨	٢٠١ بليون
		الأداء المقدر		١,١ بليون	بليون ١,٤	١,٣ بليون
		الأداء الفعلي			١,٢ بليون	١,١ بليون
	’٤‘ عدد البرامج المشتركة التي يضعها فريق الأمم المتحدة القطري	الأداء المستهدف	٤	٣	٤	١
		الأداء المقدر		٣	٢	٢
		الأداء الفعلي			٣	–
	’٥‘ عدد المبادرات المشتركة التي يضعها ويدعمها فريق الأمم المتحدة القطري	الأداء المستهدف	٥	٥	٥	١
		الأداء المقدر		٥	٥	٢
		الأداء الفعلي			٥	٢
		الأداء المستهدف	٢			

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء			
		٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
	’٦‘ عدد اجتماعات التنسيق المعقودة في سياق إطار المتابعة المتفق عليها للمؤتمر الاقتصادي من أجل التنمية عبر الإصلاحات الاقتصادية ومع المؤسسات (مؤتمر سيدر)	الأداء المقدر			
		الأداء الفعلي			

النواتج

- تفعيل إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للبنان، الذي يضاف إلى جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن وأهداف الإدارة الرشيدة والأهداف الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (١) بطرق منها وضع برامج مشتركة
- وضع مبادرات التخطيط والبرمجة المشتركة مع الحكومة والشركاء الوطنيين/الدوليين التي تشمل مجالات رئيسية ذات أولوية، بما فيها جهود الاستجابة الإنسانية للأزمة وتحقيق الاستقرار وخطة التنمية الطويلة الأجل والتدخلات الوطنية التجريبية
- عقد اجتماعات شهرية لفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني وفريق إدارة البرامج، وعقد اجتماعات منتظمة للأفرقة العاملة المواضيعية التابعة لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الموسع
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات المانحة بشأن جهود الأمم المتحدة في مجالات الشؤون الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية بهدف الدعوة إلى مواصلة تعاون الجهات المانحة وتنسيق البرامج والأنشطة
- استحداث نظام لتتبع تدفقات المعونة المالية إلى لبنان بالتعاون مع السلطات الوطنية المعنية
- عقد اجتماعات شهرية لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- عقد اجتماعات مرة كل شهرين للتنسيق مع البنك الدولي بشأن مسائل منها مرفق التمويل الإقليمي
- عقد اجتماعات نصف سنوية بشأن التخطيط للتصدي لحالات الطوارئ بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الشركاء من المنظمات غير الحكومية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والحكومة
- عقد اجتماعات تنسيقية نصف سنوية مع الأونروا والجهات المانحة من أجل تحسين الظروف في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين
- عقد اجتماعات منتظمة في سياق إطار المتابعة المتفق عليه للمؤتمر الاقتصادي من أجل التنمية عبر الإصلاحات ومع المؤسسات (٤)

العوامل الخارجية

١٩٢ - من المتوقع أن يتحقق الهدف بافتراض ما يلي: (أ) ألاّ يكون للنزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية والتوترات الإقليمية الأوسع نطاقاً مزيد من التأثير السلبي على الحالة الأمنية والاستقرار الطويل الأجل في لبنان؛ (ب) وأن تسود الإرادة السياسية التي تبديها الأطراف في التحاور بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وألا يحدث أي تصعيد على امتداد الخط الأزرق؛ (ج) وأن تمكن استمرارية الأداء المؤسسي والحكومي الحكومة اللبنانية من معالجة المسائل الرئيسية السياسية

والإنسانية والأمنية والمسائل المتعلقة بتحقيق الاستقرار؛ (د) وأن يستمر التزام المجتمع الدولي بدعم أهداف البعثة من أجل تحقيق الإنجازات المقترحة وتنفيذ ولايتها المتمثلة في دعم لبنان.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٨

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	٢٠١٨			٢٠١٩		الفرق (٢٠١٨-٢٠١٩)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٩
	الاعتمادات	النفقات المقدَّرة	الفرق المقدَّر	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الزيادة/(النقصان)	
	(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(١)	(٧)=(٤)+(٣)
تكاليف الموظفين المدنيين	٦ ٦٠٧,٣	٧ ٤٤٩,٠	٨٤١,٧	٧ ٣٢٦,٨	–	٧١٩,٥	٨ ١٦٨,٥
التكاليف التشغيلية	١ ٥٩٤,١	١ ٥٨٨,٥	(٥,٦)	١ ٥٧٣,٨	٩٣,٧	(٢٠,٣)	١ ٥٦٨,٢
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٨ ٢٠١,٤**	**٩ ٠٣٧,٥**	**٨٣٦,١**	**٨ ٩٠٠,٦**	**٩٣,٧**	**٦٩٩,٢**	**٩ ٧٣٦,٧**

الجدول ١٩

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا									فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون			متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وأ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	مجموع الوظائف الدولية	الرتبة المحلية	موظف فني وطني			
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٨	١	١	–	١	٢	٦	١	١	١٣	٧	–	٢٠	٥٨	٤		–	**٨٢**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩	١	١	–	١	٢	٦	١	١	١٣	٧	–	٢٠	٥٨	٤		–	**٨٢**
التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**		**–**	**–**

١٩٣ - تعزى الزيادة في النفقات المتوقعة في عام ٢٠١٨ أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي الذي بلغت نسبته ٦ في المائة في عام ٢٠١٨ مقارنة بنسبة ١٥ في المائة المعتمدة للموظفين الدوليين؛ (ب) وبدء تطبيق جدول منقح لمرتبات الموظفين الوطنيين في مركز العمل في بيروت اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ (ج) وارتفاع المتوسط الفعلي للدرجات ضمن الرتبة لشاغلي الوظائف الحاليين ونسبة النفقات المتصلة بالتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، استنادا إلى اتجاهات الإنفاق. ويقابل هذه الزيادة في النفقات جزئيا انخفاض في النفقات الفعلية تحت بند السفر في مهام رسمية.

١٩٤ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٩ ما مقداره ٦٠٠ ٩٠٠ ٨ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٨٠٠ ٣٢٦ ٧ دولار) لاستمرار ٨٢ وظيفة مؤقتة (وظيفة برتبة وكيل أمين عام، ووظيفة برتبة أمين عام مساعد، ووظيفة برتبة مد-١، ووظيفتان برتبة ف-٥، و ٦ وظائف برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة برتبة ف-٢، و ٧ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ وظائف لموظفين فنيين وطنيين، و ٥٨ وظيفة من الرتبة المحلية)، والتكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٥٧٣ ١ دولار) تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٣٠٠ ٣١ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٨٠٠ ٢٣٢ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (٩٠٠ ٨٣٢ دولار)، والنقل البري (٤٠٠ ٧٨ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٢٧٦ دولار)، والخدمات الطبية (٠٠٠ ٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ١١٧ دولار).

١٩٥ - وفي عام ٢٠١٩، لن يطرأ أي تغيير على عدد ومستوى الوظائف المقترحة لمكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان.

١٩٦ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٨ أساسا إلى: (أ) تطبيق معدل شغور أدنى تبلغ نسبته ٦ في المائة لعام ٢٠١٩ يأخذ في الحسبان متوسط معدل الشغور الفعلي في عام ٢٠١٨، مقارنة بمعدل ١٥ في المائة المعتمد في عام ٢٠١٨ للموظفين الدوليين؛ (ب) وبدء تطبيق جدول منقح لمرتبات الموظفين الوطنيين في مركز عمل بيروت اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ (ج) وارتفاع المتوسط الفعلي للدرجات ضمن الرتبة لشاغلي الوظائف الحاليين، ونسبة النفقات الفعلية المتصلة بالتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، استنادا إلى اتجاهات الإنفاق. ويقابل هذه الزيادات جزئيا انخفاض في الموارد المتعلقة بالتكاليف التشغيلية، ولا سيما في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، يعزى إلى انخفاض الاحتياجات لرسوم التدريب نتيجة انخفاض عدد المشاركين الذين حضروا دورة الحماية اللصيقة للعاملين في هذا المجال.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٩٧ - لم تتوافر أي موارد خارجة عن الميزانية لمكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان في عام ٢٠١٨، ولا يُتوقع توافر أي موارد من هذا القبيل لهذا المكتب في عام ٢٠١٩.

زاي - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

(٥٠٠ ٣٤٨ ٧ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

١٩٨ - أُنشئ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إثر تبادل رسالتين بين الأمين العام (S/2009/697) ورئيس مجلس الأمن (S/2010/457)، ودُشِّن في ٢ آذار/مارس ٢٠١١. وتقلد الممثل الخاص الحالي للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس المكتب الإقليمي مهامه في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧.

ويشمل نطاق عمل المكتب الإقليمي البلدان الـ ١١ للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا[1]. وستنتهي ولايته في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١ (انظر S/2018/789 و S/2018/790).

١٩٩ - ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١١، يعمل المكتب الإقليمي بوصفه أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وهي هيئة مكلفة بولاية من الجمعية العامة.

٢٠٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، دعا مجلس الأمن كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها المكتب الإقليمي، إلى مضاعفة الدعم الذي تقدمه لحكومات المنطقة، وكذلك للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل التصدي لما ينتج عن العنف الذي تمارسه جماعة بوكو حرام من آثار على السلام والاستقرار في المنطقة. ودعا أيضاً المكتب الإقليمي إلى تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز والتحديات المتبقية فيما يتعلق بمكافحة جماعة بوكو حرام (انظر قرار المجلس ٢٣٤٩ (٢٠١٧)).

٢٠١ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٨ (انظر S/PRST/2018/17)، أحاط مجلس الأمن علما بأن أولويات المكتب الإقليمي تشمل: (أ) القيام بالمساعي الحميدة نيابة عن الأمين العام؛ (ب) ومساعدة بلدان المنطقة دون الإقليمية في توطيد السلام ونزع فتيل التوترات الناشئة عن الانتخابات العديدة التي جرت في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، وتقديم العون إلى البلدان التي تواجه أزمات مؤسسية تتعلق بالعمليات الانتخابية؛ (ج) والعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأعضائها على إرساء الأساس للمنع الهيكلي للعنف المرتبط بالانتخابات؛ (د) وتعزيز قدرات أمانة الجماعة الاقتصادية في مجالات منع نشوب النزاعات، والإنذار المبكر، والمرأة والسلام والأمن، والوساطة وغيرها من المجالات، بسبل منها مواصلة إجراء عمليات التقييم والزيارات المشتركة مع الجماعة الاقتصادية؛ (هـ) والعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمعالجة القضايا عبر الإقليمية من قبيل الأمن البحري في خليج غينيا، والنزاع بين المزارعين ورعاة الماشية، ومكافحة جماعة بوكو حرام. وشجع المجلس الممثل الخاص والمكتب الإقليمي على مواصلة دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وزيادة الجهود الإقليمية الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة وخارطة الطريق الخاصة بها.

٢٠٢ - وطلب مجلس الأمن في البيان ذاته أن يجري الأمين العام استعراضا استراتيجيا بشأن نطاق ولاية المكتب وأنشطته وأن يحيل إلى المجلس بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ توصياتٍ عن أوجه التحسن الممكنة، بما في ذلك فيما يتصل بالاتساق في أنشطة الأمم المتحدة المنفذة في البلدان المشمولة بولاية المكتب، أو أن يوافي المجلس بأولويات جديدة أو معاد صقلها.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٠٣ - يتعاون المكتب الإقليمي مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ولجنة حوض بحيرة تشاد. وقد وضع المكتب إطار تعاون أكثر نشاطا مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط

(١) أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

أفريقيا، وهو يعطي الأولوية للتعاون مع هذه المؤسسة وتقديم الدعم إليها، وذلك استجابة لمناشدة رؤساء دول المنطقة لهذا الغرض.

٢٠٤ - ويواصل المكتب الإقليمي تنسيق الجهود مع غيره من كيانات الأمم المتحدة والشركاء، بما في ذلك أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله جماعة جيش الرب للمقاومة. ويعمل المكتب الإقليمي بشكل وثيق مع الشركاء، ومن ضمنهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، من أجل تقديم الدعم إلى الحكومات والمنظمات الإقليمية وتقديم تقارير منتظمة عن محاربة جماعة بوكو حرام، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وتعزيز الجهود الإقليمية والأقاليمية في مجال الأمن البحري في خليج غينيا ودعمها. ويتعاون المكتب الإقليمي مع كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف معالجة المسائل الجنسانية والمسائل المتصلة بحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

٢٠٥ - ومن أجل تعزيز تآزر الجهود فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والحفاظ على علاقات عمل متينة مع جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام في المنطقة، يعقد المكتب الإقليمي اجتماعاً سنوياً لرؤساء كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا. ويتعاون المكتب أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وغيرها من الهيئات. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المكتب الإقليمي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسقين المقيمين المعنيين.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٨

٢٠٦ - تشمل الإنجازات الرئيسية للمكتب الإقليمي في عام ٢٠١٨ ما يلي: بذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة وتشجيع الحوار السياسي في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك في أنغولا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو؛ والعمل بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل الاضطلاع بالأنشطة المشتركة المتعلقة بالسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية وبناء قدرات أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وكفالة الأداء الفعال للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا؛ وتقديم الدعم إلى الجهات المعنية وتعزيز التعاون في المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بمكافحة جماعة بوكو حرام؛ وتيسير تنفيذ الاستراتيجيات دون الإقليمية المتصلة بمكافحة الإرهاب والتصدي لجيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام وأعمال القرصنة؛ وتيسير التنسيق الإقليمي مع كيانات الأمم المتحدة؛ وتقديم تقارير إلى المقر عن التطورات الحاصلة في وسط أفريقيا.

٢٠٧ - وتشمل الإنجازات البارزة التي جرى تحقيقها: عقد حلقة عمل للعاملين في وسائط الإعلام الوطنية في سان تومي وبرينسيبي في آذار/مارس ٢٠١٨؛ وعقد حلقتي عمل لبناء قدرات الشرطة الوطنية في غابون (عن حماية حقوق الإنسان في العملية القضائية وإدارة الحشود بشكل ديمقراطي في شباط/فبراير ٢٠١٨، وعن الإرهاب وجرائم الفضاء الإلكتروني وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات والعقاقير المخدرة في نيسان/أبريل ٢٠١٨)؛ وعقد حلقة عمل في برازافيل في أيار/مايو ٢٠١٨ لإقرار خطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في وسط أفريقيا.

٢٠٨ - وقد حث مجلس الأمن المكتب الإقليمي على دعم دول المنطقة في إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية، بسبل منها تعزيز المشاركة السياسية للمرأة (انظر S/PRST/2014/25 و S/PRST/2015/12). وكثف المكتب الإقليمي أنشطة المساعي الحميدة التي يقوم بها للمساعدة على تيسير الحوار بين الأطراف السياسية المعنية في تشاد وسان تومي وبرينسيبي وغابون والكاميرون والكونغو. وما فتئ المكتب الإقليمي يقدم تحليلا متعمقا للتطورات السياسية لكفالة التدخل في الوقت المناسب، عند الاقتضاء.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٩

٢٠٩ - سيركز المكتب الإقليمي أنشطته ذات الأولوية التي سينفذها في عام ٢٠١٩، تمشياً مع ولايته، على ما يلي:

(أ) تعزيز الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة والوساطة مع التركيز بشكل خاص على أشكال التوتر والعنف المرتبطة بالانتخابات من خلال ما يلي: '١' إيفاد بعثات الإنذار المبكر والوساطة إلى بلدان وسط أفريقيا، على الصعيد العملي وعلى مستوى القيادة، بما في ذلك بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي؛ '٢' والمشاركة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات الوساطة لدى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ '٣' وتفعيل هيكل دائم للتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل الإنذار المبكر وتنسيق عملية صنع القرار فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة وبعثات الوساطة في المنطقة دون الإقليمية؛ '٤' وتفعيل آلية دائمة للتشاور مع الوسطاء وأمناء المظالم من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ '٥' وتنفيذ نتائج التقييم المستقل للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بصيغتها المعتمدة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ أثناء الاجتماع الوزاري الرابع والأربعين للجنة في ياوندي؛

(ب) دعم مبادرات الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن عن طريق ما يلي: '١' إيفاد بعثات فنية ودبلوماسية، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة التهديدات الناجمة عن جماعة بوكو حرام والقرصنة في خليج غينيا والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتهديدات عبر الإقليمية الأخرى، بما فيها المسائل المتصلة بالترحال الرعوي؛ '٢' وتقديم الدعم إلى الحكومات والمنظمات دون الإقليمية والمشاركة في زيادة عدد التقارير المقدَّمة بشأن مكافحة جماعة بوكو حرام؛ '٣' والتواصل على الصعيد العملي وعلى مستوى القيادة، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تعزيز مواصلة تنفيذ المبادرات الوطنية ودون الإقليمية الهادفة لمكافحة الصيد غير المشروع والأشكال الأخرى للجريمة العابرة للحدود الوطنية؛ '٤' وتعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في وسط أفريقيا عن طريق مبادرات الدعوة وتقديم المشورة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وشبكات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛ '٥' وتقديم الدعم من أجل التنسيق بين الجهات المعنية المشاركة في مكافحة الجماعات المسلحة، بما فيها جماعة جيش الرب للمقاومة؛

(ج) كفالة تعزيز اتساق عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا بهدف تشجيع اتباع نهج متكامل إزاء السلام والأمن، وذلك من خلال: '١' تعبئة الدعم من داخل منظومة الأمم المتحدة للمبادرات الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن، لا سيما تلك المضطلع بها في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ '٢' وتعزيز مبادرات وبرامج الأمم المتحدة المشتركة التمويل والعابرة الحدود الرامية إلى معالجة المشاكل الإقليمية مثل الخطر الذي تشكله جماعة بوكو حرام؛

(د) تعزيز القدرة على إسداء المشورة إلى الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن التطورات الهامة المتعلقة بالسلام والأمن في وسط أفريقيا عن طريق ما يلي: '١' إيفاد بعثات تقييم منتظمة إلى البلدان المندرجة ضمن نطاق ولاية المكتب الإقليمي؛ '٢' وتعزيز آليات تبادل المعلومات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات الوطنية والشركاء الدوليين والثنائيين والمتعددي الأطراف والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

٢١٠ - ويرد أدناه عرض لهدف المكتب الإقليمي وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة به.

الجدول ٢٠

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*				
			٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(أ) تعزيز مشاركة وتعاون دول وسط أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية في مجالي السلام والأمن، من خلال بذل المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة	'١' زيادة عدد الأنشطة المضطلع بها في سياق المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة مع كبار المسؤولين من الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية وإدارتها و/أو تسويتها	الأداء المستهدف	٥٥	٦٠	٦٠	٤٠
		الأداء المقدر		٤٠	٦٠	٤٠
		الأداء الفعلي			٤٥	٤٠
	'٢' أداء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا لعملها بفعالية [عدد الاجتماعات]	الأداء المستهدف	٢	٢	٢	٢
		الأداء المقدر		٢	٢	٢
		الأداء الفعلي			٢	٢

النواتج

- إيفاد ٣٣ بعثة من بعثات الإنذار المبكر إلى بلدان وسط أفريقيا، بما فيها بعثات مشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، حسب الاقتضاء، بغية إسداء المشورة بشأن التدابير الوقائية
- المشاركة في ٣ اجتماعات تنسيقية لرؤساء أجهزة الشرطة على الصعيدين الإقليمي والدولي
- القيام بأربع زيارات دبلوماسية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية لدعم عملية السلام وتحقيق الاستقرار
- تنظيم زيارتين ميدانيتين لمكتب لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا وأعضائها إلى البلدان التي تواجه مصاعب أمنية في المنطقة دون الإقليمية، ومتابعة توصيات اللجنة

- تنظيم اجتماعين وزاريين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والقيام بأعمال المتابعة مع رؤساء اللجنة من أجل دعم تنفيذ التوصيات والنتائج المنبثقة عن الاجتماعين
- عقد ٤ اجتماعات عمل واجتماعين رفيعي المستوى للتشاور والتخطيط بين المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن العمل المشترك، بما في ذلك جهود المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة المبذولة في المنطقة دون الإقليمية
- المشاركة في جلسة للمشاورات الوطنية فيما بين المؤسسات بشأن حقوق الإنسان
- إيفاد بعثتين رفيعتي المستوى للمساعي الحميدة مشتركتين بين المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى المنطقة دون الإقليمية بهدف التشجيع على منع نشوب النزاعات وعلى تسويتها بالطرق السلمية
- المشاركة في ٤ اجتماعات رفيعة المستوى للمنظمات دون الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا) من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(ب) دعم وتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية وكذلك المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن	'١' عدد المبادرات المنفذة لتعزيز ودعم الجهود الإقليمية المبذولة لمعالجة أثر الأخطار الأمنية القائمة والمستجدة، بما فيها جماعتا بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة وانعدام الأمن البحري والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	الأداء المستهدف	٢٣	٢٧	٢٧	٢٧
		الأداء المقدر		٢٣	٢٧	٢٧
		الأداء الفعلي			٢٧	٢٧
	'٢' عدد المبادرات المنفذة لتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة دون الإقليمية الرئيسية الأخرى من أجل منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن	الأداء المستهدف	١٣	١٧	١٧	١٠
		الأداء المقدر		١١	١٧	١٠
		الأداء الفعلي			١٧	١٠
	'٣' عدد الأنشطة المضطلع بها لتشجيع مشاركة المجتمع المدني في تعزيز السلام والأمن	الأداء المستهدف	٢	٢	٢	٢
		الأداء المقدر		٢	٢	٢
		الأداء الفعلي			٢	٢
	'٤' عدد المبادرات المنفذة لتعزيز المزيد من التكامل الإقليمي في المنطقة دون الإقليمية	الأداء المستهدف	١	٢	٢	٢
		الأداء المقدر		١	٢	٢
		الأداء الفعلي			٢	٢

النواتج

- تنظيم حلقة عمل لبناء قدرات المؤسسات الحكومية المسؤولة عن الحكم الديمقراطي والتماسك الاجتماعي في مجالات تحليل النزاعات والإنذار المبكر والوساطة
- تنظيم حلقة عمل لفائدة النساء والقادة السياسيين الشباب لإطلاعهم على الحوار والوساطة والتيسير
- تنظيم حلقة عمل دون إقليمية عن المرأة والسلام والأمن

- تنظيم حلقة عمل لبناء وتعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجالي الوساطة والتيسير
- تنظيم حلقة عمل لبناء وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجالي الوساطة والتيسير
- تنظيم حلقتي عمل لتوعية كبار ضباط الدرك والشرطة بدورهم في عمليات الانتقال الديمقراطي
- تنظيم حلقتي عمل لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في آلية الإنذار المبكر التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
- تنظيم حلقة عمل لبناء قدرات الشباب في مجال منع نشوب النزاعات وتعزيز ثقافة السلام
- المشاركة في دورة عادية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وتوفير التوجيه لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة الذين يحضرون منتدى المنظمات غير الحكومية ودورة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب
- تنظيم حلقة عمل لفائدة المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة في المنطقة دون الإقليمية، بشأن مجالات منها رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها خلال العمليات الانتخابية
- عقد اجتماع مائدة مستديرة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتعزيز إدراج حقوق الإنسان في البرنامج الإقليمي للسلام والأمن وزيادة مشاركة المرأة فيه
- عقد اجتماع تنسيقي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يتناول مسائلَ مرتبطة بالشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية
- عقد اجتماع تنسيقي للجنة التوجيهية بشأن خطة العمل الإقليمية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في وسط أفريقيا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
- عقد اجتماع ثلاثي رفيع المستوى بين المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لمناقشة التقدم المحرز على صعيد التكامل الإقليمي
- عقد اجتماعي عمل بمشاركة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشركاء الإقليميين بشأن تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب
- عقد اجتماعين فنيين في/القيام بزيارتين ميدانيتين إلى مراكز التنسيق البحري في غرب أفريقيا ووسطها
- دعم تنظيم اجتماع سنوي مع رؤساء المؤسسات المعنية بالسلامة والأمن البحريين والمشاركة فيه (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا)
- إعداد تقريرين تقييميين للزيارات الميدانية المشتركة التي تُجرى مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى البلدان المتضررة من أعمال جماعة بوكو حرام
- تيسير وعقد اجتماع تنسيقي لجهات التنسيق المعنية بجماعة بوكو حرام والإرهاب، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- إيفاد بعثتين دبلوماسيتين رفيعتي المستوى لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال التصدي لجماعة بوكو حرام
- عقد اجتماعين فنيين لتيسير عمل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات للتصدي للأخطار الإرهابية/جماعة بوكو حرام
- إيفاد بعثة دبلوماسية مشتركة مع الاتحاد الأفريقي للحفاظ على الالتزام بتنفيذ استراتيجيات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الإقليمية المتعلقة بجماعة جيش الرب للمقاومة
- تيسير وعقد اجتماعين تنسيقيين لجهات التنسيق المعنية بجماعة جيش الرب للمقاومة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي
- إعداد تقريرين تقييميين للزيارات الميدانية التي تُجرى إلى البلدان المتضررة من أعمال جماعة جيش الرب للمقاومة

- المشاركة في اجتماع وزاري لآلية التنسيق المشتركة بهدف الترويج لمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي الرامية إلى القضاء على جماعة جيش الرب للمقاومة
- المشاركة في حلقة عمل ينظمها الاتحاد الأفريقي بشأن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلدان المتضررة من أعمال جماعة جيش الرب للمقاومة
- المشاركة في اجتماع سنوي للفريق العامل الدولي المعني بجماعة جيش الرب للمقاومة
- إيفاد ثلاث بعثات مشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتقييم واستعراض تنفيذ اتفاقية كينشاسا

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(ج) تعزيز الاتساق في عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا بهدف الترويج لنهج متكامل لتحقيق السلام والأمن	'١' عدد المبادرات المنفذة مع شركاء الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية لزيادة الوعي وتعزيز التنسيق	الأداء المستهدف	٩	١١	١١	١١
		الأداء المقدر		٩	١١	١١
		الأداء الفعلي			١١	١١
	'٢' زيادة أنشطة التواصل المنفذة لزيادة التوعية بمبادرات المكتب الإقليمي الرامية إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي	الأداء المستهدف	١٤	١٤	١٤	١٢
		الأداء المقدر		١٤	١٤	١٢
		الأداء الفعلي			١٤	١٢

النواتج

- عقد اجتماع تنسيقي سنوي لرؤساء كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية بهدف التشجيع على اتباع نهج مشترك في المجال الاستراتيجي والمشاركة العملياتية
- عقد اجتماع للمحللين السياسيين من بعثات الأمم المتحدة للسلام وممثلي مكاتب منسِّقي الأمم المتحدة المقيمين ومستشاري السلام والتنمية في وسط أفريقيا بشأن الأخطار الشاملة المحدقة بالسلام والأمن والاستقرار، وبشأن التشجيع على اتباع نُهج مشتركة في المجال الاستراتيجي والمشاركة العملياتية
- تنظيم نشاط خلال اليوم الدولي لحقوق الإنسان من أجل التعريف بأنشطة المكتب الإقليمي
- عقد ستة اجتماعات تنسيقية مع كيانات أو مؤسسات الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى
- تنظيم ١٤ نشاطا للتواصل، تتضمن مؤتمرات صحفية وحملات توعية بأنشطة المكتب الإقليمي ومهامه

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(د) إسداء المشورة الفعالة إلى الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن التطورات الهامة في وسط أفريقيا	التقيد بالمواعيد المحددة لتقديم التقارير التحليلية التي تتضمن توصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي للمقر وكيانات الأمم المتحدة اتخاذها	الأداء المستهدف	٥٠	٥٠		
		الأداء المقدر		٥٠	٥٠	
		الأداء الفعلي			٥٠	٣٦

النواتج

- تقارير تحليلية تتضمن توصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي للمقر وكيانات الأمم المتحدة الأخرى اتخاذها

العوامل الخارجية

٢١١ - سيتحقق الهدف بافتراض ما يلي: (أ) عدم حدوث نزاعات أو أزمات جديدة تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والرفاه الاجتماعي لدول المنطقة دون الإقليمية، وتؤدي إلى تغيير الأولويات؛ (ب) وأن يبدي رؤساء الدول والحكومات في وسط أفريقيا الإرادة السياسية من أجل توفير الرؤية والوسائل اللازمة لتمكين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وآليات السلام والأمن على الصعيد الإقليمي من الاضطلاع بعملها.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨			٢٠١٩		الفرق (٢٠١٨-٢٠١٩)	
فئة الإنفاق	*الاعتمادات* (١)	*النفقات المقدَّرة* (٢)	*الفرق المقدَّر* (٣)=(٢)-(١)	*مجموع الاحتياجات* (٤)	*الاحتياجات غير المتكررة* (٥)	*الزيادة/(النقصان)* (٦)=(٤)-(١)	*صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٩* (٧)=(٤)+(٣)
تكاليف الموظفين المدنيين	٥ ٣٨٣,٢	٥ ٤٠٩,٢	٢٦,٠	٥ ٦١٤,٣	–	٢٣١,١	٥ ٦٤٠,٣
التكاليف التشغيلية	١ ٧٣٤,٢	١ ٧٣٤,٢	–	١ ٧٣٤,٢	–	–	١ ٧٣٤,٢
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٧ ١١٧,٤**	**٧ ١٤٣,٤**	**٢٦,٠**	**٧ ٣٤٨,٥**	–	**٢٣١,١**	**٧ ٣٧٤,٥**

الجدول ٢٢

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا										*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*					
	وأ ع أ ع م	*مد-٢*	*مد-١*	*ف-٥*	*ف-٤*	*ف-٣*	*ف-٢*	***المجموع الفرعي***	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*	***مجموع الوظائف الدولية***	*الموظفون الوطنيون موظف فني وطني*	*الرتبة المحلية*	*متطوعو الأمم المتحدة*	***المجموع***
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٨	١	–	–	٢	٤	١١	٤	–	**٢٢**	٧	–	**٢٩**	٣	٩	–	**٤١**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩	١	–	–	٢	٤	١١	٤	–	**٢٢**	٧	–	**٢٩**	٣	٩	–	**٤١**
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٢١٢ - تعكس الزيادة المتوقعة في النفقات في عام ٢٠١٨ أساسا ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية للتكاليف العامة للموظفين من فئة الموظفين الدوليين والوطنيين، وتعكس استحقاقات شاغلي الوظائف الحاليين.

٢١٣ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٩ ما مقداره ٥٠٠ ٣٤٨ ٧ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٣٠٠ ٦١٤ ٥ دولار) اللازمة لاستمرار ٤١ وظيفة (وظيفة برتبة وكيل أمين عام، ووظيفتان برتبة مد-١، و ٤ وظائف برتبة ف-٥، و ١١ وظيفة برتبة ف-٤، و ٤ وظائف برتبة ف-٣، و ٧ وظائف من فئة الخدمات الميدانية، و ٣ وظائف لموظفين فنيين وطنيين، و ٩ وظائف من الرتبة المحلية)، فضلا عن التكاليف التشغيلية (٢٠٠ ٧٣٤ ١ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٦٠٠ ٣٤ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٠٠ ٦٧٥ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٠٠٠ ٢٣٩ دولار)، والنقل البري (٧٠٠ ٦٠ دولار)، والنقل الجوي (٩٠٠ ١٤٠ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٤٧٢ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٠٠ ١١١ دولار).

٢١٤ - ولن يطرأ أي تغيير في عام ٢٠١٩ على عدد وفئات الوظائف المقترحة ضمن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

٢١٥ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٨ أساسا إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين، التي تعكس الاعتماد المرصود بالمتوسط الفعلي للدرجات داخل الرتبة لشاغلي الوظائف الحاليين، ونسبة النفقات الفعلية للتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية للموظفين الدوليين، استنادا إلى اتجاهات الإنفاق.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢١٦ - خلال عام ٢٠١٨، يتوقع المكتب الإقليمي تخصيص موارد خارجة عن الميزانية قدرها ٢٠٠ ٢٠٦ دولار لتغطية التكاليف اللازمة لوضع الصيغة النهائية لخطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واعتمادها، ولتحديد منظمات الشباب في بلدان وسط أفريقيا. وفي عام ٢٠١٩، سيجري حشد موارد خارجة عن الميزانية تبلغ ١٠٠ ٣٣٥ دولار من أجل دعم: (أ) مشاركة وفد من ست نساء من منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة؛ (ب) ومشاركة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في اجتماع قادة قطاعات فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي التي أنشئت للتصدي لجماعة جيش الرب للمقاومة الذي سيجري في أديس أبابا؛ (ج) والأنشطة الرامية إلى تعزيز الحوار بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية وقوات الأمن في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في الكاميرون وتشاد.

حاء - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(٨٠٠ ١٥٤ ٧٨ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٢١٧ - أنشأ مجلس الأمن بعثةَ الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في قراره ٢٠٠٩ (٢٠١١)، وقام بتمديد ولايتها عدة مرات كان آخرها حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بموجب قراره ٢٤٣٤ (٢٠١٨).

٢١٨ - وفي ضوء تدهور الظروف السياسية والأمنية في ليبيا، قرّر مجلس الأمن، على النحو المبين في قراره ٢٤٣٤ (٢٠١٨)، أنه ينبغي للبعثة أن تواصل ممارسة الوساطة وبذل المساعي الحميدة لتقديم الدعم

في المجالات التالية: (أ) عملية سياسية وحوار أمني واقتصادي شاملان للجميع في إطار الاتفاق السياسي الليبي وخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا؛ (ب) ومواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛ (ج) وتوطيد ترتيبات حكومة الوفاق الوطني المتخذة فيما يتعلق بالحوكمة والأمن والشؤون الاقتصادية، بما في ذلك دعم الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية؛ (د) والمراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية، بما في ذلك العملية الدستورية وتنظيم الانتخابات. وقرر المجلس أيضا أنه ينبغي للبعثة أن تقوم، في حدود القيود التشغيلية والأمنية، بما يلي: (أ) دعم المؤسسات الليبية الرئيسية؛ (ب) وتقديم الدعم، بناء على الطلب، من أجل توفير الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات الإنسانية، وفقا للمبادئ الإنسانية؛ (ج) ورصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ (د) وتقديم الدعم لتأمين الأسلحة والأعتدة المتصلة بها غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها؛ (هـ) وتنسيق المساعدة الدولية وتقديم المشورة والمساعدة دعماً للجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني في سبيل تحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع، بما فيها المناطق المحررة من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

٢١٩ - وبعد توقيع الاتفاق السياسي الليبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، رحّب مجلس الأمن بالاتفاق في قراره ٢٢٥٩ (٢٠١٥). وفي القرارات ٢٢٣٨ (٢٠١٥) و ٢٢٩١ (٢٠١٦) و ٢٣٢٣ (٢٠١٦)، شجع المجلس البعثة أيضا على مواصلة العمل لاستعادة وجود لها في ليبيا عن طريق العودة التدريجية، حسبما تسمح به الظروف الأمنية، وعلى اتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة لهذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، أجري استعراض تقييمي استراتيجي في أيار/مايو ٢٠١٧، أوصى بتعزيز وجود الأمم المتحدة في طرابلس بشكل تدريجي وعلى أساس التناوب، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك. ورحب المجلس في القرار ٢٣٧٦ (٢٠١٧) بالتوصيات الصادرة عن الاستعراض التقييمي الاستراتيجي من أجل تعزيز قدرة البعثة على دعم العملية السياسية، وتعزيز التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وبالإضافة إلى ذلك، رحب المجلس في قراره ٢٤٣٤ (٢٠١٨) بالتقدم الذي أحرزته البعثة في استعادة وجودها في طرابلس وبخططها الرامية إلى استعادة وجودها في بنغازي وأنحاء أخرى من ليبيا عن طريق العودة التدريجية، حسبما تسمح به الظروف الأمنية، واتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة لهذا الغرض.

٢٢٠ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقد الأمين العام اجتماعا رفيع المستوى بشأن ليبيا على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة التي أطلقت خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا. وأعاد بيان صادر عن مجلس الأمن في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/PRST/2018/11) تأكيد دعم المجلس لخطة العمل، ورحب بالزخم الذي ولده المؤتمر الدولي المعني بليبيا الذي عقد في باريس في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، تحت رعاية الأمم المتحدة. ورحب المجلس أيضا بالتزام الأطراف الليبية بالعمل بصورة بناءة مع الأمم المتحدة من أجل اعتماد إطار دستوري وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية سلمية وذات مصداقية. وشدد المجلس في قراره ٢٤٣٤ (٢٠١٨) على أهمية الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيسير إيجاد تسوية سياسية يقودها ويمسك بمقاليدها الليبيون في سبيل تحقيق الأمن، والاستدامة السياسية والاقتصادية، والوحدة الوطنية في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يعيد تقييم مجموعة من الأهداف التفصيلية لتنفيذ المهام المنوطة بالبعثة، وأن يركز بشكل خاص على الخطوات اللازمة لإقامة السند الدستوري لإجراء الانتخابات والارتقاء بالعملية السياسية، وأن يبلغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف في تقاريره الدورية.

٢٢١ - وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، أدان مجلس الأمن في بيان صحفي الهجمات التي استهدفت البنية التحتية النفطية الليبية في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وأدان في وقت لاحق، في ٦ أيلول/سبتمبر، العنف الذي وقع في طرابلس والذي كان قد بدأ في ٢٦ آب/أغسطس. ورحب المجلس أيضا بنتيجة الوساطة التي توصلت إليها البعثة في ٤ أيلول/سبتمبر، وأكد من جديد دعمه القوي للممثل الخاص للأمين العام.

٢٢٢ - وقد ركزت جهود الأمم المتحدة منذ بداية عام ٢٠١٨ على تكثيف وجودها في ليبيا. وفي ضوء تقلب الحالة السياسية والأمنية في البلد، اعتمد عمل البعثة في عام ٢٠١٨ على زيادة كبيرة في وجودها القائم على التناوب، وبصورة رئيسية في طرابلس. وعلى النحو المقرر، نشرت البعثة أيضا وجودا مؤقتا لها في بنغازي، من خلال ترتيبات مخصصة. ومن المتوقع تواصل وجود البعثة في بنغازي وتوطيده، حسبما تسمح به الظروف الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيُنظر في إنشاء وجود صغير في مواقع أخرى في ليبيا. ومع ذلك، ونظرا للحالة الأمنية المتقلبة في طرابلس في آب/أغسطس، على الرغم من وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه مع الجماعات المسلحة بوساطة من الأمم المتحدة في ٤ أيلول/سبتمبر، عُلقت جميع تحركات الأمم المتحدة إلى مناطق أخرى في ليبيا في ٢ أيلول/سبتمبر حتى إشعار آخر، ومُنحت الموافقة على المهام الشديدة الأهمية على أساس كل حالة على حدة.

٢٢٣ - ورغم التقدم المحرز حتى الآن من خلال تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، فإن استمرار هشاشة الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا سيتطلب من البعثة العملَ بشكل وثيق ونشط، بطرق منها على الأخص مواصلة بذل جهود الوساطة والمساعي الحميدة، وكذلك تقديم الدعم للترتيبات الأمنية وهيكل الأمن الوطني والإصلاح الاقتصادي. ونظرا للتطورات الأمنية التي طرأت منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أعطت البعثة الأولوية لدعم المجلس الرئاسي على حل المشاكل الأمنية والاقتصادية، التي تمثل أساس الأزمة الليبية والتي تؤثر سلبا على النهوض بالعملية السياسية. وعلاوة على ذلك، أصبح من المسلّم به على نطاق واسع أن قدرة المؤسسات المالية الليبية على مواصلة العمل بشكل مستقل وفعال لا تزال أمرا حاسما من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، بما في ذلك لمنع تفاقم التشرذم السياسي. وبناء على ذلك، ستواصل البعثة دعم توحيد المؤسسات المالية وتعزيز قدراتها على العمل بفعالية مع السلطات الوطنية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٢٤ - تعمل البعثة بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وعلى أساس ترتيبات التكامل التي تقودها نائبة الممثل الخاص/المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية، وجنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بتقديم الدعم الدولي في القطاعات ذات الأولوية في ليبيا، وذلك بواسطة إطار لتنسيق التعاون التقني الدولي. وبالمثل، يتم تنسيق المساعدة الإنسانية عن طريق خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا.

٢٢٥ - وتواصل البعثة تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، ولمساعدة المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني على توسيع قاعدة دعمهما واستعادة المهام الحكومية الأساسية، وذلك أساسا عن طريق مشروع الحوار السياسي. وتواصل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة التقنية إلى الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور.

٢٢٦ - وفيما يتعلق بتمكين المرأة، تعمل البعثة إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النهوض بمشاركة المرأة عن طريق وضع المشروع المعنون ”النهوض بمشاركة المرأة الليبية خلال المرحلة الانتقالية“، وتعبئة الموارد لتيسير تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإدماج حقوق المرأة على نحو أفضل، وتشجيع

المشاركة في المؤسسات الانتقالية، بما في ذلك الهيئات والآليات السياسية والأمنية الأساسية. وعلاوة على ذلك، ودعما لأولوية الأمم المتحدة الأعم المتعلقة بالحماية، طلبت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط إلى البعثة إجراء تدريب على التوعية بالقضايا الجنسانية لخفر السواحل الليبي. وحتى الآن، قدمت البعثة هذا التدريب إلى أكثر من ١٥٠ فردا من خفر السواحل الليبي وضباط البحرية، ومن المتوقع أن تقدم مساعدات إضافية في عام ٢٠١٨.

٢٢٧ - وتمثل شعبة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون التابعة للبعثة مفوضيةَ الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنفيذ عملها الأساسي في مجال حقوق الإنسان في ليبيا. وتعمل الشعبة أيضا عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على الموارد اللازمة لتعزيز المصالحة المجتمعية من خلال مشروع بشأن العدالة الانتقالية، بما في ذلك تنفيذ ''خارطة طريق مصراتة وتاورغاء''، وهي مبادرة للمصالحة تهدف إلى تيسير عودة الآلاف من أهالي تاورغاء النازحين إلى ديارهم الأصلية. وفيما يتعلق بسيادة القانون، تعمل البعثة على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، لتنسيق التدخلات في مجالات العدالة والسجون والإصلاح القانوني.

٢٢٨ - وتحتفظ دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بوظيفة تموّل من التبرعات وتؤدي عمل جهة اتصال بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، إذ أن قسمها الاستشاري المعني بالأسلحة والذخيرة يدعم المهمّة المسندة إلى البعثة المتمثلة في تأمين الأسلحة والأعتدة ذات الصلة غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها. ويدعم القسم أيضا الجهود الرامية إلى القضاء على الخطر الذي تشكله المتفجرات من مخلفات الحرب على السكان المدنيين، وهي أولوية إنسانية رئيسية. وتساهم البعثة أيضا، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة الاستجابة لحالات الطوارئ لسرت التي أدى القتال فيها إلى انتشار أخطار المتفجرات على نطاق واسع ونزوح أعداد هائلة من السكان المدنيين.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٨

٢٢٩ - في عام ٢٠١٨، واصلت البعثة في إطار جهودها في مجالي الوساطة والمساعي الحميدة التركيز على دعم الجهود المبذولة بقيادة الليبيين لتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، تم إحراز بعض التقدم المهم، بما في ذلك البسط التدريجي لسلطة المجلس الرئاسي في العاصمة لتشمل المواقع الحكومية والهياكل الأساسية الرئيسية. وبحلول منتصف عام ٢٠١٧، كانت العاصمة تقع إلى حد كبير تحت سيطرة القوات الموالية للمجلس الرئاسي. وبالإضافة إلى ذلك، هزمت حملة عسكرية ناجحة تنظيم الدولة الإسلامية في سرت. وفي الجزء الأول من عام ٢٠١٨، تم تسجيل عدد منخفض جدا من الإصابات، وفي حزيران/يونيه خففت البعثة من احتمال تصعيد النزاع بشكل أكبر في منطقة الهلال النفطي. وفي أيلول/سبتمبر، تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار بوساطة من البعثة سمح بإنهاء الاشتباكات في طرابلس.

٢٣٠ - ودعماً للعملية السياسية، واصلت البعثة العمل مع مختلف القبائل لمعالجة الأسباب الجذرية لمظالمها بطريقة سلمية من خلال عملية المصالحة المحلية. وأسهمت هذه المبادرات في استئناف الاتصالات والتوصل إلى اتفاقات مصالحة في جنوب وغرب ليبيا. وتجدر الإشارة إلى أن ممثلين عن مصراتة والزنتان أحرزوا تقدماً صوب المصالحة، إذ اتفقوا في نهاية آذار/مارس ٢٠١٨ على ضرورة تحقيق مصالحة وطنية

شاملة وعلى التداول السلمي للسلطة في ليبيا. وفي إطار شراكة مع مركز الحوار الإنساني، أجرت البعثة عملية مؤتمر وطني، نظمت في إطارها ٤٠ اجتماعا في المدن والبلدات في جميع أنحاء ليبيا. وبالتوازي مع الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات البلدية خلال عام ٢٠١٨، اجتمع رؤساء بلديات ومجالس محلية يمثّلون مناطق البلد كافة للمرة الثانية منذ بداية عام ٢٠١٨. وحثّ المجتمعون قيادة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة. وواصلت البعثة دعم الجهود الليبية الرامية إلى وضع إطار دستوري لنهاية الفترة الانتقالية في البلد. وفي شباط/فبراير، أرست المحكمة العليا مبدأ قانونيا سييسر إنهاء الطعون القضائية المرفوعة في المحاكم الإدارية ضد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، لتزيل بذلك فعليا العقبات القانونية التي تحول دون إجراء استفتاء وطني على مقترح الدستور المعتمد في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٧. ومنذ ذلك الحين، كثفت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور أنشطة الاتصال بشأن الدستور المقترح، وتعاونت مع المؤسسات الليبية الرئيسية الأخرى للتشجيع على إجراء استفتاء قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

٢٣١ - وأُحرز تقدم على صعيد التحضيرات التقنية لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٨. وأدّت عملية تحديث سجلات الناخبين التي بدأت في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ واختُتمت في نهاية آذار/مارس ٢٠١٨ إلى إضافة حوالي مليون ناخب جديد إلى السجلات.

٢٣٢ - وفي مجال الأمن الوطني، تركز البعثة جهودها على تقديم الدعم الاستشاري والتقني للجنتين الأمنيتين القائمتين الرفيعة المستوى والتقنية وللترتيبات الأمنية الجديدة التي أنشأها المجلس الرئاسي، بما فيها رئيس أركان الجيش، ومركز العمليات المشتركة في طرابلس، والحرس الرئاسي، ولجنة مراقبة وقف إطلاق النار، وقوة فض النزاع وبسط الأمن. ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة الرفيعة المستوى واللجنة التقنية في تنفيذ الخطة الأمنية لتأمين طرابلس التي تهدف إلى كفالة عمل قوات الأمن التابعة لحكومة الوفاق الوطني تحت قيادة مركز للعمليات المشتركة من أجل تنفيذ الخطط، وإظهار قدرة قوات الأمن الشرعية، وضمان سلامة سكان العاصمة. بينما يتمثل الهدف الرئيسي من الترتيبات الأمنية الجديدة في توطيد وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة من الأمم المتحدة ووقف الأعمال العدائية بين مختلف الجماعات المسلحة من أجل كفالة قدرة اللجنتين المنشأتين على ضمان أمن المواطنين وممتلكاتهم ورصد وقف إطلاق النار بين الميليشيات في طرابلس وما حولها والتحقق منه.

٢٣٣ - وتشمل المهام الرئيسية للجنتين الأمنيتين الرفيعة المستوى والتقنية وضع الترتيبات الأمنية اللازمة، بما في ذلك ما يتعلق بالجيش والقوات البحرية (بما فيها قوات خفر السواحل الليبية) والحرس الرئاسي وقوات الشرطة. وعلى الصعيد السياسي، يتعين التواصل مع الجماعات المسلحة حتى يتسنى تهيئة بيئة آمنة خالية من الأخطار تمكّن حكومة الوفاق الوطني في طرابلس من أداء عملها. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فقد هيمنت على الساحتين الأمنية والعسكرية جماعات مسلحة متفرقة في غرب ليبيا؛ ووضعت البعثة خيارات للتعامل مع القطاع الأمني والجماعات المسلحة. وبناء على طلب من مصر، وبدعم كل من رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني، فائز مصطفى السراج، واللواء خليفة حفتر، اكتسبت المحادثات التي جرت في القاهرة بشأن توحيد الجيش زخما في عام ٢٠١٨.

٢٣٤ - وتواصل البعثة رصد انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والإبلاغ عنها، واستخدام النتائج التي تتوصل إليها للتدخل في الحالات الفردية، والدعوة إلى تعزيز التشريعات والسياسات والممارسات الهادفة إلى كفالة حماية حقوق الإنسان. وتواصل

البعثة أيضا الدعوةَ إلى تنفيذ المواد المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون في الاتفاق السياسي الليبي ودعمَ ذلك التنفيذ، بما في ذلك المواد المتعلقة بتجريد الجماعات المسلحة من صلاحيات القيام بعمل الشرطة ومهام المؤسسات الإصلاحية، ونقل السجناء إلى مرافق معترف بها رسمياً، وإعادة تفعيل المحاكم وفرز المحتجزين. وتواصل البعثة كذلك أنشطة الدعوة نيابة عن المدافعين الليبيين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني الليبي.

٢٣٥ - ويؤدي المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب، بوصفه ممثل الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام، دوراً رئيسياً في تيسير وتنسيق الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام في ليبيا. وتواصل البعثة من جهتها دعم تعزيز قدرة المركز على تفويض شركاء في تنفيذ الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام، وإعطاء الأولوية لعمليات المسح والتطهير وأنشطة التوعية بالمخاطر وإصدار الأوامر للقيام بهذه العمليات والأنشطة. وفي السياق نفسه، واصلت البعثة دعم المركز، ولا سيما في وضع وتنفيذ معايير الإجراءات الوطنية المتعلقة بالألغام في ليبيا، ومن خلال توفير التدريب اللازم لموظفي المركز في مجال مراقبة الجودة وضمانها، وكذلك تقديم التقارير من خلال نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام من أجل تيسير التقييم والتخطيط على نحو منسق.

٢٣٦ - وتواصل البعثة تنسيق المشاركة الدولية في ليبيا في المجالات التي تشملها ولايتها، على المستوى السياسي من خلال مختلف المبعوثين الخاصين الدوليين إلى ليبيا وممثلي المجتمع الدولي الآخرين، وكذلك على المستوى المواضيعي، الذي يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون والانتخابات وإصلاح قطاع الأمن والأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، شاركت البعثة في الدورة السادسة لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل الذي استضافته حكومة تشاد في انجمينا. وناقش هذا المنتدى للمرة الأولى تأثير الحالة في ليبيا على الحالة في منطقة الساحل. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، اتفق ممثلون عن تشاد والسودان وليبيا والنيجر في نيامي على إنشاء آلية للتعاون في مجالَي أمن الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وجرى في وقت لاحق التوقيع على اتفاق في هذا الشأن.

٢٣٧ - وعقب مناقشات مستفيضة مع المجتمع الدولي والمحاورين الليبيين، تم تفعيل إطار تنسيق للتعاون التقني الدولي. ويمثل الإطار الآلية التي ستتعاون من خلالها حكومة الوفاق الوطني والمجتمع الدولي بشأن توفير الدعم الدولي، استنادا إلى الاحتياجات والأولويات التي تحددها السلطات الليبية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل البعثة تقديم المساعدة في تطوير القدرات الوطنية اللازمة لتنسيق المساعدة الدولية، إلى جانب تقديم المشورة والدعم في مجال السياسات إلى المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الاحتياجات والأولويات. وستيسر البعثة أيضا عمل منتديات التنسيق الخاصة بقطاعات معينة، فضلا عن رصد التقدم المحرز صوب تنفيذ إطار التنسيق.

٢٣٨ - وفي محاولة لتنسيق الجهود الوطنية والدولية المبذولة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية في ليبيا، أطلقت منسقة الشؤون الإنسانية خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن خلال هذه الخطة، تمكنت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بما فيها الأمم المتحدة، من وضع استراتيجية قطرية وخطط للاستجابة التنفيذية في قطاعات متعددة، كانت تهدف عموما إلى تقديم مساعدات محددة الهدف إلى ١,١ مليون شخص من المحتاجين. وما فتئت البعثة من جانبها تقدم الدعم بشأن مسائل متصلة بولايتها، وخاصة تلك المتعلقة بالحماية.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٩

٢٣٩ - بعد مرور ثلاث سنوات تقريبا على توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات بالمغرب، لا يزال تنفيذ الاتفاق يواجه صعوبات. وعلى الرغم من الدعم والتأييد المعلنَين من جانب مجلس الأمن لحكومة الوفاق الوطني وما قدمه المجتمع الدولي من مساعدة لها، فلا تزال سيطرتها وسلطتها ضعيفة، بما في ذلك في طرابلس.

٢٤٠ - ومع إطلاق خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا في عام ٢٠١٧، بدأ الأمين العام عملية تهدف لإتمام التحول السياسي. وأكدت خطة العمل من جديد أن الاتفاق السياسي الليبي، الذي أيده مجلس الأمن، سيظل الإطار الوحيد الكفيل بإنهاء الأزمة الليبية. وتتألف خطة العمل من ثلاثة عناصر رئيسية: (أ) تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن إدخال تعديلات محدودة على الاتفاق السياسي الليبي بحيث ينص على إعادة تنشيط الحكومة لما تبقى من الفترة الانتقالية؛ (ب) وعقد مؤتمر وطني لإعادة تنشيط نظام الحكم الوطني وتوجيهه طيلة ما تبقى من الفترة الانتقالية؛ (ج) وإجراء انتخابات. وفي الوقت نفسه، تهدف خطة العمل إلى إعادة تفعيل المؤسسات الليبية، وإشراك الجماعات المسلحة، ومعالجة المسائل الاقتصادية الملحة، وتعزيز المصالحة المحلية والوطنية.

٢٤١ - وأكد مجلس الأمن من جديد تأييده الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة (انظر S/PRST/2018/11) عقب مؤتمر القمة المعقود بباريس في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨ الذي شارك فيه رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني، وخالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة، وعقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، واللواء خليفة حفتر، بدعم من المجتمع الدولي. واتفق المشاركون على وضع الشروط الدستورية وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام ٢٠١٨. وأعاد المجلس أيضا تأكيد تأييده ودعمه الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، وشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة لتيسير التوصل إلى حل سياسي يقوده الليبيون للتحديات التي تواجه ليبيا. وأكّد المجلس مجدداً أيضا أن الاتفاق السياسي الليبي لا يزال يمثل الإطار الوحيد الصالح لإنهاء الأزمة السياسية الليبية، وأن تنفيذه يظل أساسيا لإجراء الانتخابات وإتمام عملية الانتقال السياسي. ودعا الأطراف إلى العمل بصورة بنّاءة مع الأمم المتحدة من أجل إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية سلمية وذات مصداقية، واحترام نتائج تلك الانتخابات. وضمن ذلك الإطار، ستواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الاضطلاع بولايتها في عام ٢٠١٩، بسبل منها قيادة تنفيذ العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

٢٤٢ - وستعتمد البيئة التشغيلية إلى حد كبير على تطورات المسارين الدستوري والانتخابي. وعلى الصعيد الوطني، ستهدف الجهود المبذولة إلى دعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من أجل تعزيز طاقتها وقدراتها التقنية. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، شن تنظيم الدولة الإسلامية/داعش هجوما على مقر المفوضية في طرابلس. وفي أعقاب الهجوم، وفرت الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، للمفوضية موقعا أكثر أمنا. وستبدأ العمل فيه بمجرد أن يكتمل تجديد المباني. وفي ١٥ تموز/يوليه، تعهد المجلس الرئاسي أيضا بمبلغ قدره ٦٦ مليون دينار ليبي (حوالي ٤٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة) لدعم المفوضية في الأعمال التحضيرية التي تقوم بها لتنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية؛ ولم تُصرف الأموال بعدُ. وستواصل البعثة إسداء المشورة التقنية إلى المفوضية ودعم الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية والرئاسية. وتمشيا مع الاتفاق السياسي الليبي، سيتطلب هذا الأمر وضع الإطار الدستوري المناسب.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تنهي السلطة التشريعية في الوقت المناسب وضع الإطار القانوني لإجراء الاستفتاء والانتخابات بهدف تنفيذ العمليات الانتخابية. وبالتوازي مع ذلك، واستنادًا إلى الاتفاق السياسي أيضا، ما فتئت عمليات المصالحة الوطنية الشاملة تحرز تقدما. ويلزم تأمين التمويل الكافي للأنشطة البرنامجية من أجل إتاحة استمرار برنامج المصالحة الجامع والشامل الذي تيسره الأمم المتحدة. وفي إطار التحضير للانتخابات، يلزم، إلى جانب سن التشريعات الانتخابية، تنظيم جولة إضافية لتسجيل الناخبين، وتوفير التمويل المناسب، واتخاذ ترتيبات أمنية سليمة. وعلى المستوى المحلي، عُقدت أول انتخابات للمجالس البلدية منذ عام ٢٠١٥ في الزاوية في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨، وفي بني وليد ودرج في ١٥ أيلول/سبتمبر، ومن المقرر إجراء انتخابات في ٦٦ بلدية أخرى في جميع أنحاء البلد في عام ٢٠١٨. وفي غضون ذلك، فإن المجالس البلدية المنتخبة التي تبلغ قرابة مائة مجلس ستنقضي ولايتها المحددة في أربع سنوات خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وستواصل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية خلال عام ٢٠١٩.

٢٤٣ - وأثناء كتابة هذا التقرير، ظلت قابلية التقيد بالجدول الزمني الذي عُرض في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨ خلال المؤتمر الدولي المعني بليبيا المنعقد في باريس غير مؤكدة. ولم تتقيد الأطراف الموقعة بأحد المواعيد النهائية المتمثل في اعتماد القوانين الانتخابية الضرورية بحلول ١٦ أيلول/سبتمبر. وتركز البعثة على تهيئة الظروف التي تمكن من إجراء الانتخابات الوطنية، وعلى العمل من أجل تقديم الدعم للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات للقيام بالتحضيرات اللوجستية والتقنية اللازمة. فلدى جهات فاعلة، من بينها جهات سياسية وجماعات مسلحة ترغب في الإبقاء على الوضع الراهن، ما يحفزها على عرقلة العملية الانتخابية من البداية، وقد تسعى هذه الجهات، بعد إجراء الانتخابات، إلى تقويض النتائج الانتخابية و/أو قبولها. وفي ٣١ تموز/يوليه، أجّل مجلس النواب جلسة التصويت على قانون الاستفتاء على الدستور. وستتطلب كل من ظروف الفترة التحضيرية للانتخابات والفترة اللاحقة للانتخابات أن تكثف البعثة تواصلها مع نظرائها الوطنيين في معظم مجالات ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير المساعي الحميدة والوساطة والمساعدة التقنية الانتخابية إلى هيئة إدارة الانتخابات. وفي ١٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر، صوّت أعضاء مجلس النواب على نص تشريعي وعلى إدخال تعديل دستوري من أجل تمهيد الطريق لإجراء استفتاء بشأن مشروع الدستور؛ ولكن برلمانيي الجزء الشرقي من البلد طعنوا في عمليتي التصويت. وبدعم من البعثة، عُقدت اجتماعات غير رسمية بين ممثلي المجلس الأعلى للدولة وممثلي مجلس النواب في تونس لمناقشة الآليات الممكنة التي ستنشئ سلطة تنفيذية جديدة.

٢٤٤ - وعلى جبهة قطاع الأمن، سيلزم بذل جهود أكبر لمراقبة وقف إطلاق النار في طرابلس، وتقليص مستوى العنف وإرساء أسس عملية إدماج الجماعات المسلحة وتسريحها في المستقبل. ولا يزال المشهد الأمني القائم يتسم بوجود جماعات مسلحة تتنافس على النفوذ والسيطرة على الأراضي والموارد. وعلى الرغم من أن المحادثات مع الجماعات المسلحة والجهات الأمنية الأخرى ستتواصل، سيبقى بناء جيش ليبي موحد بهيكل قيادة موحد مهمة ذات أولوية.

٢٤٥ - وستظل الأوضاع الأمنية تؤثر في تنفيذ الولاية والأنشطة التشغيلية. ولا تزال العديد من الجهات الفاعلة التي تتحكم في مناطق مختلفة من الأراضي الليبية، والتي يعتبر بعضها الأمم المتحدة هدفاً مشروعاً، تمثل تحديا كبيرا يتطلب اتخاذ تدابير تخفيف متسقة وكافية واستعراضها بصورة دورية. وقد يلزم

مواءمة وضع البعثة مع احتياجات تنفيذ الولاية، ولا سيما إذا ازداد تدهور الأوضاع الأمنية بصورة مؤقتة في الفترتين السابقة واللاحقة للانتخابات.

٢٤٦ - ولا يزال اقتصاد ليبيا يشهد تدهورا خطيرا. فقد أدى تراجع الإيرادات والاستنفاد السريع للاحتياطيات، إلى جانب الفساد، إلى وضع المؤسسات المالية للبلد تحت ضغوط هائلة. ولا يزال الأثر على المدى الطويل لحزمة الإصلاحات الاقتصادية التي أقرها مجلس الرئاسة في أيلول/سبتمبر غير واضح. ومن ثم، فإن قدرة المؤسسات المالية الليبية على مواصلة عملها بشكل مستقل وفعال تكتسي أهمية حاسمة لإنجاح التحول السياسي، بما في ذلك تفادي المزيد من التشرذم السياسي، ولا سيما في سياق ما بعد الانتخابات. وفي ذلك السياق، في ١٠ تموز/يوليه، طلب رئيس المجلس الرئاسي إلى مجلس الأمن أن ينشئ لجنة دولية فنية بإشراف الأمم المتحدة، وبمساعدة المنظمات الدولية المتخصصة المالية والاقتصادية، لمراجعة جميع إيرادات مصرف ليبيا المركزي في طرابلس ومصرف ليبيا المركزي في البيضاء ومصروفاتهما ومعاملاتهما. وفي ٢٤ آب/أغسطس، قدم الأمين العام مقترحات إلى مجلس الأمن بشأن طرائق العمل. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، قرر المجلس الرئاسي البدء في تنفيذ حزمة إصلاحات اقتصادية تشمل فرض ضريبة على صفقات العملة الأجنبية تهدف إلى تخفيض قيمة الدينار الليبي وتقلص الحيز المتاح للصرف في السوق السوداء، وهي إصلاحات طالما دعت إليها الجهات الشريكة الدولية. وبناء على ذلك، ستواصل البعثة في عام ٢٠١٩ بذل الجهود الرامية إلى توحيد المؤسسات المالية وكفالة التعاون فيما بينها، إلى جانب زيادة قدرتها على تنفيذ الأولويات الاقتصادية الوطنية.

٢٤٧ - وستواصل البعثة، بوصفها بعثة متكاملة، التعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري على المستوى البرنامجي في عدد من القطاعات. وبهدف مواجهة التحديات المتعددة في ليبيا، سيواصل أعضاء منظومة الأمم المتحدة العمل معاً بشكل أوثق على المستوى الاستراتيجي للنهوض برؤية مشتركة تعكس استراتيجية موحدة.

٢٤٨ - وفي عام ٢٠١٨، تمشيا مع الاستعراض التقييمي الاستراتيجي الذي أجري في عام ٢٠١٧ وعقب إتمام نشر وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عملت البعثة وفق مفهوم الوجود التناوبي المؤقت مع التكيف مع تغييراتها الهيكلية والوظيفية. وقد مكن هذا المفهوم التشغيلي من تواجد البعثة في العاصمة على نحو مرن وقابل للتعديل ولكنه متواصل ومتزايد تدريجياً، مما أتاح للبعثة فرصة للاتصال بشكل مكثّف بالجهات النظيرة والجهات الفاعلة في عدة أجزاء من البلد، بحيث تسنى لها زيادة التفاعل مع المحاورين الليبيين على جميع المستويات. وبدا ذلك جليا خلال الاشتباكات التي وقعت في طرابلس في آب/أغسطس. وفي عام ٢٠١٨، تم تكثيف الوجود التناوبي للبعثة في طرابلس على مدار العام بهدف الحفاظ على قدرتها على تقديم دعم متزايد للجهات النظيرة الوطنية، ولا سيما في الفترة السابقة للعمليات الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، رتبت البعثة وجود موظفين بشكل مؤقت في بنغازي.

٢٤٩ - وفي عام ٢٠١٩، ستواصل البعثة تعزيز تعاونها مع المحاورين والنظراء الوطنيين ودعمها لهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المتوقع أن تنتقل البعثة من مفهوم العمليات القائم على الوجود التناوبي الحالي إلى توطيد وجودها الدائم في ليبيا وفق نهج مرحلي يستند إلى الأولويات التشغيلية المقررة ويراعي الظروف الأمنية. وفي عام ٢٠١٩، ستكثف البعثة تدخلاتها وأنشطتها في جميع أنحاء البلاد، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك. وعلى سبيل الأولوية، تعتزم البعثة إعادة إنشاء وجود كامل لها في

الشـــرق، وتحـديـداً في بنغـازي، والاســـتمرار في التواصـــل المنتظم مع أجزاء أخرى من البلـد، بما في ذلك الجنوب.

٢٥٠ - وتمشـــيا مع ما ذُكر أعلاه، يُقترح أن تُنقل تدريجيا ١٦٣ وظيفة دولية مؤقتة موجودة حاليا في تونس إلى طرابلس خلال النصـف الأول من عام ٢٠١٩، حسـب ما تسـمح به الظروف، واسـتنادا إلى الأولويات التشـغيلية المقررة. وسـتظل البعثة بحاجة إلى الاحتفاظ بالقدرات في مجال مراقبة الطيران والحركة في تونس العاصمة لدعم عملياتها الجوية؛ وبالمثل، ستظل المهام المتعلقة بالمشتريات والشؤون المالية والموارد البشرية تنفذ إلى حد كبير من تونس العاصمة. ومن الجانب الفني، سيُحتفظ بعدد من الوظائف المؤقتة في تونس العاصمة لمواصلة التفاعل مع المحاورين الذين يضطلعون بمسؤولياتهم المتعلقة بليبيا انطلاقا من تونس. ولذلك، ســـتبقى حوالي ٣٠ وظيفة مؤقتة دولية من الوظائف الفنية والأمنية ووظائف الدعم في تونس العاصمة طوال عام ٢٠١٩.

٢٥١ - ويرد أدناه عرضٌ لهدف البعثة وإنجازاتها المتوقّعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بها.

الجدول ٢٣

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: عملية انتقال سلمية ومنظمة وديمقراطية تحقق طموحات الشعب الليبي

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) إجراء عمليات انتخابية وفقاً لجدول زمني يوافق عليه أصحاب المصلحة الليبيون الرئيسيون في إطار عمليات وساطة وحوار سياسي أو ضمن دستور يعتمد حديثاً	’١‘ اســـتحداث الإطار القانوني والتنظيمي للانتخابات اللازم لإجراء العمليات الانتخابية *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: تضمن مشروع الدستور أحكاماً بشأن إدارة العمليات الانتخابية، وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً، إضـــافةً إلى أحكام بشـــأن التدابير الخاصة المؤقتة المتعلقة بتمثيل المرأة الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: وجود تشـــريعات انتخابية من أجل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة (من المقرر إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٨) الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: أن يكون الإطار التنظيمي الانتخابي القائم متاحا من أجل تنظيم أي اقتراعات مقبلة/متبقية قد لا تُجرى في عام ٢٠١٨ بما في ذلك الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مع إمكانية إجراء استفتاء في عام ٢٠١٩، واعتماد لوائح تنظيم العملية (العمليات) الانتخابية المحتملة ’٢‘ أن تواصل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أداء مهامها في جميع أنحاء البلد وتكون قادرة على إجراء عمليات انتخابية *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: كانت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بما في ذلك المكاتب الميدانية الفرعية الـ ١٧، مزودة إلى حد كبير بالملاك الوظيفي اللازم وقادرة على أداء عملها لدعم إجراء الاســـتفتاء على الدســـتور والانتخابات. وأجري تحديث سجل الناخبين بنجاح

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: زيادة عدد المكاتب الميدانية الفرعية من ١٧ إلى ٢٣ مكتبا. ومن المتوقع أن تبدأ المفوضية الوطنية العليا للانتخابات العمل بشكل كامل بحلول منتصف العام في مقرها الجديد
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: أن تكون المفوضية الوطنية العليا للانتخابات جاهزة للعمل، وأن تجري وتنفذ العملية (العمليات) الانتخابية المقبلة
(ب) إجراء العمليات الانتخابية على المستوى المحلي وفقا للجداول الزمنية المتعلقة بانقضاء ولاية المجالس البلدية المنتخبة، تمشيا مع مسؤوليات اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية	إجراء انتخابات المجالس البلدية بصورة سلمية مع تجديد ولايات القيادات المحلية وترسيخ الممارسات الانتخابية
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: أجريت انتخابات ٩٢ مجلسا بلديا
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: من المتوقع إجراء انتخابات ٥٠ مجلسا بلديا بحلول نهاية عام ٢٠١٨
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: إكمال اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية أعمالها فيما يتعلق بالمجالس البلدية المتبقية وفقاً للأطر الانتخابية والتنظيمية وللممارسات الدولية الجيدة

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية مع السلطات الليبية بشأن الأطر القانونية والتنظيمية والإجرائية المتعلقة بالعمليات الانتخابية على النحو المطلوب في دستور جديد أو إطار دستوري حتى الانتهاء من العمليات الانتخابية
- عقد اجتماعات يومية مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من أجل إسداء المشورة وتقديم المساعدة بشأن جميع الجوانب المتعلقة بالعمليات الانتخابية المقبلة على النحو المطلوب في الإطار القانوني
- تنظيم ١٢ دورة تدريبية وحلقات عمل وحلقات دراسية لبناء القدرات داخل ليبيا لفائدة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مع إمكانية عقد بعض حلقات العمل خارج ليبيا (في تونس) في إطار مشروع المساعدة الانتخابية المتكامل
- عقد ١٢ اجتماعا مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومقدمي المساعدة الانتخابية الدوليين في ليبيا (بالتداول بالفيديو في تونس إذا لزم الأمر) بغرض تنسيق أنشطة مقدمي المساعدة الانتخابية الدوليين
- عقد ٢٤ اجتماعاً مع الشركاء الثنائيين المشاركين في دعم تنسيق الانتخابات
- عقد ٦ منتديات و/أو اجتماعات موائد مستديرة و/أو حلقات عمل لـ ٢٤٠ من ممثلي المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، وصانعي القرارات وقادة الرأي، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بغرض تعزيز المعارف العامة والوعي بالمسائل الانتخابية
- تنظيم ٣ حلقات عمل لإسداء المشورة إلى ممثلي الفئات الضعيفة، بمن فيها النساء، بشأن سبل الدعوة إلى إتاحة إمكانية أكبر لمشاركة تلك الفئات في العملية الانتخابية ولزيادة تلك المشاركة
- تنظيم ٣ حلقات عمل بشأن التخطيط لأمن الانتخابات لأفراد الشرطة الليبية
- عقد ٦ اجتماعات تنسيق مع الشركاء الدوليين بغرض تقديم الدعم الدولي للانتخابات المحلية
- إنشاء آلية تنسيق بين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وغيرها من المؤسسات ذات الصلة

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*
(ج) اعتماد دستور يستوفي المعايير الدولية الدنيا	’١‘ اعتماد وثيقة مشروع الدستور وإقرارها من خلال استفتاء حر ونزيه وذي مصداقية *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: أنهت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بنجاح مهمتها في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٧ وقدمت الدستور المقترح بأغلبية الثلثين المطلوبة. وقُدمت طعون لاحقا بشأن إقراره من الناحية القانونية، وأيدت المحكمة العليا صحة التصويت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: تقدّم العملية الدستورية إذا اعتمد قانون الاستفتاء، أو تُعلَّق العملية إلى حين إجراء الانتخابات الوطنية بحلول نهاية عام ٢٠١٨ الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: اعتماد دستور يتسق مع المعايير الدنيا المعترف بها دولياً ’٢‘ إدراج حقوق المرأة في الدستور *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: عزز النص المقترح الذي أقرته الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، في تموز/يوليه ٢٠١٧، ضمانات حماية حقوق المرأة، بطرق منها توضيح مبدأ المساواة بين الجنسين في مختلف الأحكام وإعادة تأكيد هذا المبدأ الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: في حالة خضوع مشروع الدستور للتعديل، فينبغي أن يسترشد أكثر بالمعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: في حالة خضوع مشروع الدستور للتعديل، فينبغي أن يسترشد أكثر بالمعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وينبغي أن يُعتمَد دستور يتضمن حكما ينص على تخصيص حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة للنساء في إطار التدابير الخاصة المؤقتة

النواتج

- عقد ٤ اجتماعات مع أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور والمجتمعات المحلية وتنظيم حلقات عمل مع منظمات المجتمع المدني الليبية بشأن دورها في دعم عملية صياغة مشروع الدستور
- تقديم الدعم التقني إلى الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بما في ذلك لدعم التواصل والحوار بين أعضائها ومع الجهات المعنية، من خلال تنظيم ٤ حلقات عمل وحلقات دراسية لتعزيز توافق الآراء بشأن المشروع النهائي للدستور الذي سيخضع للاستفتاء العام أو لإنشاء إطار دستوري مؤقت بديل
- عقد اجتماعات شهرية مع أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور ومع ممثلي ومنظمات المجتمع المدني بشأن تنظيم عملية دستورية يشارك فيها الجميع، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء وحقوق الإنسان وسيادة القانون والأقليات
- عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في دعم العملية الدستورية
- تنظيم ٤ اجتماعات موائد مستديرة مع مجموعات نسائية لاستعراض مشروع الدستور من منظور جنساني، وتقديم اقتراحات وتوصيات بشأن إدخال تعديلات، حسب الاقتضاء، من أجل صياغة دستور أكثر شمولا ومراعاة للمنظور الجنساني

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*
(د) تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، وبدء المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق في أداء مهامها متمتعةً بشرعية وتأييد عام أقوى	إحراز تقدم في كفالة توفير الدعم الكافي من جانب أصحاب المصلحة السياسيين والجهات الفاعلة الأمنية والقبائل ومنظمات المجتمع المدني *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: أدى إطلاق خطة عمل الأمم المتحدة إلى زيادة مشاركة أصحاب المصلحة السياسيين الليبيين في العملية وفي الاتفاق السياسي الليبي باعتباره الإطار السياسي الوحيد الكفيل بإنهاء المرحلة الانتقالية، والتزامهم بهما الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: على الرغم من استمرار الحوار، لم تتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأن إدخال تعديلات محدودة على الاتفاق السياسي الليبي. وتوافق الأطراف على المضي قدما بشأن عملية المؤتمر الوطني والعمليات الانتخابية الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: معالجة القضايا الخلافية في الاتفاق السياسي الليبي، مما يتيح إحراز تقدم في التنفيذ، و/أو اعتماد خريطة طريق واضحة للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية بأغلبية واسعة من الجهات المعنية الرئيسية

النواتج

- عقد ١٠ جلسات حوار بين البلديات الليبية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأمنية من أجل توسيع قاعدة دعم الاتفاق السياسي الليبي
- عقد ١٠ جلسات للحوار وبناء الثقة تضم أصحاب المصلحة السياسيين والجهات الفاعلة الأمنية وممثلي القبائل من أجل مواصلة دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي والمصالحة الوطنية
- عقد اجتماعات شهرية مع منظمات المجتمع المدني للمساعدة على تحديد المواقف بشأن القضايا والاستراتيجيات ذات الأولوية لعمل هذه المنظمات مع حكومة الوفاق الوطني
- إجراء ٤ استقصاءات للرأي العام لقياس مواقف الليبيين إزاء التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية
- عقد ٤ اجتماعات مع حكومة الوفاق الوطني لمناقشة إعداد استراتيجية تهدف لتحسين الوظائف الحكومية ولتناول التحسينات المتوقعة والفعلية الناتجة عن هذه الاستراتيجية على مستوى قدرات شاغلي الوظائف

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*
(هـ) إقامة مؤسسات ليبية مقتدرة في قطاع الأمن، بوسائل منها تحسين حوكمة الأمن الوطني من خلال توزيع أدوار ومسؤوليات واضحة، ومن خلال التنسيق الفعلي والإشراف الديمقراطي على قطاع الأمن	'١' وضع ترتيبات أمنية مؤقتة، بما في ذلك ما يتعلق بوقف إطلاق النار، وإدارة الأسلحة ومراقبتها، تمشيا مع الاتفاق السياسي الليبي *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: نُفِّذت الخطة الأمنية لتأمين طرابلس بصورة جزئية ولكنها واصلت الاعتماد وبشكل كبير على الجماعات المسلحة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: أن تحل ترتيبات أخرى محل الخطة الأمنية لتأمين طرابلس وفعالية مركز العمليات المشتركة الذي تمس الحاجة إليه بسبب استمرار الاعتماد على الجماعات المسلحة وهيمنتها، واتساع نطاق المكائد السياسية. وتواصُل التعاون على نطاق أوسع في عمليات التسريح وإعادة الإدماج/الإدماج مع المراكز السكانية الأخرى، بما في ذلك بنغازي وسبها، ومن المتوقع أن يكتمل بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وتمت صياغة استراتيجية البعثة المتعلقة بالجماعات المسلحة، ومن المتوقع أن يبدأ العمل بها ضمن إطار الأمن الاستراتيجي الأعم، وذلك قبل نظر السلطات الليبية رسميا في برامج التسريح وإعادة الإدماج/الإدماج
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: إعادة توحيد قوات الأمن تحت قيادة مدنية من خلال عمليات انتخابية تجري على كامل نطاق البلد
’٢‘ تحسين السلامة العامة وتعزيز قدرات الشرطة وإمكاناتها	
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: بدأ تنفيذ برامج إصلاح قطاع الشرطة في طرابلس، وشرعت وزارة الداخلية في وضع خطة استراتيجية بالتشاور مع حكومة الوفاق الوطني
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: تم تعزيز قدرات الشرطة، بما في ذلك في مجال التخطيط لأمن الانتخابات. ومن خلال البرنامج المشترك لأعمال الشرطة والأمن، أُحرز تقدم كبير على مستوى تحديد ”مركز الشرطة النموذجي“ وسيبدأ عملياته بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وهو سيمثل نموذجا للممارسات الجيدة في مجال ضبط الأمن الذي يركز على المواطن والموجه نحو المجتمع المحلي وفي مجال إدارة جهاز الشرطة في محيط محدد في نطاق اختصاص حكومة الوفاق الوطني ووزارة الداخلية. ويجري التخطيط لتوسيع نطاق هذه التصورات لتشمل مناطق أخرى في طرابلس وسيُحرز تقدم كبير بحلول كانون الأول/ديسمبر
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: توسيع نطاق البرنامج المشترك لأعمال الشرطة والأمن، بما في ذلك مشروع مركز الشرطة النموذجي، ليشمل مناطق أخرى في طرابلس والتخطيط لتوسيع نطاق التصورات لتشمل مناطق أخرى في ليبيا

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع المحاورين الرئيسيين والمؤسسات الرئيسية في قطاع الأمن الليبي (اللجنة الأمنية المؤقتة، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، والحرس الرئاسي) لإسداء المشورة في مجال بناء القدرات والإمكانيات الأمنية
- تنظيم حلقة دراسية أمنية رفيعة المستوى لتعزيز الحوار وبناء الثقة فيما بين المؤسسات الأمنية، بما يشمل التعاون بين ضباط الجيش من شرق ليبيا وغربها
- عقد ٦ اجتماعات مع وزارة الداخلية لإسداء المشورة بشأن دمج التشكيلات المسلحة في بعضها البعض بهدف تمكين القوات المسلحة من العمل على نحو أكثر ترابطا ومنهجية
- عقد ٦ اجتماعات مع وزارة الداخلية لتقديم توصيات بشأن تحديد الحجم الصحيح للقوات المسلحة، بما في ذلك بشأن نقل أفراد القوات المسلحة إلى وزارات أخرى أو إنشاء عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- عقد اجتماعات نصف شهرية مع كل من اللجنة الرفيعة المستوى واللجنة التقنية في إطار الخطة الأمنية لتأمين طرابلس لدعم تنفيذ الخطة وتطويرها بهدف تيسير تحسين الوضع الأمني في العاصمة
- عقد اجتماعات أسبوعية مع اللجان المركزية المعنية بالتكامل والتخطيط وإعادة الهيكلة في وزارة الداخلية بشأن إصلاح الشرطة الليبية وتطويرها
- التواصل أسبوعيا مع المحاورين الليبيين المعنيين بالمسائل المتصلة بالحدود
- عقد اجتماعات شهرية بشأن تعزيز أمن الحدود، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية، لفائدة السلطات الحدودية الليبية

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*
(و) الحد من الأثر الناجم عن الانتشار غير المشروع للأسلحة والذخائر، ولا سيما الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة	'١' إنشاء هيكل للحوكمة المؤسسية بهدف تيسير الأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام وإدارة الأسلحة والذخيرة *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: لم يكن هناك تأييد لإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لإدارة الأسلحة والذخيرة، ولكن السلطات الأمنية الليبية تلقّت دعما في عملها من خلال الإجراءات التشغيلية التقنية الموضوعة حديثا للتخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة وللجهود المبذولة للبحث عن تلك الأجهزة الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: لم تُشكل اللجنة المشتركة بين الوزارات لإدارة الأسلحة والذخيرة بسبب استمرار الاضطرابات السياسية والأمنية. بيد أنه نتيجة لجهود الدعوة والمشورة والدعم وتعبئة الموارد، أصبح لدى السلطات الليبية خيارات تمكنها من تنفيذ الإدارة الآمنة للمخزونات تمشيا مع الوثيقة الإطارية لإدارة الأسلحة والذخيرة في ليبيا الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: إحراز تقدم في صياغة ورقة موقف بشأن هيكل هيئة وطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة، من خلال توفير المشورة التقنية والدعم التشغيلي للسلطات الليبية '٢' تمكن السلطات الليبية بشكل كامل من تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام وتنسيقها على الصعيد الوطني بما يتوافق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: رغم عدم تحقيق الهدف المتعلق بإنشاء مركز تنسيق وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، فقد تم تيسير عقد اجتماعات بين المجتمع الدولي والسلطات الليبية بغرض تنسيق جهود التصدي للأخطار الناجمة عن المتفجرات في سرت وبنغازي الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: سيجري إعداد ورقة موقف بشأن هيكل هيئة وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام بالتعاون مع أصحاب المصلحة الليبيين بحلول نهاية عام ٢٠١٨، وستشمل هذه العملية إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الليبيين للاسترشاد بآرائهم في صياغة الورقة الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: سيتم إسداء المشورة وتقديم الدعم التشغيلي من أجل تنفيذ، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الليبيين، نتائج ورقة الموقف بشأن إنشاء هيئة وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام

النواتج

- إجراء اتصالات أسبوعية مع الجهات الفاعلة الأمنية الوطنية، بما فيها الوزارات، بشأن المسائل المتعلقة بالأمن
- عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الليبية بشأن تنمية القدرات وبرامج الأنشطة الإنسانية من أجل التصدي لخطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب
- عقد ٨ اجتماعات تنسيقية مع الشركاء المنفذين الدوليين والوطنيين بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، وإدارة الذخيرة والأسلحة، تضم الممثلين الإقليميين وتعكس وجهات نظرهم
- تنظيم حلقتي عمل مع أصحاب المصلحة الليبيين بشأن وضع ورقة الموقف المتعلقة بهيكل الهيئة الوطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة
- تنظيم حلقتي عمل مع أصحاب المصلحة الليبيين والهيئة الوطنية المقترحة للإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل وضع استراتيجية تحدد أولويات الإجراءات المتعلقة بالألغام في ليبيا

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*
(ز) تعزيز القدرة على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والمساءلة عنها، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين حماية حقوق الإنسان والتمتع بها	’١‘ جرى تعديل التشريعات الوطنية وأصبحت تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: وضعت وزارة العدل خطة تحدد أولويات حكومة الوفاق الوطني في قطاع العدالة، بما في ذلك استعراض القوانين الرئيسية الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: أُنشئ فريق عامل بالتعاون مع حكومة الوفاق الوطني لمناقشة تعديل القوانين الرئيسية من أجل تحسين الامتثال لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: إعطاء الهيئات التشريعية إشارة الانطلاق للمداولات المتعلقة بتعديل القوانين الرئيسية من أجل الامتثال لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا ’٢‘ تنفيذ أحكام الاتفاق السياسي الليبي المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: تعطّل تنفيذ أحكام الاتفاق السياسي الليبي المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون بسبب عدم إحراز تقدم على مستوى الوضع السياسي الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: زيادة عدد المحتجزين تعسُّفا لأسباب ذات صلة بالنزاع الذين يُنقلون من أماكن الاحتجاز غير القانونية إلى أماكن الاحتجاز التابعة لوزارة العدل، وزيادة عدد قضاياهم التي تنظر فيها السلطات القضائية الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: زيادة مستوى مراقبة وزارة العدل للسجون الخاضعة نظريا للسلطة الاسمية لحكومة الوفاق الوطني وفرز المحتجزين من قبل السلطات القضائية مما يؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يتم الإفراج عنهم

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية لتيسير عودة المشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: في بعض المناطق، اعتُبرت التدابير التي وضعتها حكومة الوفاق الوطني غير كافية، وبالتالي حالت دون تيسير السلطات المحلية لعملية/عمليات العودة الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: توصّل أهالي تاورغاء وأهالي مصراتة إلى اتفاق وبدء عودة المشردين داخليا الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: تنفيذ الاتفاق المبرم بين أهالي تاورغاء وأهالي مصراتة بما يتماشى مع المعايير الدولية
	’٤‘ تقديم الدعم لحكومة الوفاق الوطني وقوات الأمن التابعة لها امتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بشأن دعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة *مقاييس الأداء* الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تقديم الدعم باستمرار لحكومة الوفاق الوطني وقوات الأمن التابعة لها وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: إنشاء أفرقة عاملة/هياكل للرقابة على المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: عمل الهياكل القائمة بشكل وثيق مع البعثة عند أداء مهام الرقابة المتعلقة بالمساءلة

النواتج

- تنظيم ٤ دورات تدريبية في مجالات رصد حقوق الإنسان والدعوة لاحترامها وبناء القدرات التنظيمية لفائدة هيئات المجتمع المدني
- إصدار ٦ بيانات عامة بشأن تطبيق حكومة الوفاق الوطني والأطراف السياسية المعنية والجماعات المسلحة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وامتثالها لهذه المعايير
- إصدار ٣ بيانات أو قرارات بشأن المساءلة وحقوق الإنسان، بالتنسيق مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- إصدار تقرير علني عن حالة حقوق الإنسان
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع جميع أصحاب المصلحة الليبيين بشأن حالة حقوق الإنسان
- عقد اجتماعات شهرية مع مسؤولين رفيعي المستوى من حكومة الوفاق الوطني لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي والاحتياجات في مجال الدعم
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات المعنية الليبية لمناقشة حالة حقوق الإنسان وتنظيم أنشطة دعوية بشأنها
- إصدار ٦ بيانات عامة وتقديم تقرير واحد عن حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد لرصد حالة حقوق الإنسان

- إعداد ورقة تتضمن توصيات بشأن التحري عن انتهاكات حقوق الإنسان في قطاع العدالة والأمن تُقدم إلى النظراء الوطنيين (الشرطة والجيش والمؤسسات الإصلاحية)
- تنظيم حلقة عمل مع المسؤولين في الدولة ومنظمات المجتمع المدني بشأن عملية الإصلاح التشريعي
- تنظيم وحدتين تدريبيتين بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لأعضاء حكومة الوفاق الوطني والمجتمع المدني

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*
(ح) عملية شاملة وجامعة للعدالة الانتقالية	تنفيذ مبادئ العدالة الانتقالية ضمن إطار الاتفاق السياسي الليبي *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: بدأت المناقشة فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن مراجعة قانون العدالة الانتقالية الذي اعتُمد في عام ٢٠١٣ الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: استمرار مشاركة عدد كبير من أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية مراجعة قانون العدالة الانتقالية الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: الانتهاء من مراجعة قانون العدالة الانتقالية، ووضع مشروع قانون لمواءمة هذا القانون مع المعايير الدولية

النواتج

- تنظيم حلقتي عمل مع المجتمع المدني والجهات الأخرى بشأن وضع استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية
- عقد ٣ اجتماعات مع المسؤولين القضائيين والبرلمانيين بشأن التعديلات المحتمل إدخالها على القوانين المعتمدة في إطار عملية العدالة الانتقالية
- عقد حلقتي عمل لممثلي حكومة الوفاق الوطني والمجتمع المدني من أجل تنفيذ أحكام الاتفاق السياسي الليبي المتعلقة بالعدالة الانتقالية
- عقد ٥ اجتماعات مع أعضاء السلطة القضائية والمحامين بشأن المحاكمات المتصلة بالنزاع
- رصد محاكمتين تتصلان بالعدالة الانتقالية
- عقد ٤ اجتماعات مع المسؤولين القضائيين والبرلمانيين بشأن تعديل القوانين المتصلة بعمليات العدالة الانتقالية
- تنظيم حلقة عمل واحدة لفائدة مسؤولي الدولة بشأن إصلاح العدالة الجنائية

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*
’١‘ تحسين أداء النظام القضائي في ليبيا ونزاهته	’١‘ زيادة عدد المحاكم العاملة وفقا للمعايير الدولية *مقاييس الأداء* الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: ١٥ محكمة عاملة الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: ١٧ محكمة عاملة الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: ١٧ محكمة عاملة

الإنجازات المتوقعة	*مؤشرات الإنجاز*
	’٢‘ إحراز تقدم في الإفراج عن الأفراد المحتجزين في السجون دون أي أساس قانوني
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٧: تم إطلاق ٣ مبادرات رامية إلى الإفراج عن المحتجزين بالتنسيق مع السلطات القضائية أو المجالس المحلية
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٨: فرز ٥٠٠ محتجز في طرابلس
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٩: إنشاء آلية تعاون بين السلطة القضائية والشرطة القضائية لتيسير الإفراج عن المحتجزين قبل المحاكمة

النواتج

- عقد ٣ اجتماعات مع المسؤولين القضائيين والبرلمانيين بشأن التعديلات المحتمل إدخالها على القوانين المعتمدة في إطار عملية العدالة الانتقالية
- تنظيم حلقتي عمل للقضاة والمدعين العامين والمحامين بشأن التحقيقات والمحاكمات لمتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان
- عقد ٥ اجتماعات مع أعضاء السلطة القضائية والمحامين بشأن المحاكمات المتصلة بالنزاع
- عقد ٣ اجتماعات رفيعة المستوى مع قيادة الشرطة القضائية بشأن عملية الفرز
- عقد ٣ اجتماعات رفيعة المستوى مع المسؤولين الحكوميين بشأن إصلاح العدالة الجنائية

العوامل الخارجية

٢٥٢ - من المتوقع أن تحقق البعثة أهدافها شريطة أن تدعم الدول الأعضاء والأحزاب الليبية جهود الأمم المتحدة وتنسق مبادراتها الرامية لتعزيز جهود البعثة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٤

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨			٢٠١٩		الفرق (٢٠١٩-٢٠١٨)	
فئة الإنفاق	*الاعتمادات* (١)	*النفقات المقدَّرة* (٢)	*الفرق المقدَّر* (٣)=(٢)-(١)	*مجموع الاحتياجات* (٤)	*الاحتياجات غير المتكررة* (٥)	*الزيادة/(النقصان)* (٦)=(٤)-(١)	*صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٩* (٧)=(٤)+(٣)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٦ ٠٧٠,٥	٦ ٢٦٧,٤	١٩٦,٩	٦ ١٩٦,٦	-	١٢٦,١	٦ ٣٩٣,٥
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٥ ١٧٦,٧	٢٩ ٨٩٦,٣	٤ ٧١٩,٦	٣٦ ٣٣٤,٣	-	١١ ١٥٧,٦	٤١ ٠٥٣,٩

فئة الإنفاق	٢٠١٨ الاعتمادات (١)	٢٠١٨ النفقات المقدَّرة (٢)	٢٠١٨ الفرق المقدَّر (٣)=(٢)-(١)	٢٠١٩ مجموع الاحتياجات (٤)	٢٠١٩ الاحتياجات غير المتكررة (٥)	الفرق (٢٠١٨-٢٠١٩) الزيادة/(النقصان) (٦)=(٤)-(١)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٩ (٧)=(٤)+(٣)
التكاليف التشغيلية	٤٠ ٣٧٢,٣	٣٥ ٣١١,٦	(٥ ٠٦٠,٧)	٣٥ ٦٢٣,٩	٤٥٤,٩	(٤ ٧٤٨,٤)	٣٠ ٥٦٣,٢
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٧١ ٦١٩,٥**	**٧١ ٤٧٥,٣**	**(١٤٤,٢)**	**٧٨ ١٥٤,٨**	**٤٥٤,٩**	**٦ ٥٣٥,٣**	**٧٨ ٠١٠,٦**

الجدول ٢٥

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا									فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			الموظفون المتطوعون	
	وأ ع	أ ع	م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الوظائف الدولية**	موظف فني وطني	الرتبة المحلية	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٨	١	٢	–	٧	١٣	٣٥	٢٩	٢	**٨٩**	١٠٨	١	**١٩٨**	٨	٦٧	٥	**٢٧٨**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩ (١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩)	١	٢	–	٧	١٣	٣٥	٢٩	٢	**٨٩**	١٢٠	١	**٢١٠**	١٤	٨٨	٦	**٣١٨**
التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٢**	**–**	**١٢**	**٦**	**٢١**	**١**	**٤٠**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩ (١ تموز/يوليه ٢٠١٩)	١	٢	–	٧	١٣	٣٥	٢٩	٢	**٨٩**	١٢٠	١	**٢١٠**	١٣	٨٣	٦	**٣١٢**
التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٢**	**–**	**١٢**	**٥**	**١٦**	**١**	**٣٤**

٢٥٣ - يُعزى الرصيد الحر المتوقع في عام ٢٠١٨ أساسا إلى انخفاض الاحتياجات التشغيلية اللازمة لما يلي: (أ) المرافق والهياكل الأساسية، بسبب استرداد التكاليف من فريق الأمم المتحدة القطري للاستفادة من الخدمات المشتركة للبعثة، بما في ذلك المكاتب، والوحدات السكنية، والأماكن الأخرى، وانخفاض الاحتياجات اللازمة لاقتناء المرافق الجاهزة والمولدات والمعدات الكهربائية، والأثاث والمعدات المكتبية، والمخصصات المرصودة لأعمال التشييد والتعديل والتجديد ومواد التشييد لمجمع أويا في طرابلس على أساس النفقات الفعلية؛ (ب) والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بسبب انخفاض تكاليف خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الشبكات، وخدمات الصيانة، بما في ذلك انخفاض تكاليف الأجهزة الساتلية المرسلة المجيبة، والإنترنت، وخدمات الهواتف النقالة، والهواتف الساتلية، على أساس الأسعار التجارية التنافسية؛ (ج) والخدمات الطبية، نظرا إلى أن مستشفى الأمم المتحدة من المستوى الأول في طرابلس أصبح يعمل بكامل طاقته في عام ٢٠١٨؛ (د) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، بما في ذلك انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالشحن، على أساس النفقات الفعلية المتعلقة باقتناء المعدات واللوازم. وتقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة في الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) تكاليف الموظفين

المدنيين، ويُعزى ذلك غالبا إلى انخفاض متوسط معدلات الشواغر عما كان متوقعا إذ بلغ ١٣ في المائة للموظفين الدوليين مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد البالغ ٢٠ في المائة، وانخفاض متوسط معدلات الشواغر عما كان متوقعا إذ بلغ ٢٥ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و ٢٤ في المائة لشاغلي الوظائف من الرتبة المحلية مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد في عام ٢٠١٨ البالغ ٣٣ في المائة و ٢٥ في المائة، على التوالي، وانخفاض معدل الشواغر عما كان متوقعا للأفراد المقدمين من الحكومات إذ بلغ صفر في المائة مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد في عام ٢٠١٨ البالغ ٢٩ في المائة؛ (ب) والوحدات العسكرية، ويُعزى معظم هذه الزيادة إلى تكاليف إضافية لشحن وتخزين المعدات المملوكة للوحدات التي رُفِض إدخالها إلى ليبيا وأُعيد شحنها إلى نيبال؛ (ج) والسفر في مهام رسمية، نتيجة تكثيف الوجود التناوبي المؤقت لتقديم مزيد من الدعم للنظراء الوطنيين، ولا سيما في إطار التحضير للعمليات الانتخابية؛ (د) والنقل البري، بما في ذلك اقتناء ثلاث ناقلات مدرعة إضافية على أساس الاحتياجات التشغيلية في طرابلس وبنغازي، وهو ما لم يكن مدرجا في الميزانية.

٢٥٤ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للبعثة ٨٠٠ ١٥٤ ٧٨ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي تكاليف وحدة عسكرية (وحدة حراسة الأمم المتحدة) مكوّنة من ٢٣٤ فردا (٦٠٠ ١٩٦ ٦ دولار)؛ وتكاليف الموظفين المدنيين (٣٠٠ ٣٣٤ ٣٦ دولار)، بما في ذلك ٢١٠ وظائف من فئة الموظفين الدوليين، و ٩٦ وظيفة من فئة الموظفين الوطنيين لمدة ١٢ شهرا و ٦ وظائف من فئة الموظفين الوطنيين لمدة ٦ أشهر، و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجدول ٢٥، فضلا عن ٧ أفراد مقدمين من الحكومات؛ وتكاليف الاحتياجات التشغيلية (٩٠٠ ٦٢٣ ٣٥ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٦٠٠ ٥٥٨ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٠٠٠ ١٦٥ ٢ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ١٣٦ ٢١ دولار)، والنقل البري (٤٠٠ ٥٠٠ دولار)، والعمليات الجوية (٠٠٠ ١٠٧ ٤ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٩١٠ ٢ دولار)، والخدمات الطبية (٠٠٠ ٥٢١ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ٧٢٤ ٣ دولار).

٢٥٥ - وفي عام ٢٠١٩، تقترح البعثة إدخال التغييرات التالية على ملاك الموظفين:

(أ) إنشاء ٤٠ وظيفة جديدة (١٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٢٢ من الرتبة المحلية، ومتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة):

قسم شؤون الإعلام والاتصالات

'١' موظف معاون لشؤون الإعلام (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين)، يكون مقره في طرابلس؛

الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية

'٢' موظفان معاونان للشؤون الجنسانية (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين)، يكون مقرهما في طرابلس؛

شعبة الشؤون السياسية

'٣' موظف معاون للشؤون السياسية (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين)، يكون مقره في طرابلس؛

قسم الأمن

'٤' ستة موظفين أمنيين (من فئة الخدمة الميدانية) ومساعد إداري (من الرتبة المحلية) في مكتب رئيس مستشاري شؤون الأمن، يكون مقرهم في طرابلس؛

'٥' موظفان أمنيّان (من فئة الخدمة الميدانية)، ومساعدان معنيّان بالأمن الميداني (من الرتبة المحلية) وخمسة من مشغلي اللاسلكي للأمن الميداني (من الرتبة المحلية) في مركز المعلومات والعمليات الأمنية، يكون مقرهم في طرابلس؛

الدعم المقدم للبعثات

'٦' مساعد لشؤون المشتريات (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم المشتريات، يكون مقره في تونس العاصمة؛

'٧' مساعد لمراقبة التحركات (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم العمليات الجوية ومراقبة التحركات، يكون مقره في طرابلس؛

'٨' مساعد لشؤون اللوجستيات (من فئة الخدمة الميدانية)، ومساعدان لشؤون الإمدادات (من الرتبة المحلية)، ومساعد لشؤون تخطيط طلبات الشراء (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم التخزين والتوزيع المركزي، يكون مقرهم في طرابلس، ومساعد لشؤون الإمدادات (من الرتبة المحلية) في قسم التخزين والتوزيع المركزي، يكون مقره في تونس العاصمة؛

'٩' مساعد لشؤون إدارة المرافق (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم الهندسة وإدارة المرافق، يكون مقره في طرابلس؛

'١٠' ثمانية سائقين (من الرتبة المحلية)، وفنّيان من فنّيي المركبات (من الرتبة المحلية) في قسم النقل، يكون مقرهم في طرابلس؛

'١١' مساعد لشؤون المطالبات (من الرتبة المحلية)، ومساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات (من متطوعي الأمم المتحدة) في قسم خدمات إدارة الممتلكات، يكون مقرهما في طرابلس؛

(ب) اقتراح إعادة تصنيف وظيفتين:

'١' من موظف مساعد للشؤون السياسية (من فئة الخدمة الميدانية) في تونس العاصمة إلى موظف معاون للشؤون السياسية (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين)، يكون مقره في طرابلس، في شعبة الشؤون السياسية؛

'٢' من مساعد لغوي (من الرتبة المحلية) إلى مترجم ميداني (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين) في وحدة الترجمة التحريرية والشفوية، يكون مقره في طرابلس؛

(ج) إلغاء ست وظائف ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ (وظيفة من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين و ٥ وظائف من الرتبة المحلية). ويقدم مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي حاليا طائفة كاملة من خدمات دعم المعاملات للبعثات الرئيسية المتلقية لخدماته، وهي ست بعثات سياسية خاصة فقط. وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هي إحدى البعثات السياسية الخاصة التي لا تتلقى حتى الآن الدعم من مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. وترقبا لاعتماد نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي وتنفيذه، يُقترَح أن يوسع مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي نطاق تغطية خدماته الكاملة ليشمل جميع البعثات السياسية الخاصة الموجودة في أفريقيا، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وذلك ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩. ولذلك، استنادا إلى مستويات الملاك الوظيفي للعملاء ومع مراعاة نموذج التمويل المرن المطبق حاليا على البعثات المتلقية لخدمات مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، يُقترَح إلغاء ست وظائف كالتالي: موظف لشؤون الموارد البشرية (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين)، وثلاثة مساعدين لشؤون الموارد البشرية (من الرتبة المحلية)، ومساعدان للشؤون المالية (من الرتبة المحلية) في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩؛

(د) اقتراح تغيير مراكز عمل ١٦٦ وظيفة كالتالي: نقل ١٦٥ وظيفة من تونس العاصمة إلى طرابلس (وظيفة وكيل أمين عام، ووظيفتان لأمين عام مساعد، و ٧ مد-١، و ١٠ ف-٥، و ٢٤ ف-٤، و ٢٤ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ٩٣ من فئة الخدمة الميدانية، ومتطوعَان من متطوعي الأمم المتحدة)، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية من بريندیزي إلى تونس العاصمة نظرا إلى عودة البعثة تدريجيا إلى ليبيا. ومن المتوقع أن تنتقل البعثة في عام ٢٠١٩ من مفهوم العمليات القائم على الوجود التناوبي إلى توطيد وجودها الدائم في ليبيا، استنادا إلى الأولويات التشغيلية المقررة ومع مراعاة الظروف الأمنية. ومع ذلك، من المتوخى أن تحتفظ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بقدرات مراقبة الطيران والحركة في تونس العاصمة من أجل دعم عملياتها الجوية؛ وبالمثل، ستظل المهام المتعلقة بالشراء والشؤون المالية والموارد البشرية تُجرى إلى حد كبير انطلاقا من تونس العاصمة. وفيما يتعلق بالجانب الفني، سيُحتفَظ بعدد من الوظائف في تونس العاصمة من أجل مواصلة التفاعل مع الجهات المحاورة التي تضطلع بمسؤولياتها المتعلقة بليبيا انطلاقا من تونس.

٢٥٦ - ويُعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٨ أساسا إلى ما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين للموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٨، بما في ذلك الوظائف الـ ٤٠ المقترح إنشاؤها (١٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٢٢ من الرتبة المحلية، ومتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة)؛ وانخفاض معدل الشواغر المقترح المطبق في عام ٢٠١٩ للموظفين الدوليين والبالغ ١٢ في المائة مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد في عام ٢٠١٨ والبالغ ٢٠ في المائة؛ (ب) وانخفاض معدل الشواغر المقترح لعام ٢٠١٩ للأفراد المقدمين من الحكومات والبالغ صفر في المائة مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد في عام ٢٠١٨ والبالغ ٢٩ في المائة. ويقابل هذه الزيادات جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) المرافق والهياكل الأساسية، بما فيها حذف تكاليف الاقتناء غير المتكرر للمرافق الجاهزة والمولدات والمعدات الكهربائية، والأثاث والمعدات المكتبية، والمخصصات المرصودة لأعمال التشييد والتعديل والتجديد ومواد التشييد

لمجمع أويا في طرابلس الذي أُنجِز في عام ٢٠١٨، وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات الأمن في أويا وبنغازي على أساس النفقات الفعلية؛ (ب) والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك حذف تكاليف الاقتناء غير المتكرر لمعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتدابير الإلكترونية المضادة التي تم شراؤها في عام ٢٠١٨، وانخفاض الاحتياجات من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الشبكات، على أساس الأسعار التجارية التنافسية؛ (ج) والسفر في مهام رسمية، ويُعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الحاجة إلى وجود تناوبي مؤقت نتيجة النقل التدريجي للموظفين الدوليين العاملين من تونس العاصمة إلى طرابلس (سيُحدَّد ذلك على أساس الأوضاع الأمنية وقدرة تقديم الدعم للبعثة بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٩)، مع الإبقاء على وجودها في منطقتي بنغازي وسبها في ليبيا في إطار السفر لأغراض التناوب؛ (د) واللوازم والخدمات الأخرى، بما في ذلك انخفاض احتياجات الشحن المتعلقة بالاقتناء غير المتكرر للوازم والمعدات، وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بقدرة الإجلاء عن طريق البحر؛ (هـ) والخدمات الطبية، ويُعزى ذلك أساسا إلى أن مستشفى الأمم المتحدة من المستوى الأول في طرابلس أصبح يعمل بكامل طاقته في عام ٢٠١٨؛ (و) والنقل البري، بما في ذلك انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار المركبات في تونس العاصمة بسبب عودة البعثة تدريجيا إلى طرابلس.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٥٧ - لم تتوافر لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أي موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٨ ولا يُتوقع توافر أي منها للبعثة في عام ٢٠١٩.

طاء - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

(٤٠٠ ٣٩٥ ٦٦ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٥٨ - يلتمس هذا المقترح الموارد لمواصلة عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي أُنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٦٦ (٢٠١٧). وقد مدد المجلس ولايتها حتى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بموجب القرار ٢٤٣٥ (٢٠١٨). وقد كُلفت البعثة بالتحقق من تنفيذ جانبين رئيسيين من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم الذي اعتمدته في عام ٢٠١٦ الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (القوات المسلحة الثورية)، وهما: التحقق من إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الجزء ٣-٢ من الاتفاق)؛ وتنفيذ تدابير الأمن والحماية على المستويين الفردي والجماعي للمقاتلين السابقين وبرامج الأمن والحماية الشاملة للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم (الجزء ٣-٤ من الاتفاق).

٢٥٩ - واتبعت البعثة نهجا استباقيا إزاء ولاية التحقق المنوطة بها، فقد سعت إلى تعزيز الحلول الكفيلة بمواجهة التحديات التي حُدِّدت في عملية التنفيذ من خلال التحاور بانتظام مع الحكومة والقوات المسلحة الثورية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وعملت البعثة، منذ بداية ولايتها، بشكل وثيق مع الأطراف من أجل التحقق من تنفيذ جانبي الاتفاق النهائي اللذين يقعان في إطار ولايتها. واستمرت البعثة، من خلال وجودها الميداني الواسع النطاق ومقرها، الموجود في بوغوتا، في التفاعل بشكل وثيق مع

السلطات الحكومية والمقاتلين السابقين وغير ذلك من الجهات الفاعلة الرئيسية على الصُعُد الوطني والإقليم والمحلي.

٢٦٠ - وشكَّل إلقاء السلاح، الذي اكتمل في عام ٢٠١٧، نهاية حقبة القوات المسلحة الثورية كجماعة تشن حرب عصابات وبداية انخراط أعضائها في الحياة المدنية. وتحولت القوات المسلحة الثورية إلى حزب سياسي، تحت مسمى القوة الثورية البديلة المشتركة، شارك للمرة الأولى في الانتخابات التشريعية التي أجريت عقب تنفيذ العديد من التدابير الرامية إلى ضمان إعادة إدماج أعضائه في الحياة السياسية. وعلى الرغم من استمرار التحديات، أُحرِز بعض التقدم في عملية إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج البالغ عددها ٢٦ منطقة من خلال افتتاح بعض المشاريع الإنتاجية.

٢٦١ - وخلال عام ٢٠١٨، تفرّق المقاتلون السابقون، إلى حد ما، من هذه المناطق الإقليمية الست والعشرين للتدريب وإعادة الإدماج بهدف إجراء عمليات إعادة الإدماج الجماعي أو الفردي في مواقع جديدة، بما فيها المناطق الحضرية. وسيتطلب هذا التفرّق تعديل التوزيع الجغرافي للبعثة ونطاق تغطية أفرقتها الميدانية للتأكد من وجودها في أنسب موقع بُغية تنفيذ ولايتها على أفضل وجه.

٢٦٢ - وعلى المستوى الأمني، شهدت كولومبيا إنجازات كبيرة وتحسنا عاما في الحالة الأمنية مقارنة بأيام النزاع. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، نظرا لتنازع عصابات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة المتبقية من أجل السيطرة على الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والأراضي وطرق التهريب. وقد استهدف عدد من الهجمات وحوادث العنف أفرادَ القوات المسلحة الثورية السابقين وأنصارهم، ولا يزال استمرار العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المدني يبعث على القلق فيما يتعلق بتوطيد السلام المستدام.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٦٣ - تُواصِل البعثة العمل عن كثب مع مجموعة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية التي تدعم تنفيذ الاتفاق النهائي، بسبل منها الاستثمار في إقامة علاقات وثيقة مع السلطات السياسية الوطنية والإقليمية والمحلية ومع القيادات المجتمعية من خلال أنشطة التوعية والاتصال اليومية، ومن خلال تنظيم الأحداث وحلقات العمل. وتشكل قوة هذه العلاقات عاملا رئيسيا في نجاح البعثة وفي قبولها. وعلاوة على ذلك، واعترافا بتزايد أهمية توطيد السلام، جددت البعثة تركيزها على التفاعل مع القطاع الخاص ببناء علاقات قوية مع الغرف التجارية وكبار رجال الأعمال في جميع أنحاء البلد، وذلك في إطار سعيها جزئيا إلى تعزيز إسهامها في إعادة إدماج المقاتلين السابقين على نحو مستدام.

٢٦٤ - واستجابة للحالة المتغيرة المحيطة بالضمانات الأمنية المقدَّمة لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين وأُسَرِهم، أنشأت البعثة آلية ثلاثية الأطراف معنية بالحماية والأمن تضم ممثلين عن الوحدة الوطنية للحماية والشرطة الوطنية والبعثة. وتعمل الآلية على الصعيدين الوطني والإقليمي لضمان التحقيق في التهديدات أو الحوادث الأمنية المحتمل أن يتعرض لها أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين أو من يرتبط بهم من أفراد في الوقت المناسب وبطريقة فعالة تمتثل على نحو كامل لأحكام الاتفاق النهائي وتحظى بقبول جميع الأطراف المعنية ودعمها.

٢٦٥ - ولا تزال البعثة على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء التي تدعم عملية السلام في كولومبيا، بما فيها الدولتان الضامنتان، أي النرويج وكوبا، والبُلدان المساهمة بمراقبين دوليين، والبُلدان التي تعمل على دعم أهداف توطيد السلام الأعم والمشاريع الإنتاجية. ويكتسي الدعم المتواصل الذي تقدمه هذه الجهات الفاعلة أهمية كبيرة بالنسبة للبعثة ولقدرتها على دعم عملية السلام الكولومبية.

٢٦٦ - وتحتفظ البعثة بعلاقات وثيقة مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وعلى الصعيد الوطني، واستنادا إلى عملية تخطيط متكاملة جامعة وشاملة بين البعثة والفريق القطري، أُنشِئت أفرقة مواضيعية في المجالات المتعلقة بالضمانات الأمنية وإعادة الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتشترك البعثة في رئاسة هذه الأفرقة مع ممثلي الفريق القطري. وإضافة إلى ذلك، ونظرا لتحول عملية تحقيق السلام نحو مرحلة التوطيد وتهيئة الظروف المواتية لتعزيز إحلال السلام المستدام، فإن البعثة والفريق القطري يعملان معا بشكل أوثق على تحديد المشاريع الإنتاجية وتنفيذها والتحقق منها في المناطق التي يتجمَّع فيها أفراد القوات المسلحة الثورية السابقون.

٢٦٧ - وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي، تقوم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بتنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات من خلال لجان تنسيق محلية. وتعمل هذه اللجان بمثابة منتدى للتنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وتشكل حلقة الوصل الرئيسية بأوساط المنظمات غير الحكومية الأوسع نطاقا من خلال مشاركة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على السواء.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٨

٢٦٨ - ما فتئت البعثة تعمل، منذ إنشائها، بشكل وثيق مع الحكومة والقوات المسلحة الثورية من أجل النهوض بعملية إعادة الإدماج السياسي. وهي ترصد وتتحقق من تنفيذ التدابير المؤدية إلى تشكيل الحزب السياسي للقوات المسلحة الثورية ومشاركته في الانتخابات التشريعية التي أفضت إلى شغل ممثلي القوات المسلحة الثورية للمقاعد العشرة المخصصة لهم في الكونغرس. وكانت الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في النصف الأول من عام ٢٠١٨، أكثر الانتخابات إقبالا وأقلها عنفا في البلد منذ عقود، ومارس خلالها أفراد القوات المسلحة الثورية السابقون حقهم في التصويت دون وقوع حوادث تُذْكَر.

٢٦٩ - وفي مجال الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، رصدت البعثة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف إعادة الاستيعاب المبكر، بما في ذلك صرف بدلات لإعادة الإدماج لمرة واحدة ومرتبات شهرية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين. وتواصل التحقق من تنفيذ المشاريع الإنتاجية الأطول أجلا. وعملت البعثة بشكل وثيق مع الحكومة والقوات المسلحة الثورية وأصحاب مصلحة آخرين من أجل الكشف عن التحديات والتصدي لها. وقدمت البعثة الدعم للمجلس الوطني لإعادة الإدماج بشأن طائفة واسعة من الجوانب، بما في ذلك المسائل الجنسانية والصحة وملكية الأراضي والمشاريع الإنتاجية، ودعمت إنشاء مجالس معنية بإعادة الإدماج على الصعيد المحلي لتقريب جهود إعادة الإدماج المبذولة بقيادة مركزية إلى الواقع المحلي. وواصلت البعثة العمل عن كثب مع الشركاء من أجل التحقق من إعداد خطة وطنية لإعادة الإدماج وتنفيذها في الوقت المناسب.

٢٧٠ - وأسهم دور البعثة في عملية التحقق من الضمانات الأمنية في إنشاء وتشغيل آلية ثلاثية الأطراف معنية بالحماية والأمن تُيسِّر اتباع نهج منسق في رصد الضمانات الأمنية وتدابير الحماية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين ومتابعة هذه الضمانات والتدابير والتحقق منها، مما كان له أهمية حيوية

في مواصلة بناء الثقة بين الأطراف. وعند ورود شواغل أو شكاوى متعلقة بالضمانات الأمنية، عملت البعثة بشكل وثيق مع النظراء المعنيين والهيئات المنفِّذة لتوجيه تلك الشواغل أو الشكاوى إلى الجهات المعنية ومعالجتها على نحو فعال.

٢٧١ - وبذلت البعثة أيضا جهودا كبيرة لدعم إدراج مسائل شاملة لعدة قطاعات في أنشطة التحقق التي تضطلع بها. وفيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، أنشأت البعثة شبكة لجهات تنسيق الشؤون الجنسانية، الأمر الذي مكَّن من الوقوف على احتياجات ومصالح المرأة وإدراجها في عملية تنفيذ إعادة الإدماج والضمانات الأمنية، وأتاحت أيضا التحقق منها. وبخصوص المسائل العرقية والمسائل المتعلقة بالسكان الأصليين، واصلت البعثة التحاور مع المنتدى الرفيع المستوى المعني بالجماعات العرقية، عن طريق تلقّي وتوجيه الشواغل المتعلقة باحترام احتياجات ومصالح تلك الجماعات وإدراج هذه الاحتياجات والمصالح في عمليات إعادة الإدماج والضمانات الأمنية. وأخيرا، تواصلت البعثة، من خلال مستشارها المعني بحماية الطفل، مع ممثلي الحكومة والقوات المسلحة الثورية بشأن تنفيذ برامج إعادة الإدماج المتخصصة، وتابعت الحالات الفردية والظروف الخاصة بأطفال الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الذين يعيشون في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٩

٢٧٢ - في عام ٢٠١٩، ستواصل البعثة الاضطلاع بالمهام المنوطة بها بالتنسيق الوثيق مع الأطراف في سياق متغير لتحقيق السلام، في ضوء وجود الحكومة والهيئة التشريعية الجديدتين في كولومبيا، اللتين أصبح للحزب السياسي المعروف باسم القوة الثورية البديلة المشتركة تمثيل فيهما، ونظرا لتغير ديناميات إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين. وستُعمِّق البعثة تواصلها مع المحاورين الرئيسيين على المستويين الرفيع والتقني، وستُسهم في إرساء عمليات إعادة الإدماج والضمانات الأمنية على أساس متين من خلال بذل جهود بنّاءة في مجال التحقق. وسيكون من الضروري، على وجه الخصوص، التواصل على نحو وثيق ومنتظم مع كبار المسؤولين الحكوميين والموظفين من الرتب الفنية في الوزارات والوكالات المرتبطة بعملية السلام، فضلا عن تعاون البعثة مع الهيئات المنشأة لرصد وتنفيذ أحكام محددة من الاتفاق النهائي على الصعيدين المركزي والإقليمي.

٢٧٣ - وفي الوقت نفسه، سيتعين على البعثة أيضا أن تظل قريبة من ديناميات تحقيق السلام على الصُعُد المحلية. وستُبقي البعثة على وجود لها في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج أو بالقرب منها لضمان مواكبة جهود توطيد السلام بأكبر قدر من الفعالية، وتقاسم مواقع مشتركة، حيثما أمكن، مع فريق الأمم المتحدة القطري. ومع ذلك، وعلى النحو المذكور أعلاه، انتقل بعض الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية إلى خارج تلك المناطق الإقليمية بُغية إجراء عمليات إعادة الإدماج الجماعي أو الفردي في مواقع جديدة. ولذا ستتبنى البعثة موقفا ثابتا يجمع بين ضرورة الإبقاء على وجود في المناطق الإقليمية وفي مجموعة مختارة من عواصم المقاطعات، وبين الحاجة إلى توسيع نطاق حضورها وقدرتها في مجال التحقق لتغطية مواقع الإقامة الجديدة، المعروفة باسم ”النقاط الجديدة لإعادة التجميع“.

٢٧٤ - وستُنجِز البعثة هذا النهج المختلط من خلال تجميع الأفرقة في محاور إقليمية كلما أمكن ذلك من الناحية الجغرافية. وستوفر هذه المحاور القدرة على الحفاظ على وجود بالقرب من المناطق الإقليمية

للتدريب وإعادة الإدماج الحالية والنقاط الجديدة لإعادة التجميع المنشأة مؤخرا مع إتاحة إمكانية التأقلم بمرونة مع التغيرات الناجمة عن تفرّق أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين.

٢٧٥ - وبناء على تلك الاعتبارات، سيظل وجود البعثة على الصُعُد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي بدون تغيير. أما على الصعيد المحلي، فستُدخَل تعديلات طفيفة على الوجود المحلي للبعثة، وذلك لأسباب فنية وتشغيلية وأمنية، وسيتحقق ذلك جزئيا بزيادة عدد متطوعي الأمم المتحدة في كل موقع من المواقع المحلية. وستتمثل نتيجة هذه التغييرات في تجميع عدد من الأفرقة المحلية في مواقع محورية سيتسنى انطلاقا منها الوصول إلى مواقع محلية بشكل منتظم، وتجميع أفرقة صغيرة في بعض المناطق لضمان المزيد من المرونة التشغيلية والأمن.

٢٧٦ - وستُمكِّن هذه التعديلات البعثة من تغطية المناطق ذات الأولوية بالنسبة لتنفيذ ولايتها المتعلقة بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية. ومن شأن التحركات أن تُمكِّن البعثة أيضا من العمل بأنجع السبل من خلال خفض العدد الإجمالي للمكاتب والمواقع التي يتعين الاحتفاظ بها ودعمها. وأخيرا، ستوفر هذه التعديلات مزيدا من المرونة للبعثة من أجل الاستجابة وتوفير التغطية في مجال التحقق في النقاط الجديدة لإعادة التجميع سواء كانت منشأة أو في طور الإنشاء.

٢٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك، وحسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن في قراره ٢٣٨١ (٢٠١٧)، يتعين على البعثة أن تتابع باهتمام أي تطورات أخرى متعلقة بمحادثات السلام بين الحكومة وجيش التحرير الوطني.

٢٧٨ - وفي ضوء عملية التحليل والتخطيط المفصلة والمبينة أعلاه، يبلغ العدد الإجمالي اللازم من الموظفين لتنفيذ ولاية البعثة ٥٤٨ موظفا، من بينهم ١٢٠ مراقبا دوليا. وفي عام ٢٠١٩، تقترح البعثة زيادة صافية في الوظائف تتمثل في ٥ موظفين دوليين و ٤ موظفين وطنيين و ٢٨ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة.

٢٧٩ - وسيطرح الامتداد الجغرافي للبعثة، بما في ذلك النقاط الجديدة لإعادة التجميع، وبُعْد العديد من مواقع البعثة عن خطوط الإمداد، تحديات كبيرة أمام تقديم الدعم في عام ٢٠١٩. وسيواصل عنصر دعم البعثة الإبقاء على حضور خفيف في كولومبيا وسيعتمد بصورة رئيسية على الخدمات التعاقدية اللازمة لتلبية الاحتياجات التشغيلية من خلال ترتيبات التأجير، في حين يُقترَح توفير المزيد من قدرات الموارد البشرية لتلبية الطلبات على الخدمات الإدارية واللوجستية. وبعد إجراء تقييم متعمق لفعالية الاعتماد على المصادر الخارجية، تقترح البعثة إنشاء عدد من الوظائف الوطنية لأداء مهام معينة بدلا من الاستعانة بالترتيبات التعاقدية الحالية، بما في ذلك، على سبيل المثال، مهمة إدارة المخيمات في الموقع، التي تُنفَّذ حاليا عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية.

٢٨٠ - وأُعيد تنظيم عنصر دعم البعثة من أجل تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد تمشيا مع استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. ويتوخى النموذج الجديد إنشاء ثلاث ركائز للدعم (هي تقديم الخدمات، وإدارة العمليات والدعم، وإدارة سلسلة الإمدادات) تحت الإشراف العام لرئيس دعم البعثة (مد-١).

٢٨١ - وفيما يتعلق بالاحتياجات التشغيلية، أجرت البعثة عملية لتحديد المتعاقدين لاستئجار المركبات وتوفير الوقود للنقل البري من أجل تلبية احتياجات التنقل والأمن المتباينة على الصُعُد الوطني والإقليمي والمحلي. وسيتقيد أسطول المركبات بالنسب الموحدة الأكثر صرامة التي اعتمدتها مؤخرا إدارة الدعم الميداني.

٢٨٢ - واستعرضت البعثة تشكيل الأسطول الجوي وأجرت حملة تواصل لتحديد المتعاقدين المحتملين من الذين لديهم التسجيل والأهلية اللازمين للعمل على أساس احتياطي في كولومبيا. ومع ذلك، وبعد القيام بتحليل مستفيض، أُوصِي بأن تواصل البعثة العمل بالترتيبات الحالية لاستخدام شركات الخطوط الجوية التجارية المحلية للسفر إلى المراكز الحضرية الكبيرة والاستعانة بعد ذلك بالطائرات العمودية لمتابعة السفر إلى المواقع المعزولة والنائية وتلك التي يصعب الوصول إليها.

٢٨٣ - وفيما يتعلق بمواقع البعثة وأماكن عملها، وتمشيا مع أولوياتها الموضوعية ومع تغير التوزيع الجغرافي لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين، ستُدمج مكاتب البعثة المحلية لتخفيض عدد المواقع المحورية التي ستعمل انطلاقا منها أفرقة متعددة. وستسافر أفرقة متنقلة من تلك المواقع المحورية إلى المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وإلى النقاط الجديدة لإعادة التجميع. وستواصل البعثة العمل مع الشركاء المحليين في تلك المناطق الإقليمية وفي النقاط الجديدة لإعادة التجميع لكفالة الوصول المنتظم والمضمون إلى قاعات الاجتماعات ومرافق الاتصال الأساسية في المواقع التي ليس للبعثة فيها وجود دائم. أما في المواقع التي يتعذر فيها اتباع نهج المحاور، وذلك بسبب القيود التي تفرضها التضاريس أو المسافات، ستستكمل البعثة المخيمات الحالية بمزيد من الحلول الدائمة التي تشمل مرافق تكفي لاستيعاب موظفي البعثة، بمن فيهم الموظفات والمراقبات الدوليات، في إطار ترتيبات الإنجاز الكلي.

٢٨٤ - وتتحمل حكومة كولومبيا المسؤولية السيادية العامة عن ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في كولومبيا. ومن خلال العمل عن كثب مع الشرطة الوطنية والوكالات الأمنية المرتبطة بها، ستواصل إدارة شؤون السلامة والأمن استخدام نظام يوازن بين متطلبات تيسير التنفيذ الفعال للولاية وضرورة القيام بذلك بطريقة آمنة ومأمونة.

٢٨٥ - وستواصل البعثة الاستفادة من نظام إدارة الأمن المتكامل القائم في كولومبيا والإسهام فيه، وهو نظام يوفر الدعم المتعلق بالسلامة والأمن لكل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وتستفيد البعثة من وفورات الحجم التي يتم جنيها من التخطيط والدعم في مجال الأمن.

٢٨٦ - ويرد أدناه عرض لهدف البعثة والإنجازات المتوقعة منها ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بها.

الجدول ٢٦

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: التأكد من التنفيذ الفعال للجزئين ٣-٢ و ٣-٤ من الاتفاق النهائي المبرم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي: الجزء ٣-٢، إعادة الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والجزء ٣-٤، الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين وأعضاء الحزب السياسي الجديد، وأُسَرِهم، والمنظمات والمجتمعات المحلية في الأقاليم

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(أ) تمتع كل من الحزب السياسي الجديد للقوات المسلحة الثورية والحركة السياسية ''أصوات السلام'' بإمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام والهيئات التمثيلية المحددة في الاتفاق النهائي	'١' عدم مواجهة الحركة السياسية ''أصوات السلام'' والحزب السياسي الجديد الناشئ عن انتقال القوات المسلحة الثورية إلى الحياة السياسية القانونية لأية قيود على إمكانية الوصول إلى الكونغرس	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
	'٢' عدم وجود أية قيود مفروضة على إمكانية وصول ممثلي القوات المسلحة الثورية إلى المجلس الانتخابي الوطني	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
	'٣' عدد محدود من الشكاوى المقدمة بشأن فرض قيود على ممارسة الحزب السياسي الجديد الناشئ عن انتقال القوات المسلحة الثورية إلى الحياة السياسية القانونية للعمل السياسي على الصُعُد المحلي والإقليمي والوطني	الأداء المستهدف	٢٠>	٢٠>		
		الأداء المقدر		٢٠>		
		الأداء الفعلي				
	'٤' عدد محدود من الشكاوى المقدمة بشأن فرض قيود على إمكانية وصول الحزب السياسي الجديد الناشئ عن انتقال القوات المسلحة الثورية إلى الحياة السياسية القانونية إلى وسائل الإعلام على الصُعُد المحلي والإقليمي والوطني	الأداء المستهدف	٢٠>	٢٠>		
		الأداء المقدر		٢٠>		
		الأداء الفعلي				
(ب) المشاركة النشطة للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية المسجلين في البرامج/المشاريع الفردية والجماعية لإعادة الإدماج	'١' النسبة المئوية للمشاريع والبرامج الإنتاجية التي قدمها وتحقق منها المجلس الوطني لإعادة الإدماج	الأداء المستهدف	٨٠	٨٠		
		الأداء المقدر		٨٠		
		الأداء الفعلي				
	'٢' النسبة المئوية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين المشاركين في عمليات إعادة الإدماج الفردية أو الجماعية الرسمية	الأداء المستهدف	٨٠	٨٠		
		الأداء المقدر		٨٠		
		الأداء الفعلي				
(ج) تلقّي المقاتلين السابقين المسجلين في القوات المسلحة الثورية الدعم المالي وفقا لأحكام الاتفاق النهائي	'١' النسبة المئوية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين تلقوا بدل التطبيع البالغ مليوني بيسو كولومبي	الأداء المستهدف	١٠٠	١٠٠		
		الأداء المقدر		١٠٠		
		الأداء الفعلي				
	'٢' النسبة المئوية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين تلقوا البدل الشهري الأساسي	الأداء المستهدف	١٠٠	١٠٠		
		الأداء المقدر		١٠٠		
		الأداء الفعلي				

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء			
			٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
	’٣‘ النسبة المئوية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين تلقوا دعما ماليا قدره ٨ ملايين بيسو كولومبي للمشاريع الإنتاجية	الأداء المستهدف	١٠٠	١٠٠		
		الأداء المقدر		١٠٠		
		الأداء الفعلي				
	’٤‘ عدد محدود من الشكاوى المقدمة بشأن عدم سداد المدفوعات أو الصعوبات التي تعترض عملية تسديد المدفوعات	الأداء المستهدف	<١٠	<١٠		
		الأداء المقدر		<١٠		
		الأداء الفعلي				
(د) الإنشاء الفعلي للترتيبات المؤسسية المتفق على تنفيذها	’١‘ إنشاء الفروع الإقليمية للمجلس الوطني لإعادة الإدماج وفق المبادئ التوجيهية للمجلس	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
	’٢‘ اجتماع الهيئات التنفيذية المعنية (بما فيها المجلس الوطني لإعادة الإدماج، والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، ولجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه) بانتظام لتناول التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها عملية إعادة الإدماج	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
(هـ) التنفيذ الفعال لتدابير الضمانات الأمنية يشير إلى حدوث تحسن على مستوى أمن المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم	’١‘ عدد محدود من الشكاوى المتعلقة بحوادث تشير إلى وجود عراقيل أمام تنفيذ تدابير الأمن والحماية على المستويين الفردي والجماعي لأعضاء الحزب السياسي الجديد/الحركة السياسية الجديدة وأُسَرِهم، ولأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين	الأداء المستهدف	<٥	<٥		
		الأداء المقدر		<٥		
		الأداء الفعلي				
	’٢‘ عدد محدود من الشكاوى المتعلقة بحوادث تشير إلى عدم تنفيذ تدابير الأمن والحماية على المستويين الفردي والجماعي للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم	الأداء المستهدف	<٥	<٥		
		الأداء المقدر		<٥		
		الأداء الفعلي				
(و) الإنشاء الفعلي للترتيبات المؤسسية المتفق على تنفيذها	’١‘ اعتماد سياسات الأمن والحماية وتنفيذها	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
	’٢‘ إنشاء الوحدة الخاصة لمكتب المدعي العام واضطلاع فروعها الإقليمية بمهامها	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
	’٣‘ اجتماع الهيئات التنفيذية المعنية (اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، والمديرية الفرعية المتخصصة التابعة للوحدة الوطنية للحماية، ومكتب أمين المظالم، ومكتب المدعي العام) بانتظام لتناول التقدم المحرز والتحديات التي يواجهها تنفيذ تدابير الضمانات الأمنية وبرامجها	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
(ز) إدراج النهج الجنساني بطريقة مناسبة في صياغة وتنفيذ تدابير الضمانات الأمنية وبرامجها	’١‘ مدى تقييم احتياجات المرأة ومراعاتها في صياغة الضمانات الأمنية وسياسات إعادة الإدماج [النسبة المئوية]	الأداء المستهدف	١٠٠	١٠٠		
		الأداء المقدر		١٠٠		
		الأداء الفعلي				
	’٢‘ مشاركة المنظمات النسائية بنشاط والتشاور معها أثناء صياغة وتنفيذ الضمانات الأمنية وسياسات إعادة الإدماج	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
	’٣‘ تنفيذ الضمانات الأمنية وسياسات إعادة الإدماج بما يتمشى مع الأحكام المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية الواردة في الاتفاق النهائي	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
(ح) إشراك الجماعات والمنظمات والمجتمعات المحلية العرقية على نحو مناسب في صياغة وتنفيذ تدابير الضمانات الأمنية وبرامجها	’١‘ مدى تقييم احتياجات الجماعات العرقية ومراعاتها في صياغة الضمانات الأمنية وسياسات إعادة الإدماج [النسبة المئوية]	الأداء المستهدف	١٠٠	١٠٠		
		الأداء المقدر		١٠٠		
		الأداء الفعلي				
	’٢‘ مشاركة منظمات الجماعات العرقية بنشاط والتشاور معها أثناء صياغة وتنفيذ الضمانات الأمنية وسياسات إعادة الإدماج	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
	’٣‘ تنفيذ الضمانات الأمنية وسياسات إعادة الإدماج بما يتمشى مع أحكام الاتفاق النهائي المتعلقة بالجماعات العرقية	الأداء المستهدف	نعم	نعم		
		الأداء المقدر		نعم		
		الأداء الفعلي				
(ط) إدراج الاعتبارات المتعلقة بالأطفال المجندين السابقين على نحو مناسب في صياغة وتنفيذ تدابير الضمانات الأمنية وبرامجها	مدى تقييم احتياجات الأطفال المجندين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية ومراعاتها في صياغة الضمانات الأمنية وسياسات إعادة الإدماج [النسبة المئوية]	الأداء المستهدف	١٠٠	١٠٠		
		الأداء المقدر		١٠٠		
		الأداء الفعلي				

النواتج

- القيام أسبوعيا بتحليل الاتجاهات وإعداد تقارير منتظمة عن إمكانية وصول الحزب السياسي الجديد الناشئ عن انتقال القوات المسلحة الثورية إلى الحياة السياسية القانونية إلى وسائل الإعلام والهيئات التمثيلية (٥٢ تحليلا للاتجاهات، و ١٢ تقريرا)
- القيام في الوقت المناسب بتقديم التقارير وتوجيه الشكاوى المحتملة التي تشير إلى وجود عقبات تعترض إمكانية وصول الحزب السياسي الجديد الناشئ عن انتقال القوات المسلحة الثورية إلى الحياة السياسية القانونية إلى وسائل الإعلام والهيئات التمثيلية، أو إلى عدم وجود ظروف مواتية لممارسة العمل السياسي على الصُّعُد المحلي والإقليمي والوطني (١٢)
- عقد اجتماعات أسبوعية مع ممثلي القوات المسلحة الثورية، والسلطات المحلية، وممثلي المجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة المعنيين على الصُعُد المحلي والإقليمي والوطني من أجل متابعة الظروف المواتية لممارسة الحزب السياسي الجديد الناشئ عن انتقال القوات المسلحة الثورية إلى الحياة السياسية القانونية للعمل السياسي (٥٢)
- القيام شهريا بتحليل للاتجاهات وإعداد التقارير المنتظمة عن انخراط المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية في برامج/مشاريع إعادة الإدماج (١٢ تحليلا للاتجاهات، و ١٢ تقريرا)
- القيام في الوقت المناسب بتقديم التقارير وتوجيه الشكاوى المحتملة التي تشير إلى وجود عقبات تعترض صرف الأموال أو إلى عدم دفع مخصصات الدعم المالي المنصوص عليها في الاتفاق النهائي (١٢)
- عقد اجتماعات أسبوعية مع ممثلي القوات المسلحة الثورية، والسلطات المحلية، وممثلي المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة المعنيين، على الصُعُد المحلي والإقليمي والوطني من أجل متابعة مشاركة المقاتلين السابقين في عملية إعادة الإدماج وتجاوز العقبات المحتمل أن تعترض دفع مخصصات الدعم المالي (٥٢)
- تقديم تقارير أسبوعية وإعداد تحليلات شهرية للاتجاهات بشأن تنفيذ مختلف تدابير وبرامج الأمن والحماية، وأثرها على الظروف الأمنية للمقاتلين السابقين من القوات المسلحة الثورية وأُسَرِهم، وللمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم (٥٢ تقريرا، و ١٢ تحليلا للاتجاهات)
- القيام في الوقت المناسب بتقديم التقارير وتوجيه الشكاوى المحتملة عن حالات عدم تنفيذ الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين ولأعضاء الحزب السياسي الجديد وللمنظمات والمجتمعات المحلية في الأقاليم (١٢)
- عقد اجتماعات أسبوعية مع ممثلي القوات المسلحة الثورية، والسلطات المحلية، ولا سيما مع ممثلي سلطات إنفاذ القانون العام، وممثلي المجتمعات المحلية، وممثلي المنظمات المعنية على الصُعُد المحلي والإقليمي والوطني من أجل متابعة تنفيذ تدابير وبرامج الأمن والحماية، وأثرها على الظروف الأمنية في الأقاليم (٥٢)
- إجراء زيارات بانتظام، أثناء ساعات العمل، إلى القرى المحلية لتلقى تقارير ومعلومات المستكملة عن عملية إعادة الإدماج والظروف الأمنية (٥٢)
- صياغة استراتيجية محددة للتحقق من أن سياسات إعادة الإدماج والضمانات الأمنية تشمل نُهُجا متعلقة بكل من الاعتبارات الجنسانية والعرقية وبحماية الطفل، تمشيا مع أحكام الاتفاق النهائي (١)
- عقد اجتماعات دورية مع المنتديين الرفيعي المستوى المعنيين بالجماعات العرقية والمرأة المسؤولين عن متابعة عملية تنفيذ الاتفاق النهائي (١٢)

- عقد اجتماعات دورية مع منظمات الجماعات العرقية، والمنظمات النسائية، والمنظمات المعنية بالأطفال، لإطلاعها على التقدم المحرز في إدراج النُهُج الشاملة الثلاثة المتبعة في تنفيذ الضمانات الأمنية وعملية إعادة الإدماج، والوقوف على التحديات، والحصول على تعقيبات من هذه المنظمات (١٢)

العوامل الخارجية

٢٨٧ - يُتوقع أن تحقق البعثة هدفها وإنجازاتها المتوقعة شريطة أن: (أ) استمرار التزام الأطراف بعملية السلام؛ (ب) وبقاء الحالة الأمنية مستقرة في المناطق التي ستعمل فيها البعثة والتي يكون للجماعات المسلحة الأخرى وجود فيها؛ (ج) وتخصيص الاعتمادات اللازمة في الميزانية الوطنية لإتاحة المجال لتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق النهائي.

الجدول ٢٧
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨			٢٠١٩		الفرق (٢٠١٨-٢٠١٩)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٩
فئة الإنفاق	الاعتمادات (١)	النفقات المقدَّرة (٢)	الفرق المقدَّر (٣)=(٢)-(١)	مجموع الاحتياجات (٤)	الاحتياجات غير المتكررة (٥)	الزيادة/(النقصان) (٦)=(٤)-(١)	(٧)=(٤)+(٣)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٤ ٠١٦,١	٤ ١٠٨,١	٩٢,٠	٤ ٠١٦,١	–	–	٤ ١٠٨,١
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٦ ٤٩٨,٧	٣٤ ٠٣٣,٩	٧ ٥٣٥,٢	٣٠ ٧٧٧,٩	–	٤ ٢٧٩,٢	٣٨ ٣١٣,١
التكاليف التشغيلية	٤٠ ٢٠٢,٨	٣٠ ١٥٩,٨	(١٠ ٠٤٣,٠)	٣١ ٦٠١,٤	٣٨٥,٤	(٨ ٦٠١,٤)	٢١ ٥٥٨,٤
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٧٠ ٧١٧,٦**	**٦٨ ٣٠١,٨**	**(٢ ٤١٥,٨)**	**٦٦ ٣٩٥,٤**	**٣٨٥,٤**	**(٤ ٣٢٢,٢)**	**٦٣ ٩٧٩,٦**

الجدول ٢٨
الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وأ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الوظائف الدولية**	موظف فني وطني	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٨	١	١	١	٦	٢٠	٣٩	٤٥	١	**١١٤**	٣٨	١	**١٥٣**	٧٢	٨١	٨٥	**٣٩١**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩	١	١	١	٦	٢١	٣٩	٤٦	١	**١١٦**	٤١	١	**١٥٨**	٧٧	٨٠	١١٣	**٤٢٨**
التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**١**	**–**	**١**	**–**	**٢**	**٣**	**–**	**٥**	**٥**	(١)	**٢٨**	**٣٧**

٢٨٨ - يُعزى الرصيد الحر المتوقع في عام ٢٠١٨ أساسا إلى انخفاض الاحتياجات التشغيلية اللازمة للمرافق والهياكل الأساسية، والعمليات الجوية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك نتيجة تجميع المكاتب المحلية لتخفيض عدد المواقع المحورية التي ستعمل انطلاقا منها أفرقة متعددة. وتقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين نتيجة لما يلي: (أ) انخفاض متوسط معدلات الشواغر الفعلية للموظفين الدوليين إذ بلغ ٢٠ في المائة (مقارنة بمعدلات الشواغر المعتمدة في عام ٢٠١٨ والبالغة ٢١ في المائة للموظفين المعينين تعيينا مستمرا، و ٥ في المائة لموظفي الدعم، و ٥٠ في المائة للموظفين الجدد)، وانخفاض متوسط معدلات الشواغر الفعلية لجميع الموظفين الوطنيين إذ بلغ ١١ في المائة (مقارنة بمعدلات الشواغر المعتمدة في عام ٢٠١٨ والبالغة ١٦ في المائة للموظفين المعينين تعيينا مستمرا و ٣٥ في المائة للموظفين الجدد من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٢٦ في المائة للموظفين المعينين تعيينا مستمرا و ٣٥ في المائة للموظفين الجدد من فئة الرتبة المحلية)؛ (ب) والحاجة إلى الاستعانة فورا بـ ٣٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٨١ (٢٠١٧) المتعلقة بالتحقق من وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني ولاستمرار تلك الوظائف من أجل مواجهة الضغوط المتزايدة على ملاك الموظفين والنشر الناجمة عن تفرّق مقاتلي القوات المسلحة الثورية السابقين.

٢٨٩ - ويبلغ مجموع الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩ للبعثة ٤٢٨ وظيفة، على النحو المبين في الجدول ٢٨، وهو ما يعكس زيادة صافية قدرها ٣٧ وظيفة نتيجة لما يلي:

(أ) إنشاء ٤٦ وظيفة (٢ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٤ من فئة الخدمة الميدانية، و ٥ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٣ وظائف من الرتبة المحلية، و ٢٩ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة)؛

(ب) إلغاء ٩ وظائف (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٢ من الرتبة المحلية، و ١ متطوع من متطوعي الأمم المتحدة)؛

(ج) إعادة توزيع ٥ وظائف؛

(د) إعادة تصنيف ٣ وظائف (من الرتبة المحلية إلى الخدمة الميدانية، ومن الرتبة المحلية إلى فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، ومن فئة الخدمة الميدانية إلى فئة الموظفين الفنيين الوطنيين).

٢٩٠ - وتبلغ الاحتياجات المقدَّرة للبعثة ٤٠٠ ٣٩٥ ٦٦ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي تكاليف ١٢٠ مراقبا عسكريا (١٠٠ ٠١٦ ٤ دولار)؛ وتكاليف الموظفين المدنيين (٩٠٠ ٧٧٧ ٣٠ دولار)، بما في ذلك ١٥٨ وظيفة دولية، و ١٥٧ وظيفة وطنية، و ١١٣ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة؛ والتكاليف التشغيلية (٤٠٠ ٦٠١ ٣١ دولار)، التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٦٠٠ ٥١٨ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٥٠٠ ٠٣٥ ٢ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٢٢٦ ١١ دولار)، والنقل البري (٢٠٠ ٨٧٤ ٢ دولار)، والعمليات الجوية (٦٠٠ ٧٧٣ ٦ دولار)، والعمليات البحرية (٠٠٠ ٥٤٠ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٦٠٩ ٥ دولار)، والخدمات الطبية (٨٠٠ ٤٤٣ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ٥٨٠ ١ دولار).

٢٩١ - ويُعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٨ أساسا إلى انخفاض الاحتياجات اللازمة لما يلي: (أ) المرافق والهياكل الأساسية، بسبب إعادة توزيع الموظفين والموارد على عدد أقل من مواقع البعثة؛ (ب) والعمليات الجوية، نتيجة لتحسن فهم أنماط استخدام الطائرات العمودية في منطقة البعثة؛ (ج) والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك بسبب خفض عدد السواتل اللازمة للاتصال (٦ سواتل بدلا من العدد المقدَّر البالغ ٢٦ ساتلا) نتيجة لتجميع المكاتب وانخفاض استخدام الاشتراك في الشبكة العالمية العريضة النطاق. وتقابل الانخفاض جزئيا زيادة في الاحتياجات، أساسا تحت بند الموظفين المدنيين، تعزى إلى الوظائف الجديدة المقترحة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٩٢ - لم تُخصَّص حاليا موارد خارجة عن الميزانية لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لعام ٢٠١٩.